

جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص

المسؤولية القانونية للصيدلي في القانون الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في القانون
تخصص: مهن قانونية وقضائية

تحت إشراف

د. بودة محند واعمر

من إعداد الطالبين

*مايو جبار

*مهني فرحات

أعضاء لجنة المناقشة

- د. عثمان بلال، أستاذ محاضر، قسم " أ " رئيسا
د. بودة محند واعمر، أستاذ محاضر، قسم " أ " مشرفا ومقررا
د. خلفي أمين، أستاذ مساعد، قسم " ب " ممتحنا

السنة الجامعية

2020 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

سورة المجادلة: الآية 11

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا على إتمام هذه المذكرة.

نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ المشرف بوده محند وعمر على النصائح والتوجيهات

التي أنارنا بها وحثنا على العمل الجاد والمتميز لإتمام هذا العمل.

وكما نتقدم بجزيل الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم

الإشراف ومناقشة هذه المذكرة.

ونتقدم بفائق عبارات التقدير والاحترام إلى كل أساتذة كلية الحقوق بجامعة

عبد الرحمان ميرة الذين اشرفوا على تأطيرنا وتكويننا طيلة مشوارنا الجامعي.

وفقنا الله لما يحبه ويرضاه.

إهداء

إلى كل من علمني وأخذ بيدي، وأنار لي طريق العلم والمعرفة

إلى كل من ساندني ووقف بجانبني وكان سببا في تحفيزي

إلى كل من كان النجاح طريقه، والتفوق هدفه، والتميز سبيله

أهدي لكم هذا العمل مع فائق عبارات التقدير والاحترام.

إهداء

اهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين وكافة أفراد الأسرة.

إلى كل من ساندني وقدم لي يد العون

في إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى الأساتذة الكرام، إلى كل الأصدقاء.

وفي الأخير، أرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعاً

يستفيد منه الجميع مستقبلاً.

✓ مايو جبار

قائمة المختصرات

1- باللغة العربية:

ق. ص. ج: قانون الصحة الجزائري

ق. ص. ف: قانون الصحة الفرنسي

م. أ. ط: مدونة أخلاقيات الطب

ق. م : القانون المدني

ق. ع : قانون العقوبات

ح. م. ق. غ: حماية المستهلك وقمع الغش

ق. و. ف. م: قانون الوقاية من الفساد ومكافحته

ص: صفحة

ص ص: من الصفحة إلى الصفحة

إلخ: إلى آخره

د. ج: دينار جزائري

ط: طبعة

ج. ر. ج. ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

د. ط: دون طبعة

د. س. ن: دون سنة نشر

د. ب. ن: دون بلد النشر

2- باللغة الفرنسية:

Art : article

Op.cit : ouvrage cité précédemment

N° : numéro

P : page

مقدمة

تعتبر مهنة الصيدلي من المهن المهمة والأساسية في أي نظام صحي في العالم والتي تهدف إلى الاعتناء بصحة الإنسان من كل الأمراض التي قد تصيبهم.

عرفت مهنة الصيدلة عدة تطورات وتغيرات على مر العصور، حيث أنها لم تكن معروفة عند الإنسان البدائي الذي كان يعتمد على الغريزة في معالجة جروحه وآلامه وذلك باستخدام الماء والنباتات، لكن احتار من الأمراض التي تصيبه من دون سبب ظاهر وتؤدي به في بعض الأحيان إلى الموت، فذهب اعتقاده إلى أن سبب هذه الأمراض يعود إلى الشياطين والأرواح الشريرة، وكان العلاج بالاستعانة بالسحر، لكن بفضل الغرائز الطبيعية التي يتمتع بها الإنسان وكذلك التقليد والتجربة وملاحظته ساعدته على التخلي عن استعمال السحر، فعرف الإنسان قفزة نوعية وذلك بفضل إدراكه لأهمية الطبيعة التي تحيا به فيسعى للحصول على بعض النباتات والعناصر الطبيعية التي تساعده من أجل التغلب على الأمراض وتخفيف الآلام، وبالخبرة تعلم الإنسان البدائي أن علاج ما قد يكون أكثر فعالية من العلاجات الأخرى ومن هذه البدايات جاءت ممارسة المعالجة الدوائية.

مع تطور العلم عرف الإنسان كيفية التداوي عن طريق استخدام المواد الصيدلانية فالمواد الصيدلانية هي التي أنشأت فن الصيدلة التي كانت في العصور الأولى متداخلة ومندمجة مع مهنة الطب، ونفس الأمر عند فقهاء الشريعة الإسلامية حيث لم يفرقوا في المعاملة بين الطبيب والصيدلي، كما دعت الشريعة الإسلامية إلى وجوب التداوي فقد نقل عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم قوله " تداووا فان الله عز وجل لم يضع داء إلا له دواء غير داء الهرم".

في عصرنا الحديث، ومعظم الدول الآن قامت بتشريع قوانين خاصة تحكم مزاوله مهنة الصيدلي، حيث أصبحت ممارسته حصرا على أشخاص معينين يسمون الصيادلة.

حيث وضع المشرع ضمانا أساسية للحفاظ على الصحة من خطر الدواء ومنح اختصاص التعامل في مجال الأدوية للصيادلة دون سواهم باعتبارهم أشخاص فنيون وخبيرين في مجال الأدوية كما أنهم حاصلين على شهادات جامعية تؤهلهم لمعرفة كافة خفايا الدواء.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة يلعب الصيدلي دوراً بارزاً في حماية صحة الإنسان ضمن إطار النظام الصحي، كما يعتبر العمود الفقري لهذا النظام نظراً لاحتكاكه المباشر مع الأفراد لما يتمتع به من علم ومعرفة متخصصة في مجال الدواء والصحة، فالممارسة الجيدة لمهنة الصيدلة تدعم بشكل كبير بنية الرعاية الصحية للمواطنين وتشكل حيزاً عاماً في إتمام عملية علاج المريض.

والإتصال المباشر واليومي الناتج عن تواجد الصيدلي الدائم في صيدليته يؤمن للمريض الاستفسار عن استعمال الدواء، فالصيدلي وحده الخبير بتركيب وتحضير وتطوير الدواء وهو الذي يدرك الآثار الجانبية والتضادات والتفاعلات مع الأدوية الأخرى كما يدرك حركية الدواء مع الغذاء، لذلك يؤكد الجميع بأن مصلحة المريض تكمن في استشارة الصيدلي في سائر أمور الدواء.

الهدف الرئيسي لمهنة الصيدلي حماية الصحة العامة والسلامة الجسدية للفرد لأن الصحة بمفهومها الواسع من أهم الحقوق الجوهرية للإنسان فهي حق كرسته معظم التشريعات والدساتير على مدى الأزمنة. بالقضاء على عدم جواز المساس بجسم الإنسان أو الاعتداء على كيانه الجسدي والمعنوي في أي ظرف من الظروف وتحت أي مبرر كان وحتى إن كان يهدف في مضمونه تحقيق مصلحة الفرد.

يعد المستوى الصحي لأفراد المجتمع أحد أهم الأهداف الرئيسية وأهمها للتنمية القومية لاسيما بعد أن أقرت المجموعة الدولية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 التي أعلنت بموجبه⁽¹⁾ " الصحة حق أساسي لجميع الأفراد بدون استثناء". ولتجسيد هذا الإعلان على أرض الواقع تسعى معظم الحكومات جاهدة لتوفير مختلف الخدمات الصحية

¹ قتدلي رمضان، الحق في الصحة في القانون الجزائري (دراسة تحليلية مقارنة)، دفاثر السياسة والقانون، العدد 06 جامعة بشار، الجزائر، 2012، ص 218. نقلا عن محمد بودالي، الضمانات القضائية للحريات الأساسية والحقوق مقال منشور في مجلة الجامعة والمجتمع، مجلة دورية إعلامية، جامعة الجبلالي الياس، العدد 1، سيدي بلعباس الجزائر. 2008، ص 18.

لمكافحة الأمراض عن طريق توفير الدواء للأمراض المنتشرة بين المواطنين وتدعيم أساليب الوقاية والتوعية الصحية، وتكثيف حملات التطعيم ضد الأمراض وكذا توجيه سلوكيات الأفراد صحيا، وهذا التوازن في السياسة الصحية يتطلب توفير الدواء لأن الدواء سلعة مهمة وضرورية كما تعتبر مطلب حيوي وعاجل للمريض.

عرف المشرع الدواء من خلال نص المادة 208 من قانون الصحة على أنه: " تعني كلمة الدواء كل مادة أو تركيب يعرض على أنه يحتوي على خاصيات علاجية أو وقائية من الأمراض البشرية أو الحيوانية وكل المواد التي يمكن وصفها للإنسان أو الحيوان قصد القيام بتشخيص طبي واستعادة وظائفه الفيزيولوجية أو تصحيحها وتعديلها"⁽²⁾.

رغم التطور العلمي الذي عرفته مهنة الصيدلي، والمعرفة العلمية والفنية التي يتميز بها الصيدلي في مجال الأدوية، هذا لا يعني أنه معصوم عن الخطأ فالصيدلي كغيره من المهن ليس معصوم من الخطأ، وبصفته إنسان فهو عرضة للوقوع في الخطأ دون أي شك، فيكون الخطأ إما عمدي أو غير عمدي وهذا الخطأ قد يؤدي إلى وقوع أضرار تقع على عاتق مستهلك الدواء أو المريض، وقد تكون هذه الأضرار وخيمة وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى الشلل والموت، وبالمقابل لأجل حماية مصالح الأفراد من جراء أخطاء الصيادلة التي تحدث بسبب تقصيرهم أثناء مزاولتهم لمهنتهم كذا إخلالهم بالتزاماتهم القانونية سارعت معظم الدول ومن بينها الجزائر إلى تنظيم المهن الطبية والصيدلانية، وتحديد قواعد مسؤولية الصيدلي التي تقع على عاتقه وتختلف باختلاف الفعل الصادر منه.

تكمن أهمية الموضوع في محاولة معرفة القيود والضوابط التي تحكم وتنظم مهنة الصيدلي، وكذا تبيان الأحكام الخاصة بمسؤولية الصيدلي في ضوء القانون الجزائري وكذا توعية الأفراد وإحاطتهم علما بحقوقهم تجاه هذه الأخطاء التي قد يرتكبها الصيادلة أثناء مزاولتهم لمهامهم والتي قد تسبب أضرار كبيرة لمستهلك الدواء.

² قانون رقم 18-11، مؤرخ في 02 جويلية 2018، يتعلق بالصحة، ج. ر، عدد 46، الصادر بتاريخ 29 جويلية 2018.

للوصول إلى النتائج الصحيحة والتحليل القانوني السليم اعتمدت على المنهج التحليلي وذلك بتحليل النصوص القانونية المرتبطة بتنظيم مهنة الصيدلي التي نص عليها المشرع الجزائري. واستعنت بالمنهج المقارن لوجود بعض الاختلافات بين التشريع الجزائري والتشريعات المقارنة.

مجمل المشاكل التي صادفناها في أثناء دراستنا لموضوع بحثنا هذا تتعلق بصعوبة الحصول على المراجع في ضل غلق المكتبات العمومية والجامعية، وكذا غلق الجامعة وهذا بسبب فيروس كورونا الذي شل معظم القطاعات مما حال دون إثراء بحثنا أكثر كما ونوعا كما أن المكاتب الالكترونية لم تفي بالغرض المطلوب كون معظمها ليست بالمجان وفي السياق ذاته قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت مسؤولية الصيدلي في الجزائر ولم يحضى بالاهتمام المطلوب وبدراسة معمقة لدى رجال القانون رغم أهميته في تحسين المنظومة الصحية.

وهذا ما أدى بنا إلى إثارة الإشكالية الآتية: كيف عالج المشرع الجزائري التنظيم القانوني لمهنة الصيدلي؟ وماهي أحكام مساءلة الصيدلي قانونيا عن أخطائه المختلفة؟.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه اعتمدنا على التقسيم الثنائي للخطة وذلك بالتقسيم هذا الموضوع إلى فصلين، حيث نقوم بدراسة الإطار العام لتنظيم مهنة الصيدلي (الفصل الأول) وصور المسؤولية القانونية الناتجة عن أخطاء الصيدلي (الفصل الثاني).

الفصل الأول
الإطار العام لتنظيم
مهنة الصيدلي

الفصل الأول

الإطار العام لتنظيم مهنة الصيدلي

يعد الصيدلي عنصر لا غنى عنه في فريق الرعاية الصحية، فهو يؤدي وظائف مختلفة يساهم من خلالها في ضمان وتقديم العلاج لأن شأنه شأن بقية أفراد الطاقم الصحي من أطباء وممرضين كما تعد مهنة الصيدلة من أهم الركائز الطبية التي لا غنى عنها وتحافظ على كينونة المجتمع بما توفره من خدمات صحية، وذلك بفضل المعلومات الصحية التي يكتسبها الصيدلي عن الدواء والمرض مما يجعله يقوم ويلعب دور كبير وحساس في قطاع الصحة وأهمية كبيرة في الحياة البشرية، ونظرا لأهمية مهنة الصيدلية قام المشرع الجزائري على غرار التشريعات المقارنة بسن قوانين خاصة بتنظيم المهنة من خلال قانون حماية الصحة وترقيتها ومدونة أخلاقيات الطب ذلك بتحديد شروط مزاوله المهنة وكذا الالتزامات التي تقع على عاتق الصيادلة ومهامه المختلفة والمتنوعة والتنظيم القانوني للمهنة مع تحديد طبيعتها القانونية.

ومن هذا الفصل سنتناول ماهية مهنة الصيدلي (المبحث أول)، والتنظيم القانوني والطبيعة القانونية لمهنة الصيدلي (المبحث ثاني).

المبحث الأول

ماهية مهنة الصيدلي

تعتبر الصحة العامة حق للأفراد، حيث كرس الدستور الجزائري في الرعاية الصحية من ضمان مبادئه وأحكامه حيث نص عليها في نص المادة 66 من دستور 1966 المعدل والمتمم على أنه: " أن الرعاية الصحية حق للمواطنين

تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض ومكافحتها⁽¹⁾، ومن الأساسيات التي تعتمد عليها الدولة في المحافظة على الصحة العامة، مهنة الصيدلي أو الصيدلة التي لا يمكن الاستغناء عنها في قطاع الصحة نظرا لأهمية الخدمات التي تقدمها للأفراد والمجتمع وكذا الدور الكبير والفعال الذي يقدمه الصيادلة في الحفاظ على سلامة الإنسان وحتى الحيوان من الأمراض والعلل التي تصيبه وذلك عن طريق توفير وتقديم الدواء المناسب، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم مهنة الصيدلي في المطلب الأول والتزامات الصيدلي ومهامه في المطلب الثاني.

المطلب الأول

مفهوم مهنة الصيدلي

تعد مهنة الصيدلي من المهن المهمة في المجتمع، وهي ذات غاية إنسانية واقتصادية واجتماعية تعمل على تأمين الخدمات الدوائية، والصحة العامة، والوقاية من الأمراض للمجتمع، كما تساهم بشكل فعال في تأمين الحفاظ على سلامة الأفراد فهي مهنة مهمة في حياة الإنسان، كما أنها لا تقل أهمية عن مهنة الطب.

لاستيعاب وفهم معنى مهنة الصيدلي بشكل واسع سنتطرق إلى تعريف مهنة الصيدلي (الفرع الأول) وكذا شروط مزاوله المهنة (الفرع الثاني).

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996 ، صادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-483، مؤرخ في 7 ديسمبر 1996، ج.ر، ج.ج عدد 76، الصادر سنة 1996، متمم للقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002، ج.ر، عدد 25، الصادر سنة 2002، معدل بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ج.ر، عدد 63، صادر في 16 نوفمبر 2008، معدل بموجب القانون 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016، ج.ر عدد 14، مؤرخ في 7 مارس 2016.

الفرع الأول

تعريف مهنة الصيدلي

من أجل فهم معنى مهنة الصيدلي والصيدلي بحد ذاته يتوجب علينا التطرق إلى التعريف اللغوي (أولاً) والتعريف الفقهي (ثانياً) وكذا التعريف التشريعي (ثالثاً) وهذا ما سنعرضه تبعا.

أولاً: التعريف اللغوي لمهنة الصيدلي

تعود أصل كلمة الصيدلة إلى الهنود، والصيدلة كلمة معربة أصلها جندل أو جندن وهو العطر المعروف الذي يجلب من الهند، ثم قلبت الجيم إلى صاد فأصبحت صندل أو صندن، التي تعني العقار أو الدواء⁽²⁾، وتعرف أيضا كلمة الصيدلة بأنها علم يختص في تحضير الأدوية وبيعها لمعالجة الإنسان والحيوان.

جاءت كلمة صيدلة Pharmacy من الكلمة اللاتينية Pharmacie والتي تعني الدواء، وقد جاء من داوى المريض، ودواء وتداوى بمعنى تناول الدواء.

ثانياً: التعريف الفقهي لمهنة الصيدلي

وردت عدة تعريفات فقهية لمهنة الصيدلي والتي لها نفس المعنى وتتصب في محتوى واحد، ومن بين هذه التعارف نجد:

- عرفت مهنة الصيدلة بأنها: "مهنة علمية وفنية تبحث في أصول الأدوية ومن أي نوع كانت، سواء نباتية أو حيوانية أو معدنية من حيث تركيبها".

² أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد الأول، ط 3، دار الفكر، بيروت، 1994، ص 533.

تعتبر مهنة الصيدلة مهنة علمية لأنها تحتاج إلى دراسة جامعية تكون أساساً للمعلومات العلمية التي يكتسبها الصيدلي⁽³⁾، وتكون فنية لأنه من أجل مزاوله مهنة الصيدلة يجب أن تتوفر لدى الصيدلي المهارة الفنية التي يحوزها بالتمرين والممارسة في تحضير وتجهيز الأدوية لغرض استعمالها في العلاج والوقاية من الأمراض.

- كما عرف جانب آخر من الفقه مهنة الصيدلي على أنها: "مهنة تختص في تجهيز الأدوية والتعرف على خصائصها وصفاتها، والوسائل التي تكفل الحفاظ عليها وكذلك طرق تعاطيها وتحضيرها لتسهيل عملية تناولها للمريض"⁽⁴⁾، وتعتبر على أنها المهنة التي تهدف إلى القضاء على علة ومشكل المريض والتخلص من مرضه وتخفيف آلامه والعمل على وقاية المريض، وذلك بمراعاة قواعد الحيطة والحذر التي تملئها القواعد الفنية المعمول بها في طرق العلاج⁽⁵⁾.

تعرف أيضاً مهنة الصيدلي بأنها: "مهنة مهمة في القيام بتركيب وصرف الأدوية المتعلقة بها وفقاً لوصفة طبية أو القواعد الطبية المعروفة ومهمة الإشراف على إعدادها وكل هذه الأعمال تسند إلى الصيدلي"⁽⁶⁾ لأن الصيدلة هي مهنة الصيدلي وهو المشرف عليها والخبير في هذا المجال باعتباره الشخص

³ صاحب عبيد الفتاوي، التشريعات الصحية، (دراسة مقارنة)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1997 ص 84.

⁴ عباس علي محمد الحسيني، مسؤولية الصيدلي المدنية عن أخطائه المهنية، (دراسة مقارنة)، د.ط، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص 17.

⁵ مصطفى محمد عبد المحسن، الخطأ الطبي والصيدلي، (المسؤولية الجنائية)، د.د.ن، مصر، 2000، ص 15.

⁶ ثائر سعد عبد الله العكدي، مسؤولية الصيدلي المدنية عن أخطائه المهنية، دراسة مقارنة في القانونين العراقي واللبناني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في الحقوق (غير منشورة)، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2012، 2013، ص 03.

الوحيد المؤهل لذلك، والشخص الوحيد الذي يملك المؤهلات العلمية والعملية لهذه المهنة الحساسة.

كل التعاريف الفقهية التي تطرقنا إليها، نرى ونستنتج أن الفقهاء لم يختلفوا في وجهات نظرهم وتعريفهم لمهنة الصيدلي، فهم ينظرون إلى مهنة الصيدلي من جانب واحد ومن زاوية واحدة، إذ تصب كل تعاريفهم في منحى واحد ومنه نستخلص أن مهنة الصيدلي تتمثل في ذلك العمل أو النشاط الذي يزاوله أو يقوم به شخص مؤهل علميا وعمليا في التعامل مع عقاقير الأدوية، كما تعتبر مهنة أو فن تحضير وتجهيز الأدوية وكذا خزن وصرف الدواء للمريض مع تقديم كل الإرشادات والنصائح اللازمة، ومتابعة ما قد ينتج عنه من آثار جانبية للدواء مع مراعاة كل الأصول العلمية المتعارف عليها.

ثالثا: التعريف التشريعي لمهنة الصيدلي

نظمت أغلب التشريعات المقارنة مهنة الصيدلي، ومن بينهم التشريع الجزائري إذ تباينت التعريفات التشريعية لمهنة الصيدلي في مختلف الدول.

بالنسبة للقوانين المنظمة لمهنة الصيدلي في الجزائر لم يرد فيها تعريف صريح لهذه المهنة، ما عاد الإشارة لها في نص المادة 115 من (م. أ. ط) والتي تنص على أنه: "تتمثل الممارسة المهنية للصيدلة بالنسبة للصيدلي في تحضير الأدوية أو صنعها ومراقبتها وتسييرها وتجهيز المواد الصيدلانية بنفسه، وإجراء التحاليل الطبية.

ويتعين عليه أن يراقب مراقبة دقيقة ما لا يقوم به هو من أعمال صيدلانية"⁽⁷⁾.

⁷ مرسوم التنفيذي رقم 92-276، مؤرخ 06 يوليو 1992، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، ج.ر عدد 52 الصادر في 08 يوليو 1992.

وسع المشرع الجزائري من مجال مهنة وعمل الصيدلي كغيره من التشريعات الأخرى كما اعتبر الصيدلي الملك الوحيد للصيدلية، يجب أن يكون الصيدلي هو المالك الوحيد والمسير للمحل التجاري للصيدلية فيما يخص الصيدليات الخاصة، كما تعتبر مهنة الصيدلي من مهن الصحة حيث تطرق المشرع في نص المادة 1/165 من (ق. ص) على أنه: " يقصد بمهني الصحة، في مفهوم هذا القانون، كل شخص ممارس وتابع لهيكل أو مؤسسة للصحة يقدم في نشاطه المهني خدمة صحية أو يساعد فيها أو يساهم في انجازها".

إن المشرع الفرنسي في نص المادة 1-4211 من (ق. ص. ف) عرف مهنة الصيدلي على أنها: "مهنة تقوم بعملية تحضير المستحضرات الصيدلانية أو تحضير الأدوية المخصصة لاستخدام الطب البشري مع تحديده لقائمة تلك المستحضرات التي يجهزها ويقوم بعرضها للبيع للمستهلك"⁽⁸⁾.

الفرع الثاني

شروط مزاوله مهنة الصيدلي

لأجل ممارسة مهنة الصيدلي، يتعين عليه أن تمارس هذه المهنة بطريقة قانونية ومشروعة. وذلك باحترام النظام والتنظيم القانوني لهذه المهنة، بالحصول على الترخيص القانوني من وزارة الصحة، الذي يتوقف حصوله على توفر عدة شروط التي نص عليها المشرع في نص المادة 166 من (ق. ص):

أولاً: تعريف الترخيص القانوني لمزاولة مهنة الصيدلي

⁸ Code de la santé publique française, les éditions des journaux officiels, paris, décembre 2003. www. Legifrance.gouv.fr.

يعرف على انه: "اعتماد تمنحه الإدارة لكل من حصل على الإجازة العلمية التي تعتبر أساس الترخيص التي تتطلب القوانين واللوائح الحصول عليه قبل مزاوله المهنة"⁽⁹⁾.

كما يتمثل في حصول الطبيب والصيدلي على إذن إداري من قبل وزير الصحة لممارسة مهنة الصيدلة، إذا تأكد من توفر الشروط المنصوص عليها في قانون حماية الصحة وترقيتها كما أن الترخيص القانوني هو الذي يعطي مشروعية لعمل الصيدلي ويضفي عليه الغطاء القانوني ومن خلال الترخيص يتم التأكد بأن الصيدلي استوفى كل الشروط التي يتطلبها القانون⁽¹⁰⁾.

إذا لم يستوفى كل الشروط اللازمة في القانون فإنه لا يستطيع الحصول على ترخيص أو رخصة قانونية بمزاولة المهنة، لذلك فشرط الترخيص يعتبر دليل سلامة لكافة الإجراءات التي قام بها الصيدلي، حتى استطاع الحصول على ترخيص بمزاولة المهنة الصيدلة، يمنح له من قبل وزير الصحة⁽¹¹⁾.

ثانياً: شروط الحصول على الترخيص القانوني لمزاولة المهنة

يعتمد المشرع الجزائري على توافر مجموعة من الشروط لأجل الحصول على الترخيص القانوني لمزاولة المهنة، وذلك من خلال النص عليها في القانون المنظم للمهنة.

القانون لا يمنح الترخيص إلا إذا كان الشخص حاصلًا على الدرجة العلمية التي تؤهله للقيام بالعمل الصيدلاني، ويكون اسمه مقيدًا في السجل المعد لذلك بوزارة

⁹ محمود مصطفى القبلاوي، (مسؤولية الأطباء والجراحين الجنائية)، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 2، 1948، ص 282.

¹⁰ وائل محمود عيسى، آداب مزاوله مهنة الطب، وزارة الصحة الفلسطينية، فلسطين، 2001، ص 202.

¹¹ بلعيد بوخرس، خطأ الطبيب أثناء التدخل الطبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع مسؤولية مهنية كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 26.

الصحة وتتوقف ممارسة مهنة الطبيب والصيدلي على رخصة يسلمها الوزير المكلف بالصحة.

تتمثل الشروط اللازمة للحصول على الترخيص القانوني لمزاولة مهنة الصيدلة في:

1- أن يكون مؤهلا علميا

يعتبر المؤهل العلمي من بين أهم الشروط التي نصت عليها التشريعات المختلفة كشرط لمزاولة مهنة الصيدلي، وهذا دليل على مدى أهمية مهنة الصيدلة وحساسيتها فالقانون يمنع على الغير الحاصلين على المؤهل العلمي مزاولة مهنة الصيدلة⁽¹²⁾.

المؤهل العلمي يتمثل في حيازة إحدى الشهادات الجزائرية حيث يجب أن يكون طالب هذه الرخصة حائزا حسب الحالة على إحدى الشهادات الجزائرية، دكتوراه في الطب أو صيدلة، أو الحيازة على دبلوم الجزائري أو المطلوب أو شهادة معادلة لها، وهذا أيضا استنادا للمادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 11-413 الذي يعدل ويتم المادة 11 من المرسوم رقم 71-216 المتضمن تنظيم الدروس للحصول على دبلوم صيدلي التي نص على أنه: "يسلم الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي شهادة دكتور في الصيدلة للطلبة الذين يستوفون جميع شروط الدراسة والامتحانات"⁽¹³⁾.

¹² أسامة عبد الله قايد، المسؤولية الجنائية للصيدلي، "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، 1992، ص 19.
¹³ مرسوم التنفيذي رقم 11-413، المؤرخ في 30 نوفمبر 2011، يعدل ويتم المرسوم رقم 71-216، المؤرخ في 25 غشت سنة 1971، ج.ر، عدد 71، الصادرة في 31 غشت 1971، والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على دبلوم صيدلي، ج.ر، عدد 67، الصادر في 11 ديسمبر 2011.

كذلك يتفرع في مهنة الصيدلة عدة اختصاصات، فنجد صيادلة بيولوجيين وصيادلة الصناعة وغيرها لذا يتوجب على الصيدلي الحصول على شهادة في الاختصاص الذي يمارسه أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها، ولا يجوز لأحد أن يمارس مهنة طبيب اختصاصي ، أو صيدلي اختصاصي إذا لم يكن حائزا على شهادة في الاختصاص الطبي أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها.

نص القانون الفرنسي في المادة L-4221-1 من (ق. ص. ف) على المؤهل العلمي كشرط لمزاولة مهنة الصيدلي، ذلك عن طريق وبالوصول على شهادة بعد ستة سنوات بالنسبة للصيادلة المختصين⁽¹⁴⁾ تضمن ونص المشرع الفرنسي على شروط مزاولة مهنة الصيدلي وعلى المؤهل العلمي⁽¹⁵⁾.

2- أن يكون بكامل قواه العقلية

اشترط المشرع في قانون الصحة وذلك حسب نص المادة 166 في الشخص الذي يريد ممارسة ومزاولة مهنة الصيدلة، أن يكون بكامل قواه العقلية والصحية وأن لا يكون مصاب بعاهة أو علة مرضية منافية لممارسة المهنة والتمتع بالقدرات البدنية والعقلية التي لا تتنافى مع ممارسة مهنة الصحة⁽¹⁶⁾.

3- عدم التعرض لعقوبة مخلة بالشرف

¹⁴ BIEMONT PATRICE et SAINT MARTIN FIORENCE, Mémento de droit pharmaceutique à l'usage des pharmaciens, Ellipses paris, 2010, p48.

¹⁵ Code de la santé publique française, Op. cit.

¹⁶ المادة 166 من قانون رقم 18-11 التي تنص على أنه: "... التمتع بالقدرات البدنية والعقلية التي لا تتنافى مع ممارسة مهنة الصحة...".

يعتبر هذا الشرط من أهم الشروط والتي يجب مراعاتها بسبب أهميته المهنية وحساسيتها، فلا يتصور السماح للصيدلي بمزاولة المهنة ووضع أرواح الناس أمانة عنده وأسرارهم وديعة لديه وهو يفقد للأمانة والأخلاق⁽¹⁷⁾.

تضمن قانون الصحة شرط عدم تعرض طالب الرخصة لعقوبة مخلة بالشرف وعلل ذلك لكون مهنة الصيدلي من أشرف المهن، فهي تتطلب مستوى عالي من الأخلاق ليطمئن كل شخص لجأ إليه للحصول على الدواء أو النصيح أو الإرشاد حيث يجب على الصيدلي أن لا يكون تعرض لعقوبة مخلة بالشرف أو أية سوابق عدلية كما يجب أن يكون متمتع بكل حقوقه المدنية وعليه الاتصاف بجميع الأخلاق المهنية، كما أكده المشرع الجزائري في المادة الأولى من مدونة أخلاقيات الطب عند تعريفه (أ. م. ط) على أنه: " أخلاقيات الطب هي مجموعة من المبادئ والقواعد والأعراف التي يتعين على كل طبيب أو جراح أسنان أو صيدلي أن يراعيها وأن يستلهمها في ممارسة المهنة".

4- التمتع بالجنسية الجزائرية

تعتبر الجنسية شرط مهم للحصول على الترخيص بمزاولة مهنة الصيدلة في أي تشريع من التشريعات المختلفة، ورغم اشتراط الكثير من القوانين لشرط الجنسية إلا أن بعضها أورد استثناءات على هذا الشرط⁽¹⁸⁾، ومن بينها التشريع الجزائري فشرط الجنسية في الجزائر يعد شرط من شروط منح الترخيص لممارسة ومزاولة مهنة الصيدلة دون تحديد نوع الجنسية إن كانت أصلية أو مكتسبة. إلا أن المشرع الجزائري أورد استثناء وهو السماح لغير الجزائري بممارسة مهنة الصيدلة

¹⁷ أسامة عبد الله قايد، المرجع السابق، ص 20.

¹⁸ محمد وحيد علي، المسؤولية المدنية للصيدلي، رسالة دكتوراه، جامعة عين الشمس، مصر، 1993، ص 64.

أن يكون جزائري الجنسية ويمكن استثناء هذا الشرط على أساس المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر وبناء على مقرر يتخذه الوزير المكلف بالصحة حيث يخضع مهنيو الصحة ذو الجنسية الأجنبية لشروط الممارسة والعمل التي تحدد عن طريق التنظيم⁽¹⁹⁾.

تضمن أيضا القانون الفرنسي شرط الجنسية الفرنسية بالنسبة لممارسة ومزاولة مهنة الصيدلة فيجب أن يتمتع الصيدلي بالجنسية الفرنسية، كما أورد استثناء وهو الانتماء إلى دول الاتحاد الأوروبي أو الدول التي لديها اتفاق مع فرنسا⁽²⁰⁾.

5- التسجيل لدى المجلس الجهوي لأخلاقيات الطب

يعتبر التسجيل لدى المجلس الجهوي للأداب الطبية شرط جوهري لمن استوفى كل الشروط اللازمة ويتمثل التسجيل لدى المجلس الجهوي للأداب الطبية المختصة إقليميا أن يؤدي أمام زملائه وأعضاء هذا المجلس اليمين.

بالنسبة لليمين القانونية التي يؤديها الصيادلة لممارسة مهنة الصيدلة هو كالتالي: " أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي عملي بكل أمانة وإخلاص وأراعي في كل الأحوال الواجبات التي يفرضها علي القانون وأحافظ على أسرار مهنتي"⁽²¹⁾.

كما تضمن أيضا القانون الفرنسي شرط التسجيل في المجلس الوطني للصيادلة من أجل الترخيص بمزاولة مهنة الصيدلة المنظم وفق المادة 4231-1 من (ق. ص. ف)⁽²²⁾.

المطلب الثاني

¹⁹ راجع المادة 2/166 من قانون رقم 18-11، المتعلق بالصحة، السالف الذكر.

²⁰ Blemont Patrice et Florance de Sain Martin, Op cit, p 47.

²¹ أنظر في ذلك المادة 190 من قانون رقم 18-11، المتعلق بالصحة، السالف الذكر.

²² Blemont Patrice et Florance de Sain Martin, Op .cit, p 48.

التزامات ومهام الصيدلي

يلعب الصيدلي دورا فعالا في المجتمع بحيث يلتزم بالحفاظ على الصحة من خلال تجنب الأشخاص الذين يتعامل معهم الأخطار التي قد يشكلها الدواء على حياتهم وسلامتهم باعتبارهم خبراء في هذا المجال.

قام المشرع بسن قوانين تنظم مهنة الصيدلي، إذ قام بتحديد بموجبها الالتزامات المهنية الملقاة على عاتق الصيادلة، كما يقوم الصيادلة بعدة مهام مختلفة والتي يسعى من خلالها إلى الحفاظ على الصحة العامة والحفاظ على سلامة الأفراد من المرض وذلك عن طريق تقديم الدواء المناسب.

خلال دراستنا في هذا المطلب سنتطرق إلى التزامات الصيدلي (الفرع الأول) وكذا مهام الصيدلي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

التزامات الصيدلي

نظرا لأهمية مهنة الصيدلة قام المشرع الجزائري بسن قوانين خاصة قام بموجبها بتحديد الالتزامات المهنية الملقاة على عاتق الصيادلة والواجب إتباعها لأجل توفير الحماية للأفراد ومن بين هذه الالتزامات نجد:

أولا: التزامات الصيدلي اتجاه مهنته

تقوم على عاتق الصيادلة عدة التزامات يتوجب عليه الالتزام بها اتجاه مهنته تتمثل هذه الالتزامات في:

1- احترام المهنة والتمتع بالأخلاق المهنية.

أ- احترام المهنة

واجب من الواجبات الأساسية للصيادلة، فالاحترام يعني إظهار التقدير والتمتع بالأخلاق المهنية نص المشرع على واجب احترام المهنة في نص المادة 104 من (م. أ. ط) والتي جاء فيها: " من واجب كل صيدلي أن يحترم مهنته ويدافع عنها ويجب عليه أن يمتنع عن كل عمل من شأنه أن يحط من قيمة هذه المهنة حتى خارج ممارسة المهنة"⁽²³⁾.

ب- التزام الصيدلي بالأخلاق المهنية

عرف المشرع الجزائري الأخلاق المهنية في المادة الأولى من مدونة أخلاقيات الطب بأنها: " أخلاقيات الطب هي مجموعة المبادئ والقواعد والأعراف التي يتعين على كل طبيب أو جراح أسنان أو صيدلي أن يراعيها وان يتسلمها في ممارسة مهنته".

يتوجب على الصيدلي أن يمارس ويتصرف بهذه الأخلاق حتى خارج إطار المهنة لان الأخلاق تلعب دور مهم ولها أهمية واسعة، فهي ضرورية ومهمة في أي مجال من مجالات الحياة ومهما كانت المهنة التي يقوم بها الشخص، لابد أن يتمتع بالأخلاق المهنية لان الفرد دائما بحاجة إلى الأخلاق لضبط سلوكه.²⁴

فالأخلاق تشمل جانب مهم في ممارسة مهنة الصيدلة أو أي مهنة أخرى فعند ممارسة المهنة لا يكتفي الشخص بالأعمال التي يقوم بها، بل عليه أيضا التمتع بالأخلاق المهنية والاحترام الواجب لها حيث نصت المادة 112 من (م. أ. ط) على أنه: " يجب على الصيدلي ألا يشجع لا بنصائحه ولا بأعماله الممارسات المناقضة للأخلاق الحميدة ".

²³ المادة 104 من مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

²⁴ أكرم محمد الحسين التميمي، التنظيم القانوني المهني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 79.

على الصيدلي عدم ممارسة نشاط إلى جانب مهنته تتنافى مع كرامة المهنة وهذا ما تضمنته المادة 105 من (م.أ.ط) التي تنص على أنه: " يخطر على كل صيدلي أن يمارس إلى جانب مهنة نشاط آخر يتنافى وكرامة المهنة وأخلاقيها أو يخالف التنظيم الساري المفعول".

نظم المشرع الفرنسي بموجب القانون 802-2004 مؤرخ في 29 جويلية بنصه على عدة مواد تمثل أخلاقيات مهنة الصيدلة وذلك في القسم التنظيمي (ق. ص. ف) وذلك تطبيقاً لنص المادة 1-4235 كما ألزم الصيدلي من خلال المادة 1-4235 بالمحافظة على شرف وكرامة المهنة والمحافظة على استقلاله المهني⁽²⁵⁾ ولو خارج إطارها بمعنى حتى ولو تم التصرف في إطار الحياة الشخصية للصيدلي.

2- مساهمة الصيدلي في تطوير الصحة العامة

من واجب الصيدلي أن يساهم في تطوير وحماية الصحة العامة وذلك عن طريق خدمة الأفراد والمساواة بينهم.

أ- احترام مبدأ المساواة

حسب نص المادة 03 من (ق. ص) التي تنص على أنه: " تتمثل الأهداف في مجال الصحة في حماية صحة المواطنين عبر المساواة في الحصول على العلاج وضمان استمرارية الخدمة العمومية للصحة والأمن الصحي".

يتوجب على الصيدلي أن يعتمد ويقوم على مبدأ المساواة في المعاملة بين الأفراد كما ينبغي عليه أن يظهر إخلاصه وعدم التفرقة بين الأفراد الذين يقصدونه من أجل النصح أو أخذ الدواء، كما تنص المادة 106 من (م.أ.ط)

²⁵ Code de la santé publique française, Op.cit.

على أنه : " يكون الصيدلي في خدمة الجمهور وينبغي أن يظهر إخلاصه وتفانيه تجاه كل المرضى أيا كان وضعهم الاجتماعي أو جنسيتهم أو دينهم أو عقيدتهم أو جنسهم أو عرقهم أو سنهم أو سمعتهم، وما يحمله تجاههم من شعور"⁽²⁶⁾.

مهنة الصيدلة مهنة حساسة فهي تتصل مباشرة بالسلامة والصحة العامة للأفراد فمن واجب الصيدلي أن يتحلى بالموضوعية وحسن التعامل مع الأفراد أو المرضى دون التمييز بينهم لأي سبب⁽²⁷⁾.

يتوجب عليه عدم البخل بالمعلومات اللازمة للمريض وهذا ما تضمنته المادة 107 من (م.أ.ط) التي تنص على أنه: " يجب على الصيدلي مهما تكن وظيفته أو اختصاصه أن لا يبخل في حدود معلومات باستثناء الحالات القاهرة، بإسعاف مريض يواجه خطر مباشر إذ تقدر تقديم العلاج الطبي لهذا المريض في الحين".

أوجبت قواعد أخلاقيات المهنة بفرنسا على الصيدلي أن يقدم للمريض في حدود معرفته، وفي غير حالة القوة القاهرة الإسعافات اللازمة إذا كان يتعرض للخطر ولم يكن من الممكن أن تقدم له العناية الطبية في الحال⁽²⁸⁾.

ب- قواعد اللياقة في التعامل مع الزملاء والإدارة

من واجب الصيدلي السعي من اجل التعاون مع زملائه في المهنة وعليه أيضا إقامة علاقة ثقة مع الإدارة.

من واجب الصيدلي الحفاظ على العلاقة²⁹ الايجابية مع زملائه وتبادل العلاقة الجيدة من مودة وتعاون كما يتوجب عليه احترام هذه العلاقة، فالصيدلي مع زملائه

²⁶ المادة 106 من المرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

²⁷ سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري، قضاء التأديب، الكتاب الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 174.

²⁸ Art R.4235-7 de Code de Santé français : « tout pharmacien doit, quel que soit sa fonction et dans la limite de ses connaissances et de ses moyens, porter secours a tout personne en danger immédiate, hors le cas de force majeure ».

في المهنة يجب أن يكون كالأسرة الواحدة لبتى يجب أن يسود فيها التعاون من اجل تحقيق الحماية الصحية للأفراد وكذا تطور الصحة العامة وتحقيق التقدم العلمي والميدان الصحي، فقد نص المشرع في نص المادة 158 من (م.أ.ط) على أنه: " يجب على كل الصيادلة أن يساعدوا بعضهم بعضا لتأدية واجباتهم المهنية، ويجب عليهم في كل الأحوال أن يتحلوا بالصدق والتضامن فيما بينهم".

فمن واجب الصيدلي أن يتجنب الإساءة وسوء المعاملة أو الافتراء مع زملائه أو قول شيء قد يمس بسمعة احد الزملاء أو يسيء إليهم أو يسبب ضرر لهم. وهذا ما تضمنته المادة 159 من (م.أ.ط) والتي تنص على: " يمنع الافتراء على الزميل أو ترديد مل يمكن أن يلحق به ضرر في ممارسة مهنته. وأحسن آيات الزمالة الدفاع عن زميل مظلوم".

ينبغي على الصيادلة أن يقيموا علاقة ثقة متبادلة مع الإدارة، لكون مهنة الصيادلة من المهن التي تحتاج إلى توحيد الجهود من أجل التطور في الميدان الصحي، لذلك نص المشرع على هذا الواجب صراحة بموجب نص المادة 140 من (م.أ.ط) التي تنص على أنه: " يجب على الصيادلة أن يجتهدوا لإقامة علاقات مع السلطات الإدارية ما دامت مصلحة الصحة العمومية فوق كل شيء".

كما ينبغي على الصيدلي المساهمة في نشر الوعي الصحي، إذ يقع عليه واجب نشر الوعي الصحي والوعي الدوائي للوقاية من الأضرار وتفايدها بحيث يكون بسلوكه أمينا على حق الفرد في الصحة والمشاركة في نوبات الخدمة المستمرة⁽³⁰⁾.

ثانيا: التزامات الصيدلي أثناء مزاوله المهنة

²⁹ سليمان محمد الطماوي، المرجع السابق، ص 137.

³⁰ جابر محجوب علي محجوب، قواعد أخلاقيات المهنة، ط 2، دار النهضة، القاهرة، د. س. ن، ص 65.

بعدما تطرقنا إلى التزامات الصيدلي اتجاه مهنته سنتطرق الآن إلى التزامات الصيدلي أثناء ممارسة ومزاولة مهنته، فمهنة الصيدلي تقتصر على بيع ومنع الدواء الصيدلي عند ممارسة مهنته تقع على عاتقه عدة واجبات أو التزامات تتمثل هذه الالتزامات في:

1- التقيد بقواعد النزاهة

يتوجب على الصيدلي أن يقوم بممارسة مهنته بكل نزاهة وهو ما تنص عليه المادة 127 من (م.أ.ط) التي تنص على أنه: " يجب أن يمتنع الصيادلة عن اللجوء إلى الأساليب والوسائل المنافسة لكرامة مهنتهم في البحث عن الزبائن وان كانت هذه الأساليب والوسائل غير محظورة بصريح العبارة في التشريع المعمول به"⁽³¹⁾.

أ- منع الدعاية التجارية

من واجب الصيدلي منع الدعاية التجارية، فالدعاية تعرف بأنها فن التأثير في نفسية الأفراد باستخدام وسائل لإقناعه بخدمة أو سلعة معينة بغرض جلب الزبائن.³²

- منع الاتفاقات المخلة بالمنافسة بين الصيادلة

لقد منع المشرع الجزائري كل أشكال الاتفاقات التي من شأنها أن تخل بالمنافسة المشروعة بين الصيادلة.

حضر المشرع هذه الاتفاقيات ضمن (م.أ.ط) في نص المادة 135 التي تنص على أنه: " يعتبر من عصا الأخلاق المهنية كل معاهدة أو عمل يهدفان إلى المضاربة على الصحة وكل تقسيم لأجر الصيدلي بين أطراف أخرى ويمنع على الخصوم ما يلي:

³¹ المادة 127 من مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

³² عباس علي محمد الحسني، مرجع سابق، ص ص 109-111.

- دفع مبالغ مالية مرخص بها بين الصيادلة وأي شخص آخر وقبولها
- كل عمولة مالية أو كيفية تترتب على سعر مادة أو خدمة
- كل عمل من شأنه أن يوفر للزبائن امتياز غير قانوني وكل تسهيل يقدم لأي شخص يمارسه الصيدلة ممارسة غير شرعية".

ب- التقيد بالأسعار القانونية

يجب على الصيدلي أن يقوم ببيع الأدوية والتجهيزات الصيدلانية بالأسعار القانونية دون التلاعب بالأسعار كما يتوجب عليه تجنب الأسعار خاصة عند حاجة المريض القصوى للدواء مما يدفع المريض إلى شراء الدواء دون الاستفسار عن سعر الدواء مما قد يجعل الصيدلي باستغلال هذه الحاجة والقيام بزيادة الثمن⁽³³⁾.

فلقد تكفل المشرع تنظيم أسعار المواد الصيدلانية بإنشاء وكالة وطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري.

2- التزام الصيدلي بالحفاظ على السر المهني

نصت المادة 1/169 من (ق. ص) على أنه: " يمارس مهني الصحة مهنته بصفة شخصية، ويجب أن يلتزم بالسر الطبي أو المهني".

يتوجب على الصيدلي الحفاظ على سر مهنته لان التزام سر المهنة يتميز بأهمية كبيرة على مصلحة الصيدلي والمريض، فمن واجب الصيدلي عدم إفشاء سره أو سر المريض وعدم اختراق خصوصية المريض يتوجب على الصيدلي عدم

³³ المادة 132 من مرسوم التنفيذي 92-276، المتضمن أخلاقيات الطب تنص على أنه : " يجب على الصيدلي أن يبيع الأدوية والتجهيزات الصيدلانية بالأسعار القانونية"

إفشاء مرض المريض فلقد كرس الدستور الجزائري الذي نص على حماية هذا الحق بعدم جواز انتهاك حرمة المواطن الخاصة⁽³⁴⁾.

الصيدلي عند مزاوله مهنته فانه يطلع على معلومات تخص الزبائن أو المرضى فمن واجبه عدم إفشاء معلومات الزبائن أو المرضى لان إفشاء المعلومات قد يسبب ويؤدي إلى ابتعاد بعض المرضى عن المداوة خشية إفشاء سرهم، لذلك فيتوجب أن تكون هناك ثقة بين المريض والصيدلي وكذلك ترسيخ الثقة فيما بينهما فالثقة تعتبر عاملا مهما في العلاج فإذا ما اهتزت الثقة بتصرف خاطئ من الصيدلي سيعقدون الصورة الإنسانية ثم يتحملون مهنيا⁽³⁵⁾.

الفرع الثاني

مهام الصيدلي

للصيدلي دور بالغ الأهمية والتأثير في المجتمع والمؤسف اعتقاد بعض الناس بأن مهنة الصيدلي تقتصر فقط على صرف الأدوية وبيعها، كما نجد أن هناك البعض الآخر من الناس يقوم برؤية ووصف الصيدلي بالبائع متناسين الدور الفعال والمهام الكثيرة والمختلفة للصيدلي والتي تساهم في حماية وتطوير الصحة العامة، فالصيدلة من المهن الطبية المساعدة فالصيدلي لا يقتصر دولا على بيع الدواء، بل هو المسؤول عن تأمين الدواء الملائم لعلاج المريض فهو يكمل دور الطبيب في القضاء على الأمراض، للصيدلي عدة مهام ومن بينها:

أولا: مراقبة الوصفة الطبية

³⁴ المادة 39 من دستور 1996 تنص على أنه : " لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه ويحميها القانون".

³⁵ عباس علي محمد الحسيني، المرجع السابق، ص 124.

تقديم الوصفة يعتبر جزء مهم من مراحل العلاج والوصفة الطبية مجرد ورقة يحررها الطبيب المختص يبين فيها العلاج أو الدواء الذي وصفه للمريض، فهي تعد الوثيقة الوحيدة التي تثبت وجود العلاقة بين الطبيب والمريض⁽³⁶⁾.

1- المراقبة الفنية للوصفة

تشمل الوصفة الطبية أحد مظاهر عمل الصيدلي حيث لا يسلم أي دواء إلا بتقديم الوصفة الطبية، ما عدا المواد الصيدلانية التي تضبط قائمتها عن طريق التنظيم، كما نص المشرع في نص المادة 233 من (ق. ص) على أنه: " يمكن للوزير المكلف بالصحة، وبعد رأي الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية، أن يسلم ترخيصاً مؤقتاً لاستعمال أدوية غير مسجلة عندما توصف هذه الأدوية في إطار التكفل بأمراض خطيرة ولا يوجد علاج معادل لها على التراب الوطني ولديها منفعة علاجية مثبتة".

لحفاظ على سلامة وصحة الأفراد ينبغي على الصيدلي أن يقوم بمراجعة وفحص الوصفة الطبية، من أجل تفادي الأخطاء وهذا ما جاء في نص المادة 144 من (م.أ.ط): " يجب على الصيدلي أن يحلل الوصفة نوعياً وكما لتدارك كل خطأ محتمل في مقادير الأدوية أو دواعي جواز استعمالها والتدخلات العلاجية التي لم يتفطن إليها وأن يشعر عند الضرورة واصفها ليعدل وصفاته وإذ لم تعدل هذه الوصفة أمكنه عدم الوفاء بها إلا إذا أكدها الواصف كتابياً، وفي حالة إذا وقع خلاف يجب عليه إذا رأى ضرورة لذلك أن يرفض تسليم الأدوية وإن يخطر الفرع النظامي الجهوي كذاك".

³⁶ بلعيد بوخرس، المرجع السابق، ص 25.

يجب التأكد من صفة محرر الوصفة الطبية فيجب أن تكون الوصفة محررة من طرف طبيب مرخص له بمزاولة مهنة الطب، كما يجب أن تشمل البيانات الرئيسية للطبيب وتكون مختومة بختمه⁽³⁷⁾.

ينبغي ويتوجب على الصيدلي رفض صرف الوصفة إذا شك في صحة الوصف سواء كان السبب راجع لنقص البيانات المتعلقة بها، مثل عدم وجود ختم الطبيب وكانت الوصفة غير أصلية.

يقوم الصيدلي من التأكد من الدواء من ضمن الأدوية المسجلة فقد ألزم (ق.ص) الأطباء بالتقيد بالأدوية المسجلة ضمن المدونة الوطنية أثناء وصفهم للأدوية وكذلك الصيادلة بعدم صرف الأدوية غير المسجلة وفقا للنظام المعمول به لأن الدواء من ضمن المركبات المعقدة والخطرة لاحتوائه على مركبات تتاثر مباشرة على صحة مستهلكيه⁽³⁸⁾.

2- المراقبة الموضوعية لوصفة الطبيب

المريض بحاجة إلى ما يسكن آلامه فهو بحاجة إلى الدواء من اجل التخلص والشفاء من المريض، لذلك يستوجب على الصيدلي بصفته المسؤول عن تقديم وبيع الدواء أن يسلم دواء يتوافق مع حالة كما يتعين عليه أن يتأكد من صلاحية هذا الدواء ومدى ملائمته للغرض الذي استخدم هذا الدواء، فالصيدلي يقوم أثناء المراقبة الموضوعية للوصفة ب:

أ- تقديم دواء يتوافق مع حالة المريض

³⁷ عباس علي محمد الحسيني، المرجع السابق، ص51.

³⁸ ROBGHETTI Jean Sébastien, la responsabilité du fait des produits (étude du droit comparé), tome 428, librairie général du droit et de la jurisprudence, paris, 2004, p249.

يقوم الصيدلي في التدفق في فحص الوصفة الطبية المقدمة إليه من أجل رؤية مدى توافق الدواء الموجود أو المكتوب في الوصفة مع الحالة المرضية للمريض خاصة انه هناك حالات نجد أن الدواء الواحد له عدة استعمالات للمريض خاصة انه هناك أدوية مخصصة للكبار وأدوية للصغار كما أن هناك مخصصة للذكور وأخرى للإناث مما يتوجب على الصيدلي التدقيق الدقيق في فحص الوصفة مع تبين وتوضيح الجرعات والكمية المناسبة للاستعمال أو تناول هذا الدواء لأنها مختلفة باختلاف السن وبعض الأحيان باختلاف الجنس⁽³⁹⁾.

ب- مراعاة الجرعات المحددة في الوصفة الطبية

الصيدلي يقوم بتوضيح عدد الجرعات المناسبة لتناول ولاستهلاك الدواء من طرف المريض، فالصيدلي هو الذي يقوم بتفسير وتوضيح عدد الجرعات المناسبة تناولها من طرف المريض، سواء من حيث عدد المرات أو الكمية المناسبة التي يتوجب على المريض تناوله مع توضيح طريقة استعمال أو تناول الدواء، الصيدلي يقوم بذلك طبقا للدواء الموجود في الوصفة الطبية⁽⁴⁰⁾.

ثانيا: صرف وتقديم المواد الصيدلانية

لا يمكن تسويق أي مادة صيدلانية تستعمل في الطب البشري إلا إذا خضعت مسبقا للمراقبة⁽⁴¹⁾، كما نصت المادة 243 من (ق. ص) على أنه: " تتولى الوكالة

³⁹ أحمد السعيد الزر قرد ، الروشنة التذكرة الطبية بين المفهوم القانوني والمسؤولية المدنية للصيدلي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2007، ص107.

⁴⁰ المرجع نفسه، ص110.

⁴¹ المادة 242 من قانون رقم 18-11، المتعلق بالصحة تنص على أنه: " لا يمكن تسويق أي مادة صيدلانية تستعمل في الطب البشري جاهزة للاستعمال، وكذا أي مستلزم طبي إلا إذا خضع مسبقا للمراقبة وثبتت مطابقتها لملف التسجيل أو المصادقة".

الوطنية للمواد الصيدلانية مراقبة الجودة والقيام بالخبرة واليقظة وإحصاء الآثار غير المرغوب فيها المترتبة على استعمال المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية".
يقوم الصيدلي بمهمة تقديم وبيع المواد الصيدلانية أو الأدوية الصالحة للاستعمال وذلك عن طريق قيامه بعدة مهمات قبل بيعه أو تقديمه الدواء للمستهلك.

1- مراقبة صلاحية الاستعمال

يقوم الصيدلي بالحرص على تقديم مواد صالحة للاستعمال والاستهلاك وذلك باحترام مدة الصلاحية، والحفاظ على صلاحية هذه المواد فهو يقوم بالتأكد من صلاحية الأدوية والمواد الصيدلانية⁽⁴²⁾ والتأكد من عدم والتأكد من عدم إنتهاء المدة المقررة للاستعمال والتحقق من سلامتها، كما يقوم بلفت انتباه المريض إلى جميع المخاطر التي تحقق به فهو يقوم بمرافقة المستحضر بالنشرة التي تشمل على تحديد تام لمدة صلاحية الدواء للاستعمال⁽⁴³⁾.

2- حفظ وتخزين المواد الصيدلانية

يقوم الصيدلي بعملية حفظ وتخزين المواد الصيدلانية حماية لها من الفساد والتلف لأنه هناك مواد سريعة التلف، لذلك يلتزم الصيدلي بحفظ هذه المواد وذلك عن طريق التقيد وإتباع الأصول العلمية والفنية أثناء الحفظ وذلك من اجل الحفاظ

⁴² عبد الحميد الشورابي، عز الدين الديناصورى، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء، ط 5، د.ب.ن، 1996، ص145.

⁴³ علي سيد حسين، الالتزام بالسلامة في عقد البيع، (دراسة مقارنة)، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص90.

على فعالية هذه المواد، فمن بين هذه المواد ما يقتضي حفظها في مكان بارد وهناك مواد يتوجب حفظها بعيدا عن الشمس والضوء⁽⁴⁴⁾.

لضمان سلامة وصلاحية هذه المواد أدرجت التشريعات المهنية ضرورة بيع الأدوية في غلافها الأصلي، كما يقوم الصيدلي بحفظ الأدوية المعدة للبيع في المخزون وفي محلات تضمن سلامتها⁽⁴⁵⁾.

يقوم أيضا الصيدلي بضمان العيوب الخفية الموجودة في المواد الصيدلانية المباعة، وهذا أكد عليه المشرع الجزائري من خلال نص المادة 379 من (ق.م.ج) والتي تنص: " يكون البائع ملزما بالضمان إذ لم يشمل المبيع على الصفات التي تعهد بوجودها وقت التسليم إلى المشتري وإذا كان بالمبيع عيب ينقص من قيمته أو من الاقتناع به بحسب الغاية المقصودة منه، حسب ما هو مذكور بعقد البيع أو حسب ما يظهر من طبيعة استعماله، فيكون البائع ضامنا لهذه العيوب ولو لم يكن عالما بوجودها"⁽⁴⁶⁾.

3- النصح والإرشاد

إن الثقة العالية التي يصفها المجتمع في الصيادلة بناء على المعرفة والمهارة المهنية التي يتمتعون بها تستوجب أن تكون لدى الصيدلي الممارس الكفاءة الأساسية لتقديم الخدمة على أسس علمية، فالصيدلي يتمتع بمستوى وبقدرات علمية في مجال الصيدلة أو في مجال يؤهله أن يكون الشخص الذي يضع الفرد أو المريض ثقتهم به أثناء الحاجة أو اللجوء إليه، ومن واجب الصيدلي الحفاظ

⁴⁴ رضا عبد الطيب عبد المجيد، المسؤولية القانونية عن إنتاج وتداول الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 250.

⁴⁵ عباس علي محمد الحسيني، المرجع السابق، ص 115.

⁴⁶ أمر رقم 75-58، مؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، ج.ر عدد 78 السنة 12، الصادر في 24 رمضان 1395 الموافق ل 30 سبتمبر 1975، معدل ومتمم.

على هذه الثقة بتوجيه النصح والإرشاد لهم لأجل تفادي الأخطار الصحية، كما يجب أن تكون هناك حسن النية والثقة بين المريض والصيدلي⁽⁴⁷⁾.

يقوم الصيدلي بفحص بدقة كل البيانات الضرورية والمفيدة لاستعمال الدواء من أجل تجنب المريض مخاطر الاستعمال الخاطئ للدواء الذي يمكن أن يحدث أضرار بصحة المريض⁽⁴⁸⁾.

إن اشتمال الوصفة الطبية على البيانات الخاصة بكيفيات استعمال الدواء لا يعني أنها واضحة للمريض، لأن الوصفة غالباً ما تكون مصاغة بعبارات مختصرة لا يفهمها المريض في حين يكون من السهل على الصيدلي تفسيرها فالصيدلي هنا يقوم بالنصح والإرشاد وتفسير وتوضيح الوصفة للمريض.

الصيدلي يقوم بتكملة مهام الطبيب بإعطاء النصح والإرشاد مع توضيح طريقة استعمال الدواء وتناوله تحديده لساعات تناوله وعدد الجرعات المناسبة أخذها أو تناولها للمريض، كذلك يقوم الصيدلي بالنصح بإتباع نظام غذائي معين أثناء تناول الدواء⁽⁴⁹⁾.

كما أن الصيدلي لا يكتفي بالبيانات الواردة في النشرة المرفقة مع الدواء فهو يقوم بتوضيح وشرح هذه البيانات للمريض، خاصة أنها كثيراً ما تكون الوصفة مكتوبة بعبارات صعبة وكتابة غير واضحة يصعب فهمها، كما أنه ليس كل الناس مثقفين بل هناك أميين لا يعرفون القراءة مما يصعب عليهم فهم النشرة المرفقة

⁴⁷ سليم سعادوي، حماية المستهلك، (الجزائر نموذجاً)، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 103.

⁴⁸ عليان عدة، الالتزام بالتحذير من مخاطر الشيء المبيع، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، فرع عقود ومسؤولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 56.

⁴⁹ Michèle HARICHAUX-RAMU, responsabilité du pharmacien in juriste classeur, responsabilité civile (santé), fasc, N° 67, p 13.

مع الدواء، فهنا الصيدلي هو الذي يقوم بنصح وإرشاد المريض على طريقة وكيفية استعمال الدواء لأن الصيدلي لا يعتبر مجرد بائع إنما هو ناصح ومرشد أيضا⁽⁵⁰⁾.

ثالثا: الإعلام حول المستحضر الذي يعده

الصيدلي يقوم بالإعلام على المستحضر الذي يعده أو يقوم بتركيبه داخل صيدليته من أجل تبصير المريض وإعلامه بالمخاطر الكاملة أثناء استعماله للمستحضر فالصيدلي يقوم بإعلام المريض أو المشتري بأوصاف المستحضر الذي يعده الصيدلي عند الإعلام حول المستحضر يركز على عنصرين أساسيين هما طريقة استعمال المستحضر وكذا التحذير من المخاطر الكامنة في هذا المستحضر.

1- بيان طريقة استعمال المستحضر

الصيدلي بغرض تحقيق الحماية للمريض، فهو يقوم بتوضيح طريقة استعمال الدواء بالشكل الأفضل والمناسب والذي يساهم تحقق الفائدة المرجوة والمتوقعة من الدواء وتجنب النتائج الضارة بسبب سوء الاستعمال.

يقوم الصيدلي يقوم بتوضيح وكتابة طريقة الاستعمال على غلاف علبة الدواء المحضر مع شرح طريقة الاستعمال داخل الصيدلية أثناء شراء الدواء، فالصيدلي لا يكتفي بالكتابة على الغلاف فهو يقوم أيضا بشرح وتوضيح طريقة استعمال الدواء أثناء تسليمه للمشتري⁽⁵¹⁾.

2- التحذير حول مخاطر المستحضر الذي يعده

⁵⁰ ميرفت عبد العال، الالتزام بالتحذير في مجال عقد البيع، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص97.

⁵¹ عباس علي الحسيني، المرجع السابق، ص121.

الصيدلي على دراية تامة بكافة المخاطر التي تترتب على استعمال هذه المستحضرات فهو يقوم بجميع الاحتياطات اللازمة لتجنب هذه المخاطر فالصيدلي يرفق الدواء بكافة البيانات التحذيرية.

يقوم الصيدلي بلفت انتباه المريض إلى جميع المخاطر التي تحقق به، كما يقوم بمرافقة المستحضر بالنشرة التي تشمل على تحديد تام لمدة صلاحية الدواء للاستعمال والأضرار التي تنجم عن تعاطيه لمدة طويلة أو بجرعات كبيرة وأثاره الجانبية والحالات التي يمتنع تعاطيه فيها⁽⁵²⁾.

يقوم الصيدلي بالتحذير عن طريق عبارات بسيطة الفهم خالية من المصطلحات المعقدة مما يساعد الشخص العادي على فهمها، كما يقوم الصيدلي بلصق التحذير بالدواء⁽⁵³⁾.

يقع على عاتق الصيدلي بالتزام بضمان السلامة بضرورة تسليم منتج مطابق للمستحضر المدون في الوصفة.

ولقد نص المشرع الجزائري في القانون 03-09 المتعلق (ح. م. ق. غ) في المادة 09 والتي تنص على: " يجب أن تكون المنتجات الموضوعية للاستهلاك مضمونة وتتوفر على الأمن بالنظر إلى الاستعمال المشروع المنظر منها أن لا تلحق ضررا بصحة المستهلك ومنه"⁽⁵⁴⁾.

المبحث الثاني

⁵² علي سيد حسين، المرجع السابق، ص 90.

⁵³ محمد شكري سرور، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة 1983، ص 27.

⁵⁴ قانون رقم 03-09، مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق ل 25 فبراير 2009، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ج.ر، عدد 15، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2009.

التنظيم القانوني والطبيعة القانونية لمهنة الصيدلي

تعد مهنة الصيدلي من المهن التي تعرف تطورا كبيرا وذلك من الجانب الفني والتقني والعلمي، الذي هو في تطور مستمر، فأصبح الصيدلي يلعب دور كبير ومباشر في تقديم الرعاية الصحية للمرضى. وبالتالي تحتاج هذه المهنة كغيرها من المهن إلى ضوابط لممارستها بشكل قانوني ومشروع وهذا ما اعتمده المشرع الجزائري من خلال تنظيم المهنة ووضوح أحكام تنظيمها والتي تضمنتها مدونة أخلاقيات الطب (المطلب الأول) ومن جهة أخرى شكلت طبيعة الأعمال التي يقوم بها الصيادلة جدلا لدى الكثير من المفكرين، فهناك من يعتقد أن أعمال الصيدلي ذات طابع تجاري، بينما يرى البعض الآخر أن أعمال الصيدلي تعد من الأعمال أو الأنشطة المدنية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

التنظيم القانوني مهنة الصيدلي

العودة إلى مدونة أخلاقيات الطب نجد أن المشرع تطرق لتنظيم مهنة الصيدلي من خلال الأجهزة المنظمة للمهنة المتمثلة في مجالس أخلاقيات الطب.

والفروع النظامية الخاصة بالصيادلة في المواد 16 إلى غاية المادة 203 من (م. أ. ط)، سنتطرق إلى مجالس أخلاقيات الطب في (الفرع الأول) والفروع النظامية الخاص بالصيادلة (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مجالس أخلاقيات الطب

تتمثل مجالس أخلاقيات الطب في المجلس الوطني لأخلاقيات الطب الذي يختص بالسلطة التأديبية في الدرجة الثانية من التقاضي، والمجلس الجهوي الذي بدوره أيضا ينظر في الدعاوي التأديبية في الدرجة الأولى من التقاضي⁽⁵⁵⁾.

أولا: المجلس الوطني لأخلاقيات الطب

قام المشرع بتنظيم وإنشاء المجلس الوطني لأخلاقيات الطب الذي يضمن حسن تثبيت الأخلاق المهنية، فقد تم إنشاء هذا المجلس بموجب المادة 168 المعدلة بقانون 90-17 نظم تشكيكه المرسوم التنفيذي رقم 92-276 المتضمن (م. أ. ط) فهذا المجلس ينظر في المخالفات المتعلقة بقواعد الأخلاق الطبية والأحكام المندرجة في قانون الصحة، وقد حددت مدونة أخلاقيات الطب تشير وتشكيلية المجلس كما حددت العقوبات المقررة أيضا⁽⁵⁶⁾.

1- تسيير المجلس الوطني

نظمت أحكامه المواد 163، 164، 165 من المرسوم التنفيذي رقم 92-276 المتضمن (م. أ. ط) وينظر في الدعاوي التأديبية في الدرجة الثانية من التقاضي، بواسطة أو عن طريق فروع النظامية التي تتكون منها⁽⁵⁷⁾.

كما ننوه أنها لم تنص أي مادة صراحة على الطبيعة القانونية للمجلس واكتسابه للشخصية المعنوية، إنما يمكن استخلاص ذلك ضمنا⁵⁸ ويتواجد مقر

⁵⁵ حاج عزام، الدعوى التأديبية الناشئة عن مخالفة قواعد أخلاقيات الطب، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، د.س.ن، ص 131.

⁵⁶ عيسى عائشة، المسؤولية التأديبية الناجمة عن الأخطاء داخل المستشفيات العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص: القانون الطبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص 33.

⁵⁷ حاج عزام، المرجع السابق، ص 131.

⁵⁸ برا هيمي زينة، مسؤولية الصيدلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 41.

المجلس الوطني لأخلاقيات الطب في العاصمة وهذا ما تضمنته المادة 163 من (م.أ.ط) والتي تنص على أنه: " يكون مقر المجلس الوطني لأخلاقيات الطب في مدينة الجزائر".

تتمثل أجهزة المجلس الوطني لأخلاقيات الطب من الجمعية العامة والمجلس الوطني وهذا ما تضمنته المادة 164 من (م.أ.ط) التي تنص على أنه: " أجهزة المجلس الوطني لأخلاقيات الطب هي:

- الجمعية العامة التي تتكون من كافة أعضاء الفرع النظامية الوطنية لأطباء وجراحي الأسنان والصيدلة.
- المجلس الوطني الذي يتكون من أعضاء مكاتب الفروع النظامية الوطنية للأطباء وجراحي الأسنان والصيدلة.
- المكتب الذي يتكون من رؤساء كل الفروع النظامية ومن عضو منتخب عن كل فرع يكون العضو المنتخب من القطاع العام عندما يكون الرئيس من القطاع الخاص والعكس بالعكس".

أما فيما يتعلق برئاسة المجلس الوطني لأخلاقيات الطب يتولى رئاسة المجلس حسب ما نصت عليه المادة 165 من (م.أ.ط) على أنه: " يتولى رئاسة المجلس الوطني بالتناوب ولمدة متساوية رؤساء الفروع النظامية الوطنية الثلاث⁽⁵⁹⁾.

ويكون رئيسا للفروع النظامية الوطنية، اللذان لا يترأسان المجلس، نائبين لرئيس المجلس الوطني لأخلاقيات الطب".

وحسب المادة السالفة الذكر نستخلص أن رئاسة المجلس الوطني لأخلاقيات الطب لا تقوم على رئاسة من طرف رئيس واحد، كما هو معروف في المجالس الأخرى

⁵⁹ المادة 165 من مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

ففي المجلس الوطني لأخلاقيات الطب يتولى رئاسته رؤساء من رؤساء الفروع النظامية الوطنية بالتناوب ولمدة متساوية فيما بين هؤلاء الرؤساء.

2- صلاحيات المجلس الوطني لأخلاقيات الطب

شملت ونضمتها المادة 166 من (م.أ.ط) وتتمثل في: القيام بمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك التي تخص الأطباء وجراحي الأسنان والصيدالة.

-تولي تسيير الممتلكات

-تولي التقاضي

-القيام بتحديد مبلغ الاشتراكات السنوية وطريقة استعمالها

-تولي ممارسة السلطات التأديبية من خلال الفروع التنظيمية المتشكلة.

وهذا ما تطرقت إليه المادة 171 من نفس القانون حيث وقعت مهام هذه الفروع النظامية والتي يمكن تلخيصها في: جعل الأطباء والصيدالين يحترمون قواعد أخلاقيات الطب والدفاع عن شرف المهن الطبية وكرامتها واستقلاليتها وتقديم المساعدة لكل أعضائها أو ذوي حقوقهم كما تقوم بدور المتحاور والمستشار الطبي للسلطات العمومي⁽⁶⁰⁾.

ثانيا: المجلس الجهوي لأخلاقيات الطب

تم إنشاء المجلس الجهوي لأخلاقيات الطب للتخفيف العبء على المجلس الوطني لأخلاقيات الطب ومن بين المهمات التي يتولاها هذا المجلس مهمة التأديب⁽⁶¹⁾.

1- تسيير المجلس الجهوي لأخلاقيات الطب

⁶⁰ عميري فريدة، مسؤولية المستشفيات في المجال الطبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 62.

⁶¹ عميري فريدة، المرجع السابق، ص 63.

يعتبر المجلس الجهوي لأخلاقيات الطب هيئة إدارية مختصة قضائياً يتولى الدعاوي التأديبية في الدرجة الأولى من التقاضي، وحسب مدونة أخلاقيات الطب فإن تشكيلة المجالس الجهوية تتكون من:

- أ- الجمعية العامة: والتي تتكون من جميع أعضاء الفروع النظامية الجهوية.
ب- المكتب الجهوي:

يتكون بدوره من رؤساء كل فرع نظامي جهوي وعضو منتخب بحيث يكون هذا العضو المنتخب من القطاع العام لما يكون رئيس الفرع النظامي من القطاع الخاص والعكس صحيح.

وحسب ما جاء في المادة 168 من (م.أ.ط) فقد تم إنشاء 12 مجلساً جهوياً عبر كامل التراب الوطني وكل مجلس جهوي يضم ولاية أو أكثر (62).

2- صلاحيات المجلس الجهوي لأخلاقيات الطب

من صلاحيات المجلس الجهوي لأخلاقيات الطب النظر في المسائل ذات الاهتمام المشترك، بالنسبة للفروع النظامية الثلاث يتشكل منها على مستوى كل منطقة.

وكذلك أيضاً بين المسائل التأديبية من خلال الفروع النظامية الجهوية التي يتشكل منها.

كما نصت المادة 177 من (م.أ.ط) على أنه: " يمارس الفرع النظامي الجهوي في حدود ناحية الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 171 أعلاه، ويسهر

⁶² أنظر المادة 168 من مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

على تنفيذ قرارات المجلس الجهوي والمجلس الوطني لأخلاقيات المهنة الطبية والفرع النظامي الوطني المناسب في المجال الإداري"⁽⁶³⁾.

ومن جهة أخرى يتولى الفرع النظامي الجهوي أيضا سلطة الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين المريض والأطباء أو جراحي الأسنان والصيدلة.

ثالثا: الرقابة عن مزاول مهنة الصيدلة

تخضع مهنة الصيدلة لوصاية الأمانة العامة للحكومة ويبقى للمجالس الوطنية والجهوية لهذه المهنة دورا استثنائيا فقط بخصوص تنظيم مزاول المهنة.

الرقابة على مزاول المهنة يرجع بالإدارة بالأساس في شخص الأمانة العامة للحكومة ووزارة الصحة والنيابة العامة والمحكمة الابتدائية، ذلك أن الإذن بممارسة المهنة يتم من طرف الأمين العام للحكومة بعدما يتصل بالملف من طرف السلطات البلدية والمحلية والذي يجب أن يكون مرفقا بإجازة القيام بالمهنة في مقر معين بعدما يتم تسجيله لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية، وتؤشر عليه السلطة المحلية وتوجه لائحة بأسماء الصيدلة سنويا بالوكيل بالمحكمة الابتدائية ووزير الصحة ويخضع الصيدلة للتفتيش من طرف لجن التفتيش الصيدلي لمراقبة الأدوية المباعة ومراقبة السجل المتعلق ببيع الأدوية التي يتوقف بيعها على الإلقاء بشهادة طبية والذي يجب التأشير عليه من طرف كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية.

تخضع قرارات المجلس الوطني في القضايا التأديبية المرفوعة إليه بعد الطعن استئنافا في قرار المجلس الجهوي للطعن بسبب الشطب في استعمال السلطة أمام الجهة المختصة التي هي القضاء الإداري.

⁶³ المادة 177 من مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

نفس الآليات الرقابية تخضع لها مجالس الأطباء والصيدلة سواء إداريا أو قضائيا ذلك أن رقابة الإدارة تتمثل في تعيين مفتش صيدلي ممثل وزارة الصحة في المجلس الوطني بصفة استشارية وتعيين قاضي من طرف وزير العدل لتولي مهام المستشار القانوني في القضايا التأديبية بالمجلس الجهوي والذي لا يجوز له التداول إلا بحضور هذا القاضي، كما يتم تعيين قاضي بالمجلس الأعلى لنفس الدور بالمجلس الوطني كما يتم أيضا الطعن في مقررات المجلس الوطني أمام المجلس الأعلى⁽⁶⁴⁾.

الفرع الثاني

الفروع النظامية الخاصة بالصيدلة

تنقسم الفروع النظامية الخاصة بالصيدلة في فرعين، الفرع النظامي الوطني والفرع النظامي الجهوي.

أولا: الفرع النظامي الوطني الخاص بالصيدلة

حسب مدونة أخلاقيات الطب تنقسم الفروع النظامية الوطنية إلى ثلاثة فروع، الفرع الوطني الخاص بالأطباء والفرع الوطني لجراحي الأسنان والفرع الوطني الخاص بالصيدلة⁽⁶⁵⁾ وبالرجوع للمادة 199 من (م.أ.ط) بأن عدد أخصاء الفرع

⁶⁴ مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

⁶⁵ برا هيمي زينة، المرجع السابق، ص 35.

النظامي الوطني الخاص بالصيدلة يتكون من 36 عضو أي 6 أعضاء لكل فئة⁽⁶⁶⁾.

كما يقوم الفرع النظامي الوطني الخاص بالصيدلة في انتخاب من بين أعضائه مكتبا وهذا الأخير يتشكل من رئيس و 5 نواب رئيس وأمين عاو وأمين عام مساعد وأمين خزينة وأمين خزينة مساعد، ويتولى تمثيل هذا الفرع رئيس الفرع النظامي الوطني الخاص بالصيدلة ويقوم بكل أعمال الحياة المدنية، كما له أن يفوض صلاحياته أو جزء منها لأحد نواب الرئيس، وفي حالة مرض الرئيس أقيام مانع حال دون التمكن من أداء مهامه وبالرجوع لنفس القانون نجد أن الفرع النظامي الوطني الخاص بالصيدلة يتشكل من 36 عضو بواقع ستة أعضاء من كل فئة وينتخب من بين أعضاء مكتبا يتكون من الرئيس وخمس نواب للرئيس أمين عام أمين عام مساعد، أمين خزينة أمين خزينة مساعد، مساعدين اثنين، ويتولى تمثيل هذا الفرع رئيس الفرع النظامي الوطني الخاص بالصيدلة في كل أعمال الحياة المدنية، كما له أن يقوم بتعويض صلاحياته أو جزء منها لأحد النواب وفي حالة مرض الرئيس أو قيام مانع حال دون التمكن من القيام بمهامه يترأس الفرع نائب رئيس كما يتولى الفرع النظامي الوطني الخاص بالصيدلة أيضا على غرار المهام المحددة في المادتين 171 و 192 من (م. أ. ط) يقدم رأيه في شغور الصيدليات وإنشاء صيدليات جديدة وأيضا مخابر للتحاليل ومؤسسات صيدلانية وفي كل مسألة تتعلق بالصيدلة أو بالمهنة الصيدلانية كما يمكنه أيضا القيام بأعمال تهم مهنة الصيدلي وإعانتها وله أيضا أن ينشأ صناديق إغاثة لأعضاء المسجلين

⁶⁶ أنظر المادة 199 من مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

في قائمة الاعتماد كما يقوم بالترخيص للرئيس بالتقاضي وبقبول كل هبة والتصالح والالتزام والموافقة على كل تنازل أو رهن وإبرام صفقات للحصول على الفرض بمقابل (67).

ثانيا: الفرع النظامي الجهوي الخاص بالصيدلة

حسب ما جاء في مدونة أخلاقيات الطب فإن الفرع النظامي الجهوي الخاص بالصيدلة يضم الصيدلة المسجلون في القائمة ضمن فئات حسب طريقة ممارستهم لهذه المهنة، الفئة الأولى تتكون من صيدلة الصيدليات والفئة الثانية تتكون من الصيدلة الموزعين والمسيرين والمساعدين والمستخلصين، وتضم الفئة الثالثة صيدلة الصناعة وتشمل الفئة الرابعة صيدلة المستشفيات وتضم الفئة الخامسة الصيدلة البيولوجيين وأخيرا تتكون الفئة السادسة من صيدلة المستشفيات الجامعية.

أما بخصوص تحديد عدد الأعضاء المرسمين في الفرع النظامي للصيدلة فإن تحديدهم يتم حسب مناطق معينة فهناك منطقة الجزائر تضم 36 عضوا منتخبا بواقع ستة أعضاء لكل فئة، ونجد أيضا منطقة وهران، قسنطينة، تلمسان، تيزي وزو، البليدة، تضم 24 عضوا بواقع أربعة أعضاء لكل فئة وأخيرا منطقة الشلف سطيف، باتنة، غرداية بشار تضم 12 عضوا بواقع عضوين عن كل فئة.

أما فيما يتعلق بعملية انتخاب الأعضاء فتتم حسب الكفاءة العلمية للصيدلة فالأدوية تكون للصيدلة الذين تحصلوا على مرتبة متقدمة في مستوى كل ولاية ثم على مستوى كل فئة ضمن قائمة الأعضاء المنتخبين مهما يكن عدد الأصوات التي تحصلوا عليها وإذا 4 يكن هناك مترشحين من هذه الفئة أو في الفئات التابعة

⁶⁷ أنظر المادتين 171 و 192 من مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

للفرع النظامي للصيدلة التابعة للمجلس الجهوي، تمنح المقاعد الشاغرة حسب أهمية المرتبة⁽⁶⁸⁾.

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية لمهنة الصيدلي

تثير طبيعة مهنة الصيدلة عدة تساؤلات حول إذا كانت مهنة ذات طابع تجاري أو ذات طابع مدني، لأن الصيدلي أو الصيدليات يشكل أساسي ينتمي إلى موظفي المهن الحرة. مع ذلك فإن كان يدير صيدلية ففي هذه الحالة سيصبح أيضا تاجرا، يمكن أن يؤدي هذا النشاط المزدوج إلى احتمالية خضوع جزء من الدخل إلى الالتزام الضريبي التجاري، بينما يتم حساب الجزء الآخر من الدخل باعتباره خاضع للأنشطة التجارية الحرة.

منه سنتطرق إلى اتجاهين مختلفين حول طبيعة مهنة الصيدلي، حيث أن اتجاه يرى أنها ذات طابع تجاري وآخر يرى أنها ذات طابع مدني، وسنتطرق كذلك إلى موقف المشرع الجزائري من ذلك.

الفرع الأول

الاتجاه الأول

يعتبر هذا الاتجاه أن كل الأعمال التي يقوم بها الصيادلة تجارية بكونها تقوم على المضاربة وتحقيق الربح، وخاصة أن الصيدليات تبيع الأدوية والمستلزمات الطبية ومستحضرات التجميل بأسعار مختلفة من صيدلية إلى أخرى.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأعمال التي يقوم بها الصيادلة تجارية تأسيسا على قيام المؤسسات الصيدلانية بالاتجار بالأدوية والمستحضرات الطبية

⁶⁸ راجع المواد 187 إلى 189 من مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

على نطاق واسع وهذا ما يبرر اعتبار عملها تجاريا كونها تهدف إلى تحقيق الربح مثلا مستودعات الأدوية وشركة إنتاج وتوزيع الأدوية.

ويذهب مؤيدي هذا الاتجاه بالقول أن بعض الصيدليات تعتمد على بيع مستحضرات التجميل والعطور والهدايا والنظارات الشمسية وأصباغ الشعر وكذلك ألعاب الأطفال أكثر من اعتمادها على بيع الأدوية كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة.

يقوم الصيادلة ببيع وتسويق أنواع معينة من تلك المستحضرات والعطور والهدايا مما يبرر اعتبارها أن ما تقوم به من أعمال هي أعمال تجارية، كما يذهب هذا الاتجاه إلى تدعيم صحة وجهة نظرهم بالقول أن لجوء بعض أصحاب الصيدليات بالتسجيل في الغرفة التجارية، وكذلك تمكنهم بمسك دفاتر المحاسبة ودفع الضرائب المفروضة عليهم كضريبة القيمة المضافة.

وإذا كان الصيدلي يمتن مهنة حرة إلا أنه يعتبر تاجرا من نوع خاص كونه يزاول عمله على سبيل الاحتراف، وأن قيامه بالتسجيل لدى نقابة الصيادلة، كما أن قيامه بعملية الشراء لأجل البيع بهدف تحقيق الربح والمضاربة والتزامه بمسك الدفاتر والمحاسبة ودفع الضرائب تبرر اعتبار تلك الأعمال التي يزاولها الصيدلي من قبيل الأعمال التجارية بسبب توافر شروط العمل التجاري عند ممارسة الأعمال، خاصة أن عمله لا يقتصر على شراء وبيع الأدوية وإنما مواد ومستحضرات تجارية أخرى يقوم بشرائها وبيعها ومن جهة أخرى عدم لجوء من يزاول تلك المهنة إلى القيام بالقيود في السجل التجاري أو في الغرفة التجارية فإنه يعود إلى حقيقة أن بعض

التجار يقومون بالتهرب من الالتزامات القانونية الملقاة على عاتقهم والتي تشمل القيد في السجل التجاري والغرفة التجارية (69).

الفرع الثاني

الاتجاه الثاني

يذهب هذا الاتجاه إلى اعتبار أن عمل الصيدلي يعتبر مدنيا بطبيعته كونه يعد من قبيل المهن الحرة، فالمهن الحرة، تعرف على أنها كل مهنة يؤديها الشخص بعمله للغير على أن يتحمل مسؤولية هذا العمل ويحتفظ بحريته فيه بحيث يقدم للغير خدمته ونصيحته، كما يضع تحت تصرفه ثمره عمله وخبرته وان رأس المال لا يعتبر عنصر من عناصر تكوين الربح وإنما يستعين به صاحب المهنة بطريقة عرض المساعدة في مزولة المهنة (70).

والتي تقوم على استغلال الملكات الشخصية والمؤهلات العلمية ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الصيدلي يختلف عن التاجر الذي يقوم بشراء بضاعة وبيعها بقصد تحقيق الربح، بينما الصيدلي إن قام بشراء أدوية وبيعها وحقق من وراء ذلك ربحا فإن سعر الدواء يكون في الغالب مطبوع على العبوة، كما أن الصيدلي يخضع لرقابة نقابة الصيادلة، ووزارة الصحة من حيث عدم التلاعب بالأسعار وتاريخ الصلاحية، وطريقة حفظ الأدوية، خصوصا وان الصيدلة ليست مخزن للبضاعة كما يتحمل أيضا مسؤوليته القانونية عما يعطيه من أدوية للمريض في حالة إعطاء الدواء بشكل خاطئ أو دون وصفة طبية متى استلزم الأمر إضافة إلى الالتزام بأخلاقيات المهنة وضوابط وزارة الصحة ونقابة الصيادلة كما يرى أصحاب هذا

⁶⁹ "مدى إضفاء الصفة التجارية على أعمال مهنة الصيدلة في ضوء القانون الواقع العلمي"، puplit.alwatanvoice.com،

19h55،27/10/2015 .

⁷⁰ عبد القادر حلمي، الضريبة على أرباح المهن الغير تجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1963، ص47.

الاتجاه أن الصيدلي على الرغم من التزامه بدفع ضرائب معينة مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل، إلا أنه لا يلتزم بالقيود في سجل التجارة أو في الغرفة التجارية.

كتجارة وتقديم أوراق المقاصة بالقول أنهم غير ملزمون بالتسجيل في الغرفة التجارية وان ذلك يكون بمحض إرادتهم بقصد الحصول على التصاريح اللازمة للتنقل من أجل شراء ما يلزم من مستحضرات تجميل.

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن يبيع مستحضرات التجميل قصد تغطية النفقات وليس تحقيق الربح الوفير.

وأخيرا يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الصيدلة ليس محلا تجاريا كونه يتم ترخيصها أو تسجيلها من قبل كل من وزارة الصحة ونقابة الصيادلة حتى ولو كانت صيدليات كبيرة، مع ما يتطلبه ذلك من مستلزمات الترخيص الإلزامية مثل المساحة ووجود مسافة معينة بين صيدلة وأخرى، إضافة إلى الشهادات العلمية والخبرة العلمية المتطلبة للصيدلي المسؤول عن الصيدلية⁽⁷¹⁾.

الفرع الثالث

موقف المشرع الجزائري

حسب قانون الصحة ، والمرسوم التنفيذي رقم 92-276 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب يرى المشرع أن:

الصيدلة ليست نشاطا تجاريا محضا، بل هي ممارسة لمهنة طبية ما يجعلها من المهن الأكثر تأطيرا بالقوانين والأكثر شفافية تجاريا، يكفيها في ذلك الأدوية

⁷¹ "مفهوم ومقومات وخصائص المهن الحرة والمهن غير التجارية"، جريدة المحاسبين، <https://almohasben.com>

المستوردة مقيدة بالقائمة الوطنية التي تحددها وزارة الصحة عن طريق موزعين مرخص لهم من قبلها، فضلا عن أن نشاطها مقيد بأمرين الأول أسعار غير حرة ومحددة الهامش عن طريق الجريدة الرسمية، والثاني أن عملية بيع الدواء مقيدة بالوصفات الطبية وليس حرا بالنسبة لأغلبية الأدوية، ما عدا عدد محدد يطلق عليها أدوية النصح يسمح تسليمها بدون وصفة، كما يمنع على الصيدلي اعتبار الأدوية بضاعة يمكن تطبيق مفهوم السيولة التجارية الذي يطبق على بقية السلع فليس له الحق في عرضها بطريقة مغرية للزبون بدعاية وإشهار، بل انه النشاط الوحيد الذي يرفض فيه صاحب السلعة بيع سلعة إلى زبونه، وذلك إذا اقتضته ضرورة صحية تطبيقا لقوانين الممارسة الصيدلانية النزيهة وامتنالا لأخلاقيات الطب ما يتعارض مبدئيا ما يسمى في التجارة المنافسة الحرة⁽⁷²⁾.

ونظرا لهذه الخصوصية وهذه الازدواجية في القوانين المسيرة لهذه المهنة عمدت الكثير من البلدان من العالم، خاصة تلك التي لها نمط لاتيني في ممارسة الطب والصيدلة كفرنسا وبلجيكا وإيطاليا، تونس... الخ على خلاف بلدان النمط الانجلوساكسوني الحر، إلى صياغة قوانين من بينها تقنين فتح الصيدليات بالمساحة وعدد السكان، تسمح بممارسة أخلاقية ومنظمة وتجعله في مأمّن من المنافسة التجارية المحضّة التي تشهدها في الأنشطة التجارية الأخرى والتي من شأنها جر الصيدلي إلى الوقوع في تصرفات تتحرف عن المسار الذي يصب فيه النصوص المنظمة لهذه المهنة النبيلة، الغاية منها في آخر

⁷² مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

المطاف حماية وترقية صحة المواطن وليس الربح التجاري المحض، والذي تكرسه مبادئ المنافسة الحرة⁽⁷³⁾.

⁷³ قانون رقم 11-18، يتعلق الصحة، السالف الذكر.

الفصل الثاني
صور المسؤولية الناتجة
عن أخطاء الصيدلي

الفصل الثاني

صور المسؤولية الناتجة عن أخطاء الصيدلي

رغم الدور الحيوي الذي تلعبه مهنة الصيدلية والصيدلي في الحفاظ على الصحة العامة وتأثيرها العميق في سيرورة الحياة اليومية إلا أن ذلك لا يعني أن الصيدلة معصومون من الخطأ، بالرغم من أنهم أشخاص مؤهلين علمياً بالمهام المسندة إليهم إلا أن ذلك لا يمنعهم من ارتكاب الأخطاء والتي أحياناً تدخل في وصف الجريمة وتسبب ضرر للمريض، ومن جراء هذه الأخطاء ولحماية مصالح الأفراد والمجتمع سارعت معظم التشريعات الحديثة ومن بينها التشريع الجزائري إلى حد تصرفات الصيدلة أمام مسؤوليتهم وذلك عند إخلالهم بواجباتهم القانونية الملقاة على عاتقهم وهو ما جعل القانون الجزائري يلقي على عاتقهم عدة مسؤوليات قانونية تختلف باختلاف الفعل الصادر عنهم.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى تحديد المسؤولية التي تقع على عاتق الصيدلة عند إخلالهم بالتزاماتهم القانونية وارتكاب الأخطاء أثناء مزاولتهم لمهنتهم سنتطرق إلى المسؤولية المدنية للصيدلي (المبحث الأول) والمسؤولية العقابية للصيدلي (المبحث الثاني).

المبحث الأول

المسؤولية المدنية للصيدلي

تعتبر المسؤولية المدنية النظام القانوني الذي يقوم بتنظيم العلاقات الاجتماعية والذي يسهل للشخص الحصول على تعويضات نتيجة الضرر الذي لحقه في مختلف جوانب الحياة ولا تقوم هذه المسؤولية إلا عند توفر كل أركانها، كما أنها تنقسم من حيث طبيعتها القانونية إلى المسؤولية العقدية وإلى المسؤولية التقصيرية، ولقد نظم المشرع أحكام المسؤولية المدنية للأشخاص وذلك بإلزامهم بالتعويض عن الأضرار التي يتسببون

بها للغير، فالصيدلي يخضع لتلك الأحكام فيتحمل المسؤولية المدنية عن جميع الأضرار الناتجة عن أخطائه المهنية وأخطاء مساعديه.

سنتناول في هذا المبحث أركان المسؤولية المدنية وطبيعتها القانوني (المطلب أول) وتحديد المسؤولية المدنية والآثار المترتبة عنها (المطلب ثاني).

المطلب الأول

أركان المسؤولية المدنية للصيدلي

لقيام المسؤولية المدنية لابد من توفر كل أركانها التي تتمثل في الخطأ الذي يعد أساساً لقيام المسؤولية المدنية للصيدلي تجاه مرضاه، وإلى جانب الخطأ الصيدلي ركني الضرر والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر.

الفرع الأول

الخطأ الصيدلي

إن المشرع الجزائري لم يرد أية قواعد خاصة تحكم مسؤولية الصيدلي مدنيا وهذا ما يحيلنا إلى تطبيق القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني. إن الخطأ ركن أساسي في مجال المسؤولية المدنية ولا يكفي أن يتحقق الضرر إلا إن أنسب إحدائه إلى خطأ محدد، ولا مجال لاعتبار الصيدلي مسؤولاً مدنيا ما لم يوصف عمل الصيدلي بأنه خطأ⁽⁷⁴⁾.

أولاً: تعريف الخطأ الصيدلي

⁷⁴ فوده عبد الحكيم، التعويض المدني، المسؤولية المدنية التعاقدية والتقصيرية، (في ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض)، المطبوعات الجامعية، مصر، 1998، ص 28.

لم يورد المشرع الجزائري أي تعريف للخطأ الصيدلي سواء في القانون المدني أو في القوانين المتعلقة بالطب وحماية الصحة وترقيتها، لكنه أشار إلى الخطأ في المادة 124 من القانون المدني الجزائري " كل فعل أيا كان يرتكبه شخص بخطئه، ويسبب ضرراً للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض"⁽⁷⁵⁾.

لذلك يتوجب علينا الرجوع إلى التعريفات الفقهية تعددت التعاريف الفقهية حول الخطأ، إلا أن كل التعاريف تصب في نفس المنحى والمعنى، حيث عرف خطأ الصيدلي على أنه: " كل إخلال من طرف الصيدلي بواجب عام أو خاص حول أداء مهنته وعدم قيامه بالالتزامات الخاصة، وكذا تقصيره وفرطه في إتباع الأصول العلمية التي تفرضها عليه مهنته، كما يشمل الخطأ كل ما يؤدي إلى عدم الاستخدام السليم للأدوية ويعتبر أيضا الخطأ على أنه الانحراف عن سلوك الرجل العادي"⁽⁷⁶⁾.

ثانياً: عناصر الخطأ

يقوم الخطأ على عنصرين الأول يتمثل في العنصر المادي وهو التعدي أو الانحراف، والثاني هو العنصر المعنوي وهو الإدراك.

1- العنصر المادي (التعدي أو الانحراف)

يتمثل في الإخلال بواجب أو قاعدة قانونية من جهة وفي التعسف في استعمال الحق من جهة ثانية، وانحراف الصيدلي في سلوكه عن السلوك المألوف العادي حيث أن الأفعال التي تشكل العنصر المادي للخطأ لا يمكن حصرها، وكما أن السلوك الذي يصدر عن الإنسان يكون إما بفعل إيجابي أو بفعل سلبي.

فالخطأ الإيجابي لا يثير أي أشكال فيه حول مسؤولية الشخص الذي يلحق ضرراً بالغير وإنما الإشكال يثور في حالة ما إذا كان سلوكه يشكل فعل سلبي أو خطأ سلبي

⁷⁵ المادة 124 من الأمر رقم 75-58، يتضمن القانون المدني، السالف الذكر.

⁷⁶ عباس علي محمد الحسيني، المرجع السابق، ص 42.

وهذا النوع من الخطأ والذي يأخذ صورة ترك أو الامتناع المقترن بفعل⁽⁷⁷⁾، لا يمكن اعتبار الامتناع خطأ عندما يكون مخالفا للقانون وإنما يكفي أن يكون واقعا على عمل تستدعيه حماية الغير للخطأ السلبي عدة صور ومن أبرزها عند التخلف عن تنفيذ التزام قانوني يأمر بفعل معين، فمثلا الصيدلي يكون ملزما عليه بيع الأدوية المدونة في الوصفة الطبية بشرط أن لا يوجد ما يمنع صرفها، ولكن في حالة ما إذا احتكر الصيدلي الدواء وامتنع بيعه بدون أي سبب فإن ذلك يشكل خطأ سلبي من جانبه مما يعرضه للمسائلة⁽⁷⁸⁾.

2- العنصر المعنوي (الإدراك)

يعتبر الإدراك الركن أو العنصر المعنوي في الخطأ، فلا يكفي ركن التعدي والانحراف لقيام الخطأ بل يجب توفر التعدي والإدراك معا. حيث يسأل الصيدلي عن كل أعماله الغير مشروعة طالما صدرت منه وهو مميز أي بإرادته الحرة وبإدراكه، وهذا ما نصت عليه المادة 125 من ق.م: " لا يسأل المسبب عن الضرر الذي يحدثه بفعله أو امتناعه أو بإهماله منه أو عدم حيظته إلا إذا كان مميزا"⁽⁷⁹⁾.

ويرجع المضرور على الصيدلي على أساس المادة 124 من ق.م: " كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه، ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سبب في حدوثه بالتعويض".

ثالثا: أنواع الخطأ

⁷⁷ محمد حسنين، الوجيز في نظرية الالتزام، مصادر الالتزام وأحكامها في القانون المدني الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 150.

⁷⁸ في حالة ما إذا كانت الوصفة غير مستوفية للبيانات التي ينص عليها القانون فهنا يمكن للصيدلي أن يمتنع عن تنفيذ تلك الوصفة.

⁷⁹ أنظر المادة 125 من أمر رقم 75-58، يتضمن القانون المدني، السالف الذكر.

يعتبر الصيدلي أثناء مزاولته لمهنته عرضة للخطأ كغيره من أصحاب المهن وينقسم الخطأ الصادر من الصيدلي إلى نوعين أساسيين ورئيسيين، الخطأ الأول يتمثل في الخطأ العادي والثاني يتمثل في الخطأ المهني.

1- الخطأ العادي

يتمثل الخطأ العادي في الأعمال التي تصدر من الصيدلي والتي لا تتصل بالأصول الفنية لمهنة الصيدلي، حيث تقدر دون اعتبار للصفة المهنية لمن يقوم به إذ أن هذه الأخطاء حتى وإن صدرت من الصيدلي أثناء ممارسته لمهنته إلا أنه ليس بخطأ فني، لأن الأعمال التي دفعت وأدت إلى حدوث الخطأ هي مجرد أعمال مادية حيث يتساوى الصيدلي فيها مع غيره من أصحاب المهن،⁽⁸⁰⁾ ومع الناس العاديين جميعاً ومن ذلك سمي بالخطأ العادي لأنه لا يقع من فئة معينة بل يقع من كافة الناس ويرجع هذا النوع من الخطأ للإهمال وعدم أخذ أسباب الحيطة والحذر⁽⁸¹⁾.

2- الخطأ المهني (الفني)

هو الخطأ المتعلق مباشرة بفن مهنة الصيدلي، وهو الخطأ الذي يرتكبه الصيدلي أثناء ممارسته لمهنته وذلك بانحرافه وخروجه عن القواعد والأصول العلمية المهنية التي تقتضيها أصول مهنة الصيدلي، مما قد يسبب ويؤدي إلى إلحاق الضرر بالأشخاص الذين يتعامل معهم.

ومثال عن ذلك قيام الصيدلي بتشخيص الأمراض أو وصف الأدوية لمرضاه وذلك دون الرجوع إلى طبيب مختص⁽⁸²⁾.

⁸⁰ عيساوي زاهية، المسؤولية المدنية للصيدلي، مذكرة ماجيستر في القانون، فرع قانون المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 19.

⁸¹ براهيم زينة، المرجع السابق، ص 55.

⁸² طایل عمر البريزات، المسؤولية المدنية للصيدلي في القطر الخاص، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الحقوق، فرع العقود والمسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2001، ص 20.

الفرع الثاني

الضرر

يعتبر الضرر ركناً لازماً لتحقيق المسؤولية المدنية، فالخطأ وحده لا يكفي لقيام المسؤولية، إنما يجب أن يلحق ضرراً لأنه لا مسؤولية مدنية بدون ضرر مهما بلغت جسامة الخطأ.

أولاً: تعريف الضرر

المشرع الجزائري لم يورد تعريف للضرر بل اكتفى فقط بالإشارة إليه في المواد 124 إلى 140 ق. م، والتي شملت بأحكامها مختلف حالات الضرر أيّاً كان مصدره بما فيه الأضرار الناجمة عن الأعمال الصيدلية.

تنص المادة 124 من (ق. م) السالفة الذكر على أنه: " كل فعل أيّاً كان يرتكبه الشخص بخطئه يسبب خطأ للغير يلزم من كان سبباً في حدوثه بالتعويض".

بالرغم أن المشرع الجزائري لم يعرف الضرر إلا أن الفقه يتفق على تعريف الضرر بأنه الأذى الذي يلحق الشخص فيمس حقا من حقوقه أو مصلحة مشروع له فيما يتعلق بجسده وماله أو حريته وشرفه⁽⁸³⁾.

ثانياً: أنواع الضرر

⁸³ العماري محمد عبد الغفور، التعويض عن الأضرار الجسدية والأضرار المجاورة لها، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، ط 1 دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 30.

الضرر ينقسم إلى عدة أنواع بحسب الشيء الذي يصيبه الضرر، فقد يقع ضرر يمس سلامة الجسد أو الذمة المالية للشخص، وقد يصيب الضرر سمعة الإنسان وشرفه وكرامته وبذلك ينقسم الضرر إلى نوعين أساسيين:

1- الضرر المادي

يقصد به ما يصيب الذمة المالية والأذى الذي يلحق بالشخص خسارة مالية، سواء كانت هذه الخسارة ناتجة عن المساس بحقوق الشخص المالية أو المساس بجسم المريض أو سلامته كتناول المريض للدواء يسبب له ضرر في جسده⁽⁸⁴⁾.

2- الضرر المعنوي

يقصد بالضرر المعنوي أو الأدبي الضرر الشخصي أو الذاتي لا يمكن إدراكه بالحواس ولا يمكن تقديره بالمال؛ لأنه لا يمس الذمة المالية وإنما يسبب فقط ضررا نفسيا ومعنويا.⁽⁸⁵⁾ لما ينطوي عليه من مساس بشعور الإنسان وعواطفه وشرفه وكرامته ومركزه الاجتماعي، وكل ذلك ينقص من حق الشخص في الاحترام والتقدير، فالضرر المعنوي يصيب المصالح الغير مالية للمضروب.

فقد نص المشرع الجزائري بعد تعديله للقانون المدني سنة 2005 نص صراحة على التعويض عن الضرر المعنوي من خلال نص المادة 182 مكرر (ق. م) على أنه: " يشمل التعويض عن الضرر المعنوي كل مساس بالحرية أو الشرف أو السمعة"⁽⁸⁶⁾.

⁸⁴ عيساوي زاهية، المرجع السابق، ص 38.

⁸⁵ العماري محمد عبد الغفور، المرجع السابق، ص 56.

⁸⁶ المادة 182 مكرر من الأمر رقم 75-58، يتضمن القانون المدني، السالف الذكر.

ثالثاً: شروط الضرر

حتى يكون الضرر محققاً ومستحقاً للتعويض يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط القانونية التي تتمثل في:

1- يجب أن يكون الضرر محققاً

يقصد بالضرر المحقق ذلك الضرر الذي ثبت حدوثه فعلاً على أثر وقوع الفعل الضار، ويكون الضرر محققاً سواء أكان وقع حالاً أو أنه سيقع مستقبلاً لكنه محقق ومؤكّد الوقوع في المستقبل، ولا يعد بالضرر الاحتمالي الوقوع، ومثال الضرر الحال أو المحقق أن يقوم الصيدلي بإعطاء المريض دواء يؤدي إلى تعطيل أو إصابة عضو في جسمه⁽⁸⁷⁾.

2- يجب أن يكون الضرر مباشراً

يكون نتيجة طبيعية لخطأ الصيدلي الذي أحدثه وترتب عنه ضرر وهذا الضرر هو فقط الذي تكون بينه وبين الخطأ المنشئ له علاقة سببية وفقاً للقانون، فالأصل أن كل ضرر متوقع هو ضرر مباشر لأنه محتمل الوقوع ويمكن توقعه، والقاعدة العامة أن التعويض لا يكون إلا على الضرر المباشر أما غير المباشر فلا تعويض عنه إلا أنه ليس كل الأضرار المباشرة متوقعة⁽⁸⁸⁾.

وقد نص المشرع الجزائري على الضرر المباشر في المادة 182 (ق.م) السالفة الذكر في فقرته الأولى على: " ... أن يكون نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو التأخير في عدم الوفاء به، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذ لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول".

3- أن يكون الضرر نتيجة لإخلال بحق أو مصلحة مشروعة

⁸⁷ محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني، النظرية العامة للالتزامات (دراسة مقارنة في القوانين العربية)، دار الهدى، الجزائر، 2011، ص 79.

⁸⁸ براهيم زينة، المرجع السابق، 141.

يتحقق الضرر عند الإخلال بحق المضرور أو بمصلحة مشروعة له، والحق إما يكون مادي كسلامة الجسم والجسد والمال، وإما يكون حق معنوي كالشرف والسمعة كما يكون الإخلال بحق مادي أو أدبي فإنه يصيب صاحب الحق بالضرر يحق له طلب التعويض، كما يعتبر الإخلال بمصلحة مشروعة للفرد ضرراً أصابه فبالتالي يحق له طلب التعويض جراء هذا الضرر، وتكون المصلحة مشروعة إذا كانت محل للحماية القانونية، ولا تعارض الأخلاق العامة والنظام والآداب العامة⁸⁹.

إضافة إلى ذلك، أن لا يكون المضرور قد حصل على أكثر من تعويض من محدث الضرر عن ذات الفعل، ولكنه يستطيع أن يطالب محدث الفعل بما لم يكن قد تناوله التعويض الأول⁽⁹⁰⁾.

الفرع الثالث

العلاقة السببية بين الضرر والخطأ الصيدلي

لقيام المسؤولية المدنية يجب أن تكون علاقة سببية بين الخطأ والضرر، فهي تعتبر ركن ثالث ومستقل عن الخطأ والضرر وإذا أراد الصيدلي أن ينفيهما عليه إثبات السبب الأجنبي، وأن يرفع المسؤولية عن نفسه وفقاً لما ورد في نص المادة 127 من (ق. م) على أنه: "إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب لا يد له فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة، أو خطأ صدر من المضرور أو خطأ من الغير كان غير ملزم بالتعويض عن الضرر، ما لم يوجد نص قانوني أو اتفاق يخالف ذلك"⁽⁹¹⁾.

أولاً: تعريف العلاقة السببية

⁸⁹ عيساوي زاهية، المرجع السابق، ص 48.

⁹⁰ Berry Monique Tisseyre, Abrégé de législation et de déontologie pharmaceutique (le médicament et la profession pharmaceutique), 3^{ème} édition, Massou, Paris, 1983, p 224.

⁹¹ المادة 127 من الأمر رقم 75-58، يتضمن القانون المدني، السالف الذكر.

يقصد بها العلاقة والرابطة التي تربط الخطأ بالضرر، بحيث تتعدم المسؤولية إذا لم يكن الخطأ هو السبب المباشر في حدوث الضرر، كما تعتبر العلاقة المباشرة التي تربط خطأ الصيدلي المرتكب الذي أدى إلى وقوع الضرر، فالصيدلي الذي يقع منه الخطأ يسبب ضرراً للمريض يستوجب وجود علاقة سببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع للمريض أو يكون الصيدلي هو السبب الذي أدى لوقوع الضرر للمريض⁽⁹²⁾.

ثانياً: قيام العلاقة السببية أمام التشريع والقضاء الجزائري

لقيام المسؤولية المدنية في التشريع الجزائري يقضي أن يكون الخطأ هو السبب المباشر في إحداث الضرر وإلا تتعدم الرابطة السببية باعتبارها الركن الثالث في المسؤولية المدنية، فبالرجوع إلى نص المادة 182 (ق.م) السالفة الذكر التي تنص على أنه: "... شرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو التأخير في عدم الوفاء به، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذ لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول".

ثالثاً: إثبات العلاقة السببية

يجب على المضرور أن يثبت طبقاً للقاعدة العامة على من يدعي أن ما أصابه من ضرر كان نتيجة الفعل الضار الذي حدث عن طريق خطأ الصيدلي أن يثبت ذلك فيتوجب على المضرور إثبات العلاقة السببية بين الخطأ والضرر أما الصيدلي فعليه أن ينفي هذه العلاقة، واستناداً لنص المادة 140 مكرر من (ق.م) المشرع لم يحدد الطرف الذي يقع عليه عبء الإثبات وعليه بالرجوع إلى القواعد العامة في المسؤولية

⁹² منذر الفضل، الوسيط في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام وأحكامها، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2012، ص 330-331.

المدنية وبالضبط المادة 323 (ق. م)، عبء الإثبات يلقى على عاتق الدائن بالتعويض وهو المضرور⁹³.

المطلب الثاني

تحديد المسؤولية المدنية للصيدلي والآثار المترتبة عنها

إن الصيدلي كغيره من المهنيين قد تصدر منه أخطاء أثناء مزاولته لمهنته أو بمناسبة، فتقوم مسؤوليته المدنية.

إلا أن المسؤولية التي يتحملها الصيدلي لا تشمل فقط أخطائه الشخصية التي يرتكبها أثناء بيعه للدواء أو أثناء تحضيره له في صيدليته، بناء على وصفة طبية بل تمتد لتشمل الأخطاء الصادرة من مساعديه والتي لا تخرج من مسؤوليته المتبوع والتابع.

ومن جهة أخرى يترتب عن قيام مسؤولية الصيدلي التزام بتعويض المضرور (المريض) عما أصابه من ضرر، إلا أن مسؤوليته ليست كاملة وإنما يستطيع أن يتمسك بحالات معينة قصد دفع المسؤولية عنه، وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في هذا المطلب.

الفرع الأول

تحديد المسؤولية المدنية للصيدلي

إن الصيدلي عند ممارسته لعمله اليومي قد يرتكب أخطاء تصدر منه شخصياً تسبب أضراراً للمريض، فإذا تحققت العلاقة السببية بين هذا الخطأ الشخصي والضرر

⁹³ المادة 323 من الأمر رقم 75-58، المتضمن القانون المدني تنص على أنه: " على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه".

تقوم مسؤولية الصيدلي عن أخطائه المهنية الشخصية طبقاً لما جاء في نص المادة 124 من التقنين المدني الجزائري.

وقد يكون للصيدلي مساعد أو مساعدين يُعينونه في القيام بالأعمال اليومية على مستوى الصيدلية، فإذا ما ارتكب هؤلاء أخطاء تسبب ضرراً للمريض وقامت العلاقة السببية بين الضرر وخطأ المساعد أو المساعدين تقوم مسؤولية الصيدلي عن الأخطاء المهنية.

أولاً: مسؤولية الصيدلي المدنية عن أخطائه الشخصية

يسأل الصيدلي مدنياً عن الأخطاء التي تترتب جراء عن أفعاله الشخصية وذلك عند مزاولته لعمله، فيتعين عليه أثناء بيع الدواء مراقبة الوصفة الطبية بدقة كما يتعين عليه كذلك احترام معايير تركيب المستحضرات الدوائية بالارتكاز على الوصفة المقدمة له حتى لا يقع في الخطأ.

1- مسؤولية الصيدلي كبائع للدواء

يكلف الصيادلة بحكم مهنتهم وتخصصهم وكفاءتهم التي يتمتعون بها ببيع الأدوية للمريض والمستهلكين وفق ما نص عليه القانون، ولكن تجدر الإشارة أنه في المرحلة التي تقوم فيه مسؤولية الصيدلي كبائع، نميز بين فترتين وهما فترة ما قبل بيع الدواء والفترة التي يقوم بصرف الدواء للمريض والمستهلك.

أ- مسؤولية الصيدلي قبل بيع الدواء

يعتبر الصيدلي في فترة ما قبل بيع الدواء للمريض والمستهلك حارساً لها، وعليه تقوم مسؤولية الصيدلي كحارس إذا ما سبب ضرراً لذلك الشيء وفي المكان الذي يتم فيه البيع (الصيدلية)⁽⁹⁴⁾.

⁹⁴ أسامة أحمد بدر، فكرة الحراسة في المسؤولية المدنية (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2005، ص 101.

تنص المادة 1/138 من (ق.م) على أن: " كل من تولى حراسة شيء كانت له قدرة الاستعمال والتسيير، والرقابة، يعتبر مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه ذلك الشيء". ويفهم من صياغة هذه المادة أن المسؤولية التي يتحملها مسؤولية مفترضة لا تقوم على أساس الخطأ بل تقوم بمجرد أن يحدث الشيء ضرراً.

ب- مسؤولية الصيدلي أثناء تنفيذ الوصفة الطبية

الصيدلي ملزم بتقديم أو بيع أدوية صالحة وسليمة ولا تشكل خطراً على المريض الذي يتناولها، والتزام الصيدلي هنا هو التزام بتحقيق نتيجة وليس بذل عناية، ففي هذه الحالة يلتزم الصيدلي بتسليم الشيء المبيع أي الدواء إلى المشتري (المريض)، وضمان كافة العيوب الموجودة في هذا الدواء.⁽⁹⁵⁾ غير أنه هناك حالات يتمتع الصيدلي عن بيع الدواء أو عدم الالتزام بالأسعار المحددة في حالة بيعه أو يكون الدواء المباع غير صالح للاستعمال.

2- مسؤولية الصيدلي كمركب للدواء

تقوم مسؤولية الصيدلي عند تركيبه للدواء في عدة حالات أهمها إخلاله بالمواد الأساسية لتحضير الدواء وطريقة تعبئته، وكذا إخلاله بإعلام المريض بمخاطر الدواء.

أ- إخلال الصيدلي بالمواد الأساسية لتحضير الدواء وطريقة تعبئته

يجب أن تتوفر في الصيدلية كل المعدات واللوازم الأساسية بما في ذلك الموازن العادية والحساسة وأية مواد تستعمل لذلك الغرض، ويجب أن يتم حفظها بطريق جيدة

⁹⁵ عبد الوهاب عرفة، الوجيز في مسؤولية الطبيب والصيدلي، دار المطبوعات الجامعية، مصر، د. س. ن، ص ص 93-94.

وفنية وفي أماكن نظيفة وصحية، ثم بعد ذلك يقوم الصيدلي بتحديد المواد التي يستعملها في تحضير الدواء. حيث أن هذه المواد الأصلية التي تدخل في التركيب تخضع لمراقبة الصيدلي، كما يقوم بتصنيفها حسب خطورتها وذلك بالتفريق بين المواد السامة والمواد الأخرى.⁽⁹⁶⁾ كما يجب على الصيدلي مراعاة الأصول والمبادئ العلمية المقررة لكيفية تحضير الدواء والتقيد بالوصفة الطبية بما تحتويه من تعليمات ومقادير، لذا على الصيدلي أن يكون حذرا عند تحضيره للدواء خاصة إذا كان ذلك الدواء يحتوي على مادة سامة أو مخدرة⁽⁹⁷⁾.

كما يجب على الصيدلي بعد تركيبه للدواء أن يعبئه في الوعاء الذي يتناسب مع طبيعته، فإذا كان الدواء سائلا مثلا يوضع في قنار لم تستعمل من قبل وتكون سهلة الفتح والغلق، كما يجب على الصيدلي تجنب وضع الدواء في عبوات تؤدي إلى تفاعله فينتج عنه فساد الدواء مما يجعل استعماله خطيرا⁽⁹⁸⁾.

ب- إخلال الصيدلي بإعلام المريض بمخاطر الدواء

يلزم على الصيدلي بتقديم البيانات الكافية حول المنتج والتحذير من أخطاره لمقتني الدواء وكذلك إرشاده إلى الاحتياطات الواجب اتخاذها عند تناول واستخدام الدواء⁽⁹⁹⁾.

ويعد التزام الصيدلي بتبيان كيفية استعمال الدواء وهو التزام أخلاقي أو ضميري قبل أن يكون التزاما قانونيا، والغاية من بيان طريقة الاستعمال هو إحاطة المريض من الحصول على الفائدة المرجوة منه ومن جهة أخرى لتجنب الأضرار إذا ما تم

⁹⁶ بوخاري مصطفى أمين، مسؤولية الصيدلي في تصريف الدواء، مذكرة لنيل شهادة المجستير، تخصص قانون طبي جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 53.

⁹⁷ عيساوي زاهية، المرجع السابق، ص 72.

⁹⁸ عباس علي محمد الحسيني، المرجع السابق، ص 119.

⁹⁹ بوخاري مصطفى أمين، المرجع السابق، ص 55.

استعمالها بطريقة خاطئة وبالتالي إذا أخل الصيدلي بالتزامه في بيان طريقة الاستعمال تقوم مسؤوليته نتيجة تقصيرية⁽¹⁰⁰⁾.

ثانيا: مسؤولية الصيدلي المدنية عن الأخطاء المهنية لمساعديه

إن الصيدلي قد يستعين بمساعد أو مساعدين يتم تعيينهم للقيام بالأعمال اليومية في الصيدلية، وهؤلاء المساعدين يعملون تحت إشراف الصيدلي ولا بد أن يكونوا مؤهلين علميا للقيام بمهمة مساعد صيدلي أي مهنيين.

فقد نصت المادة 154 من (م. أ. ط) على أنه: " يجب على الصيادلة أن يحرصوا على أن يكون الأشخاص الذين يساعدهم في العمل من المتعلمين، كما يجب أن يشترطوا عليهم سلوك يتماشى وقواعد المهنة ومع أحكام أخلاقيات المهنة".

إن المساعدين عند قيامهم بعملهم الذي عهد إليهم من قبل الصيدلي سواء عند بيع الدواء إلى الجمهور أو تركيب الأدوية قد يحدث أن يرتكبوا أخطاء تؤدي إلى إحداث الضرر بالمرضى، فيكون الصيدلي المشرف على الصيدلية مسؤولا عن هذه الأخطاء ذلك في إطار المسؤولية عن فعل الغير التي بموجبها يكون الشخص ملزم بتعويض المضرور جراء خطأ لم يرتكبه شخصيا بل ارتكب من طرف شخص آخر هو مسؤول عنه.

¹⁰⁰ علي سيد حسن، الالتزام بالسلامة في عقد البيع، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 88.

والمسؤولية المدنية عن فعل الغير نوعان: مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية، وهذا ما سنتطرق إليه تبعا.

1- مسؤولية الصيدلي العقدية عن الأخطاء المهنية لمساعده

يقصد بالمسؤولية العقدية عن فعل الغير مسؤولية المتعاقد عن فعل المساعدين الذين أوكل لهم مهمة تنفيذ العقد الذي أبرمه رغم أن هذا المتعاقد لم ييدر منه أي خطأ شخصي، فالصيدلي الذي يستعين بمساعد لتنفيذ التزامه العقدي تقوم مسؤوليته عن الضرر الذي يحدثه مساعده للمريض، فيكون الصيدلي في هذه الحالة مجبرا بدفع التعويض للمريض⁽¹⁰¹⁾.

وحتى تقع مسؤولية الصيدلي العقدية ويسأل عن الأخطاء التي ارتكبتها مساعده لابد من توفر ثلاثة شروط والتي نذكرها فيما يلي:

أ- وجود عقد صحيح بين الصيدلي والمضروب

لقيام مسؤولية الصيدلي العقدية عن خطأ مساعديه في تنفيذ التزامه التعاقدى لابد أن يكون العقد صحيح، ويجب أن تتوافر العلاقة السببية بين خطأ المساعد والضرر الذي أصاب المريض⁽¹⁰²⁾.

وإذا تم العقد بين الصيدلي والغير المساعد الذي أحدث الضرر لا بين الصيدلي والمريض ثم يلحق الضرر بالمضروب أثناء مزاولته لمهنته وتكون في هذه الحالة المسؤولية تقصيرية وإذا كان العقد الرابط بين الصيدلي والمريض باطلا تكون المسؤولية تقصيرية أيضا⁽¹⁰³⁾.

¹⁰¹ بوخاري محمد أمين، المرجع السابق، ص 38.

¹⁰² عمر خطر يونس سعد، المرجع السابق، ص 139.

¹⁰³ عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، مجلد 2، الطبعة 3، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2000، ص 747.

ب- أن يتعهد الصيدلي إلى أحد مساعديه القيام ببعض الأعمال

لقيام المسؤولية العقدية عن الغير لا بد أن يكون الصيدلي قد عهد إلى مساعده القيام بتنفيذ الالتزام التعاقدى فإذا قام المساعد بذلك دون أن يستدعيه الصيدلي فإنه يمكن أن يعفى هذا الأخير من المسؤولية على أساس أن تدخل المساعد كان تلقائى بالتالي يعد سببا أجنبيا وهو فعل الغير، لكن يمكن مسائلة الصيدلي شخصا إذا ثبت أنه كان بإمكان الصيدلي أن يمنع تدخل الغير من تنفيذ الالتزام التعاقدى كونه المشرف الأول على سير الصيدلية خاصة إذا كان هذا التدخل متوقعا⁽¹⁰⁴⁾.

ج- ارتكاب مساعد الصيدلي خطأ أثناء تنفيذ الالتزام العئدي

إذا كان التزام الصيدلي هو التزام بتحقيق نتيجة فإن التزام من يستعين بهم الصيدلي أيضا التزام بتحقيق نتيجة لأن من واجبهم، كذلك تقديم أدوية صالحة للاستعمال عند القيام بالمهام الموكولة إليهم من قبل الصيدلي وبشترط أن يرتكب مساعد الصيدلي الخطأ العئدي أثناء تنفيذ العئد أو بسبب تنفيذه لأن في غير هذه الأحوال لا يكون الصيدلي مسؤولا بل يكون مساعد الصيدلي هو المسؤول⁽¹⁰⁵⁾.

2- مسؤولية الصيدلي التقصيرية عن أخطاء مساعديه

تقوم مسؤولية الصيدلي التقصيرية عن أفعال تابعيه إذا ما لم تربط الصيدلي بالمضرور أي عئد من العئود، إنما تربطه علاقة تبعية بمرتكب الخطأ، إذا ما توافرت

¹⁰⁴ عباس علي محمد الحسيني، المرجع السابق، ص 145.

¹⁰⁵ المرجع نفسه، ص 147.

الشروط القانونية المنصوص عليها في المادة 136 من ق.م.ج، وهي أن يكون الضرر الحاصل نتيجة لخطأ وقع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها أو بمناسبة¹⁰⁶.

أ- وجود علاقة تبعية بين الصيدلي والمساعد

تتحقق هذه العلاقة متى كان للصيدلي سلطة الرقابة والتوجيه على مساعديه بحيث يكون هؤلاء خاضعين لأوامر الصيدلي التي تتعلق بالعمل في الصيدلية الذي يجب أن يكون متوافقا مع قوانين المهنة وأصولها وعلاقة التبعية تقوم في الغالب بوجود عقد عمل ما بين الصيدلي ومساعدته، كما تقوم في حالة عدم وجود العقد أو بطلانه كقيام الصيدلي باستخدام مساعد غير مرخص له بمزاولة مهنة الصيدلة أو قبل تحصله على الشهادة المطلوبة قانونا⁽¹⁰⁷⁾، سواء كان مأجورا أو غير مأجور فالمهم وجود السلطة الفعلية⁽¹⁰⁸⁾.

ب- ارتكاب المساعد فعلا ضارا أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أو بمناسبةها

بالرجوع إلى نص المادة 136 من (ق.م) السالفة الذكر يجب أن يكون الفعل الضار الذي يرتكبه مساعد الصيدلي أثناء تأديته لوظيفته يحصل أثناء قيامه بعمل من أعمال وظيفته اليومية، ويستوي الأمر أن يكون ذلك بناء على أوامر الصيدلي أو دونها، كما لا يهم إن كان يعلم الصيدلي أو دونه¹⁰⁹ كأن يسلم مساعد الصيدلي للمريض دواء مخالف لما هو مدون في الوصفة الطبية أو يحضر دواء سام دون وصفة طبية أو يسلم مادة مخدرة ويسجلها في السجل الخاص بها دون معارضة من

¹⁰⁶ المادة 136 من أمر 75-58 التي تنص على أنه: " يكون المتبوع مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بفعله الضار متى كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها أو بمناسبةها.

وتتحقق علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كان هذا الأخير يعمل لحساب المتبوع".

¹⁰⁷ عباس علي محمد الحسيني، المرجع السابق، ص 154-155.

¹⁰⁸ محمد حسنين، المرجع السابق، ص 192.

¹⁰⁹ بوخاري مصطفى أمين، المرجع السابق، ص 61.

الصيدلي¹¹⁰ أما الخطأ الذي يرتكبه بسبب الوظيفة أو بمناسبةها يتمثل في كل خطأ لا يقع أثناء قيامه بعمله إنما في الحالات التي لولا عمله بالصيدلية لما قام بذلك الخطأ¹¹¹.

الفرع الثاني

آثار المسؤولية المدنية للصيدلي

تحقق المسؤولية المدنية للصيدلي يعطي الحق للمضرور بالمطالبة بحقه نتيجة ما أصابه من ضرر لإخلال الصيدلي بواجبه القانوني أو العقدي وذلك بغض النظر إذا كانت مسؤوليته شخصية أو غير شخصية، فإن هذا يخول للمضرور اللجوء إلى القضاء قصد الحصول على حقه، وذلك عن طريق دعوى التعويض. ولكن بالرغم من هذا الحق الذي خوله القانون للمضرور لا يعني أن كل ما يلحقه من ضرر قابل للتعويض من طرف المسؤول، بل يمكن لهذا الأخير بموجب ما خوله القانون أن ينفي مسؤوليته.

أولاً: التعويض

تنص المادة 124 من ق.م.ج على انه: " كل فعل أيا كان يرتكبه المرء بخطئه ويسبب ضرراً للغير يلزم ما كان سبباً في حدوثه بالتعويض".

وبفهم من نص هذه المادة انه إذا ما ثبتت مسؤولية المدعي عليه كما لحق المدعي من ضرر، فانه يتعين على القاضي إلزام المسؤول بتعويض المضرور ويجبر الضرر الذي لحق به⁽¹¹²⁾ وعلى هذا الأساس سنتناول تعريف التعويض (أولاً) وأنواعه (ثانياً)

1- تعريف التعويض

¹¹⁰ براهيم زينة، المرجع السابق، ص 118.

¹¹¹ عباس على محمد الحسيني، المرجع السابق، ص 158.

¹¹² احمد حسن الحيارى، المسؤولية المدنية للطبيب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 160.

لم يقدم القانون تعريفا واضحا للتعويض، وإنما اكتفى على بيان مداه والوسائل التي يمكن للدائن من خلالها مطالبة المدين بهم. ومع ذلك حاول بعض فقهاء القانون المدني تعريف التعويض ومن بين هذه التعريفات: " انه وسيلة القضاء إلى إزالة الضرر أو التخفيف من وطأته وهو الجزاء الذي يترتب على قيام المسؤولية المدنية"¹¹³، وطبقا للمادة 124 من القانون المدني السالفة الذكر فإنه يمكن تعريف التعويض على انه جزاء الانحراف الذي الحق ضررا للغير يلزم المسؤول بتحمل كل نتائج هذا الانحراف⁽¹¹⁴⁾.

2- أنواع التعويض

جاء في المادة 132 (ق.م) على أنه: " يعين القاضي طريقة التعويض تبعا للظروف، ويصح أن يكون التعويض مقسطا، كما يصح أن يكون إيرادا مرتبا ويجوز في هاتين الحالتين إلزام المدين بأن يقدم تأمينا. ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور أن يأمر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، أو أن يحكم وذلك على سبيل التعويض بأداء بعض الإعانات تتصل بالفعل غير مشروع"⁽¹¹⁵⁾.

استقراء لنص المادة 132 أعلاه يتضح أن المشرع خول للقاضي سلطة كاملة في تعيين طريقة التعويض الأكثر ملائمة لطبيعة الضرر وذلك حسب الظروف، وبالتالي يسلك القاضي في حكمه على مرتكب الفعل الضار طريقين أساسيين في التعويض هما:

أ- التعويض العيني

¹¹³ محمد جلال الاتروشي، المسؤولية المدنية الناجمة عن نقل الدم، دراسة مقارنة، دار الحامد، الأردن، 2008 ص180.

¹¹⁴ بن شعبان بلال، المسؤولية الإدارية للصيدلية تابعة للمستشفيات العامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2006، ص67.

¹¹⁵ المادة 132 من القانون 75-58، يتضمن القانون المدني، السالف الذكر.

يقصد بالتعويض العيني إرجاع أو إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل ارتكاب المسؤول الفعل الضار الذي أدى إلى وقوع الضرر، ويعتبر أفضل وسيلة لتعويض المضرور لكونه يؤدي إلى محو وإزالة الضرر.¹¹⁶

وقد تبني المشرع الجزائري هذا النوع من التعويض في المادة 164 من (ق.م) بقوله: "يجبر المدين بعد إعداره طبقاً للمادتين 180 و 181 على تنفيذ التزامه عينا متى كان ذلك ممكناً". وبالتالي نفهم من نص المادة أن التعويض العيني يجب أن يكون ممكن التنفيذ وملائم.

ب- التعويض بالمقابل

يلجأ القاضي إلى التعويض بمقابل عند استحالة تعويض المضرور تعويضاً عينياً ويكون التعويض بمقابل في أغلب الأحيان تعويضاً نقدياً ولكنه قد يكون في بعض الأحيان تعويضاً غير نقدي.

-التعويض النقدي

وهو الصورة الأكثر شيوعاً في مجال المسؤولية في المجال الطبي والصيدلي نظراً لصعوبة التعويض العيني عن الأضرار الجسدية غير المميتة أو المميتة⁽¹¹⁷⁾. التعويض يتمثل في مبلغ مالي يقدره القاضي لجبر الضرر اللاحق بالمضرور سواء كان مادياً أو معنوياً، وللقاضي سلطة واسعة في تقدير التعويض النقدي وكيفية دفعه للمضرور فإما يدفع دفعة واحدة أو يكوم مقسطاً حسب الظروف⁽¹¹⁸⁾، ويلجأ القاضي

¹¹⁶ بوخاري مصطفى أمين، المرجع السابق، ص 103.

¹¹⁷ العمري صالحة، الحماية القانونية من مخاطر النشاط الطبي والصيدلي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 255.

¹¹⁸ بوخريصة محمد أمين، المسؤولية المدنية للصيدلي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون طبي، شعبة الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحديد بن باديس، مستغانم، 2017، ص 59.

إلى التعويض النقدي إذا كان التعويض العيني مستحيلاً أو غير كافي ليستبدل أو يكمل بالتعويض النقدي⁽¹¹⁹⁾.

-التعويض غير النقدي

التعويض الذي يحكم به القاضي جبراً للضرر اللاحق بالدائن بالالتزام نتيجة عدم تنفيذ العقد، ومثال ذلك أن يلجأ الدائن والمدين إلى فسخ العقد إذا ما فقد الدائن الأمل في تنفيذ المدين لالتزامه⁽¹²⁰⁾.

ويعتبر هذا النوع من التعويض غير شائع وقليل الحدوث في مجال مسؤولية الصيدلي لأن المتضرر همه الوحيد هو جبر الضرر الذي لحق به، ولا يحصل ذلك إلا بواسطة التعويض العيني أو التعويض بمقابل.

وقد يكون مثلاً التعويض غير النقدي في شكل بعض الإعانات مثلما نص عليها المشرع في أحكام المادة 132 من (ق.م)، أو يعتذر منه وينشر ذلك الاعتذار⁽¹²¹⁾.

ثانياً: إعفاء الصيدلي من المسؤولية المدنية

نصت المادة 127 من (ق.م) على أنه: " إذا أثبت الشخص أن الضرر قد أنشأ عن سبب لا يد له فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ صدر من المضرور أو خطأ من الغير، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر، ما لم يوجد نص قانوني أو اتفاق يخالف ذلك".

¹¹⁹ بيطار صبرينة، المرجع السابق، ص 64.

¹²⁰ بيطار صبرينة، المرجع السابق، ص 155.

¹²¹ بوخاري مصطفى أمين، المرجع السابق، ص 105.

كما جاء في المادة 2/138 من (ق.م) على أنه: " يعفى من هذه المسؤولية حارس الشيء إذا أثبت أن ذلك الضرر حدث بسبب لم يكن يتوقعه مثل عمل الضحية أو عمل الغير أو الحالة الطارئة أو القوة القاهرة"⁽¹²²⁾.

حسب استقرائنا لهاتين المادتين يتضح أن المشرع ألقى المدين من مسؤولية جبر الضرر اللاحق بالدائن إذا حدث سبب أجنبي وهو كل فعل ينسب إليه الضرر لكنه مستقل تماما عن المدعى عليه ويكون في إحدى هذه الحالات:

1- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ

تعتبر القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ مصطلحان مترادفان ولهما نفس المعنى في نظر القانون، ويؤديان إلى نفس النتائج فكليهما يعتبران وسيلة لدفع المسؤولية عن المدعى عليه.¹²³

وبالعودة إلى نصوص القانون المدني نجده لم يتطرق على تعريف القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ وإنما اكتفى فقط بتعدادهم، ومع ذلك حاول بعض فقهاء القانون المدني تعريف القوة القاهرة فعرّفها البعض بأنها: " ذلك الفعل الذي لا يمكن للمرء عادة توقعه والذي لا يمكن دفعه أو درء نتائجه"⁽¹²⁴⁾.

بينما عرّفته المحكمة العليا على أنه: " حدث تسبب فيه قوة تفوق قوة الإنسان فلا يستطيع هذا الأخير أن يتجنبها أو يتحكم فيها، كما تتميز القوة القاهرة أيضا بعدم قدرة الإنسان على توقعها"⁽¹²⁵⁾.

2- خطأ المريض

¹²² أنظر في ذلك المادتين 127 و 2/138 من القانون 75-58، يتضمن القانون المدني، السالف الذكر .

¹²³ حسين علي الذنوب، المبسط في شرح القانون المدني، الرابطة السببية، دار وائل، عمان، 2006، ص 57.

¹²⁴ العمري صالح، المرجع السابق، ص 268.

¹²⁵ قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 11/06/1990، المجلة القضائية، العدد 2، لسنة 1991، ص 88.

وفقاً للقاعد العامة يعتبر خطأ المضرور أحد وسائل دفع المسؤولية ومن شأنه أن يعفى من المسؤولية أو يخفف عنها.

ولكي تقوم مسؤولية الصيدلي يجب أن يحدث الخطأ منه شخصياً، وتقوم العلاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذي يلحق بالمريض ليتمكن من المطالبة بالتعويض، أما إذا لم يكن الضرر صادراً من المدين بالالتزام وإنما كان نتيجة لعمل قام به المضرور بنفسه أدى إلى إلحاق الضرر به اعتبر سبب أجنبياً يدفع عنه الالتزام بالتعويض عن هذا الضرر⁽¹²⁶⁾.

وعليه يجب على المريض الالتزام بأخذ العلاج الذي وصفه له الطبيب بحذافيره والاستماع إلى نصائحه وإرشاداته عند أخذ الأدوية من حيث مواعيدها أو مقدارها.

3- خطأ الغير

يعتبر فعل الغير أحد صور السبب الأجنبي المنصوص عليها في المادة 127 من (ق.م)، وعليه فلا تقوم مسؤولية الصيدلي إذا كان الضرر الذي أصاب المريض نتيجة خطأ الغير ولا يد للصيدلي فيها خاصة إذا نبه المريض كافة الإرشادات المطلوبة قبل تناول الدواء.

أما إذا اشترك خطأ الغير مع خطأ الصيدلي، كأن يكتشف الصيدلي أن الطبيب قد وصف دواء للمريض دون احترام الجرعات المطلوبة مع ذلك لا يتصل بالطبيب للاستفسار عن الأمر فينتج ذلك ضرر للمريض. ومن أهم التطبيقات القضائية في هذا الصدد قضية تتلخص وقائعها في أن طفل لا يتعدى عمره 5 أسابيع كان يعاني من نقص غير طبيعي في الوزن، ويقرر الطبيب عند عرض الطفل عليه أن العلاج المناسب لحالته هو دواء (indocile) غير أن الطبيب ارتكب خطأ مادي عند تحريره الوصفة الطبية وكتب (indocide) وهو دواء مخصص لحالات الالتهابات الروماتيزية

¹²⁶ العمري صالحة، المرجع السابق، ص 271.

حدد جرعة على أساس كبسولة صباحا ومساء في زجاجة الرضاعة وعند تقديم الوصفة الطبية إلى الصيدلي قام بصرف ما هو مسجل بها من دواء دون أن يتفطن للخطأ الحاصل فيها، وكأن نتيجة ذلك أن أدى الحادث إلى وفاة الطفل، فقضت المحكمة بإلقاء المسؤولية على الصيدلي والطبيب⁽¹²⁷⁾.

المبحث الثاني

ازدواجية المسؤولية العقابية

يخضع الصيدلي إلى جانب مساءلته أثناء قيامه بواجباته المهنية في صيدليته للمسائلة التأديبية وهذا في حالة صدور خطأ منه مهما كان شكله بغض النظر من وجود ضرر من عدمه، فالمسؤولية التأديبية عكس المدنية لا تستوجب حصول ضرر لمعاقبة الصيدلي (المطلب الأول).

يتعرض الصيدلي أيضا إلى نوع آخر من المسؤولية وهي المسؤولية الجزائية وذلك إذا شكل فعله جريمة قتل أو جرح أو عاهة دائمة أو خالف إحدى الالتزامات القانونية المفروضة عليه (مطلب الثاني).

المطلب الأول

المسؤولية التأديبية للصيدلي

إلى جانب المسؤوليتين المدنية والجزائية للصيدلي خاصة يتعرض أيضا لمسؤولية تأديبية عند إخلاله بالتزاماته التي تفرضها عليه أصول وقواعد آداب المهنة

¹²⁷ عباس علي محمد الحسيني، المرجع السابق، ص 67.

التي يتضمنها قانون الصحة أو مدونة أخلاقيات الطب. ولو لم تترتب أفعال الصيدلي ضرراً للأفراد والهدف من إقرار المشرع هذه المسؤولية هو فرض حسن سير النظام المهني.

الفرع الأول

تعريف وأركان مسؤولية الصيدلي التأديبية

حتى تقوم المسؤولية التأديبية للصيدلي يشترط أن يرتكب هذا الأخير خطأ تأديبي أو ما يصطلح عليه بالجريمة التأديبية وهذه الأخيرة تحققها يتطلب توافره مجموعة من الأركان والتي سنتطرق إليها في هذا الفرع.

أولاً: تعريف الجريمة التأديبية للصيدلي

يمكن تعريف المسؤولية التأديبية بصفة عامة بأنها: " المسؤولية التي تهدف إلى كفالة حسن النظام وحسن العمل في المرافق العامة، وسيلتها في ذلك عقاب الموظف الذي يخل بواجبات وظيفته"⁽¹²⁸⁾.

¹²⁸ عشوش كريم، المسؤولية التأديبية للطبيب العامل بالقطاع الخاص، مجلة المعارف، قسم العلوم القانونية العدد 21، ديسمبر، 2016.

لقد عرف جانب من الفقه المصري الجريمة التأديبية بأنها: " كل دخل أو امتناع يرتكبه العامل ويخل في واجبات منصبه"⁽¹²⁹⁾.

بعد أن استعرضنا مختلف تعريفات القانون حول الجريمة التأديبية نجد أن جميعها تتفق على أن الجريمة التأديبية تتمثل في إخلال الموظف بواجبات الوظيفة أو المهنة التي يعمل بها، لذا فإننا نخلص إلى تعريف الجريمة التأديبية بأنها: " إخلال الموظف العام بواجبات وظيفته التي تفرضها أصول وتراعي آداب المهنة والتي يتضمنها القانون.

ثانياً: أركان المسؤولية التأديبية للصيدلي

يتضح من خلال تعريفنا للجريمة التأديبية أن أركان الجريمة التأديبية فهي الركن المادي والركن المعنوي:

1- الركن المادي

يتمثل الركن المادي في ذلك السلوك الإيجابي أو السلبي الصادر من الموظف والذي يأتيه الصيدلي مخالفة للواجبات المفروضة احترامها، ولا بد على السلوك المادي في الجريمة التأديبية أن يتخذ مظهراً خارجياً محسوساً لأنه القانون لا يعاقب على النوايا بل على السلوك الخارجي الملموس، وتتحقق المخالفة التأديبية وحتى إن لم يتم اكتمالها كالشروع في المخالفة أو الخطأ مثلاً⁽¹³⁰⁾.

¹²⁹ سليمان محمد الطماوي، الجريمة التأديبية، معهد البحوث والدراسات العربية للطباعة، مصر، 1975، ص 41.
¹³⁰ الأخضر بن عمران محمد، النظام القانوني لانقضاء الدعوى التأديبية في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، 2006، ص 16.

2- الركن الشخصي

المخالفة التأديبية لا يمكن لها أن تتحقق إلا إذا كان ورائها يدا أو نفسا متمثلة في الموظف العام حيث يكون هذا الأخير خاضعا للقانون الأساسي العام للوظيفة العامة¹³¹، وهذا ما لمحت إليه المادة الرابعة من القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية والتي جاء فيها: " يعتبر موظفا كل عون عين في وظيفة عمومية دائمة ورسم في رتبة في السلم الإداري ..."¹³².

الفرع الثاني

إجراءات سير الدعوى التأديبية للصيدلي

لتوقيع العقوبة على الصيدلي يجب إتباع مجموعة من الخطوات والإجراءات القانونية التي تمر بها الدعوى التأديبية بداية من تسجيل الشكوى إلى غاية صدور القرار التأديبي وإمكانية الطعن فيه.

أولاً: الأشخاص المؤهلون لرفع الدعوى أمام الهيئات التأديبية

بالعودة إلى المادة 267 فقرة 2 من (ق.ص) نجد أن المتابعة التأديبية تبدأ عند رفع شكوى ضد الصيدلي بسبب ارتكابه خطأ تأديبي حيث حددت المادة الأشخاص المؤهلون لرفع الدعوى أمام الهيئات التأديبية وهم كل من:

- الوزير المكلف بالصحة العامة.
- جمعيات الأطباء وجراحي الأسنان والصيدالة المؤسسة قانوناً.

¹³¹ بوشعير الشعير، النظام التأديبي للموظف العمومي في الجزائر طبقاً للأمر 66-133، دراسة مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن، ص 56.

¹³² أمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427، الموافق ل 15 يوليو 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج.ر عدد 46، الصادر في 16 يوليو 2006.

- أعضاء السلك الطبي المرخص لهم بممارسة المهنة والمرضى أو ذويهم.

ثانيا: الإجراءات القانونية التي تمر بها الدعوى التأديبية

لكي تكون القرارات التأديبية شرعية لابد أن تمر الدعوى العمومية بمجموعة من الإجراءات والتي تنص عليها (م.أ.ط) في المواد 210 على 216 والتي تحد من الضمانات المقررة للصيدلي.

أ- تسجيل الدعوى وإبلاغها للصيدلي المعني

يقوم رئيس الفرع النظامي الجهوي للصيادلة المختص عند تلقيه الشكوى ضد صيدلي يقوم بتسجيلها ثم إبلاغها للمعني خلال 15 يوما واستدعائه للمثول أمام المجلس لسماع أقواله خلال أجل لا يتعدى 15 يوما¹³³ والمشرع الجزائري لم يشترط شكلا معيناً للشكوى فقد تكون كتابية أو شفوية.

مع الملاحظة أن اللجنة التأديبية لا يمكن أن تصدر أي قرار تأديبي دون الاستماع للصيدلي المتابع أو استدعائه للمثول أمامها خلال مهلة لا تتجاوز 15 يوما لأن الصيدلي المتابع ملزم بالحضور شخصيا في اليوم والساعة المحددين للجلسة التأديبية ما لم يكن لديه عذر أو سبب قاهر لأنه في حالة ما إذا لم يرد الصيدلي المستدعى على الاستدعاء الثاني تفصل اللجنة التأديبية في الشكوى غيابيا⁽¹³⁴⁾.

وفي كل الأحوال فإن اللجنة التأديبية للفرع النظامي الجهوي المختص ملزمة بالبحث في الشكوى المقدمة خلال أجل 4 أشهر من تاريخ إيداعها.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه إذا كان الصيدلي المتهم هو عضو من أعضاء اللجنة التأديبية للفرع النظامي الجهوي المختص ففي هذه الحالة يقوم الفرع النظامي للمجلس الوطني بتعيين فرع نظامي آخر، أما إذا كانت الشكوى منصبة على عضو من أعضاء

¹³³ أنظر في ذلك المادة 212 و 213 من المرسوم التنفيذي رقم: 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

¹³⁴ أنظر في ذلك المادة 213 و 214 من المرسوم التنفيذي رقم: 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب ، المرجع نفسه.

اللجنة التأديبية للفرع النظامي للمجلس الوطني في حالة الطعن، فإن هذا يتم إبعاده ولا يتمكن من حضور جلسات لجنة التأديب⁽¹³⁵⁾.

ب- الضمانات المقررة للصيدلي المتهم

إن القانون منح للصيدلي المتهم الحق في الدفاع عن نفسه أمام لجنة التأديب وذلك باللجوء إلى مساعدة زميل له كمدافع مسجل في القائمة أو محامي معتمد لدى نقابة المحامين باعتباره أكثر تخصصاً في هذا الميدان علمياً ومهنيًا للدفاع عنه أمام جهة التأديب على الوجه الأمثل وخاصة وأن الصيدلي قد يعاني من خوف وتوتر أثناء مثوله أمام جهة التأديب.

ومن الضمانات التي منحها القانون أيضاً للمتهم حق رد عضو من أعضاء اللجنة التأديبية بالفرع النظامي المختص لأسباب مشروعة وللمجلس سلطة مطلقة في قبول الرد وعدم قبوله⁽¹³⁶⁾.

ج- دراسة ملف الدعوى التأديبية

فور تقديم الشكوى إلى اللجنة التأديبية للفرع النظامي الجهوي درجة القضاء التأديبي الأولى، يعين رئيس الفرع النظامي المقرر من بين أعضاء اللجنة التأديبية لدراسة المسألة بجميع الوسائل التي يراها كفيلة بإنارة القضية، وبعدها يرسل الملف رفقة تقريره إلى رئيس الفرع النظامي كما يجب أن يشكل تقريره عرضاً موضوعياً لكل الوقائع. كما يجدر الإشارة أنه يمكن للصيدلي المتهم الاعتراض على القرار التأديبي إذا تم الإعلان عنه قبل الاستماع لأقواله، وذلك في أجل أقصاه عشر أيام ابتداء من تاريخ التبليغ بواسطة البريد المسجل وإشعار بالاستلام⁽¹³⁷⁾.

¹³⁵ أنظر في ذلك المادتين 211 من المرسوم التنفيذي رقم: 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، المرجع نفسه.

¹³⁶ راجع المادة 215 من مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

¹³⁷ المادتين 3 و 219 من مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، المرجع نفسه.

ثالثاً: العقوبات التأديبية المقررة للصيدلي

بعد أن تقوم اللجنة التأديبية بالتحقيق في الدعوى أو الشكوى تصل في الأخير إلى نفي أو إثبات المخالفة الموجهة للصيدلي المتهم وفي حالة ثبت خطأ الصيدلي يحدد القرار التأديبي العقوبة الواجب اتخاذها ضده.

ويمكن تعريف العقوبة التأديبية بأنها " الجزاءات التي حددها المشرع على سبيل الحصر والتي توقعها السلطات المختصة على مرتكبي الجرائم التأديبية من الموظفين وهي ذات طبيعة أدبية ومالية أو مهنية للعلاقات الوظيفية.¹³⁸ وحسب المادة 217 و 218 من مدونة أخلاقيات الطب فان العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها من طرف الجهة المختصة بالتأديب تتمثل في:⁽¹³⁹⁾

_ الإنذار

_ التوبيخ

ويترتب عن ذلك الحرمان من حق الانتخاب لمدة ثلاث سنوات كما يمكن على المجلس الجهوي أن يقترح على السلطة الإدارية المختصة المنع من ممارسة المهنة أو غلق المؤسسة ويقصد بالسلطة الإدارية المختصة هنا هي وزارة الصحة لأنها صاحبة الاختصاص لمنح الترخيص للصيدلي لمزاولة المهنة. ويترتب عن الإنذار والتوبيخ الحرمان من حق الانتخاب لمدة ثلاث سنوات بينما يترتب عن المنع في المنع المؤقت من ممارسة المهنة فقدان حق الانتخاب لمدة خمس سنوات.

رابعاً: الطعن في القرار التأديبي

¹³⁸ عبد السلام عبد العظيم، تأديب الموظف العام في مصر، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004 ص 114.

¹³⁹ أنظر في ذلك المادتين 217 و 218 من مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

تطرفت مدونة أخلاقيات الطب وقانون حماية الصحة أيضا إلى طرق الطعن في القرار التأديبي الذي يصدر عن الفروع النظامية والمجلس الوطني لأخلاقيات الطب. يتم الطعن في قرارات الفروع النظامية الجهوية أمام المجلس الوطني لأخلاقيات الطب في اجل ستة أشهر حسب ما جاء في المادة 4/267 من القانون 17/90 والتي تنص على أنه:

" تعتبر قرارات المجالس الجهوية للأداب الطبية للطعن من قبل الأطراف المشار إليها في المادة 2/267 أعلاه في اجل ستة أشهر أمام المجلس الوطني للأداب الطبية".

وعلى رئيس المجلس الوطني فور تلقيه طعنا من الطعون أن يطلب من رئيس المجلس الجهوي ثمانية أيام، إرسال ملف المعني المتهم كاملا، ويجب على رئيس المجلس الجهوي أن يرسله خلال ثمانية أيام ابتداء من تاريخ استلام الطلب⁽¹⁴⁰⁾.

كما يمكن الطعن في القرارات التأديبية الصادرة عن المجلس الوطني لأخلاقيات الطب أمام مجلس الدولة في اجل اثني عشر (12) شهرا.

حيث تنص المادة السالفة الذكر في فقرتها الرابعة على: " تعتبر قرارات المجلس الوطني للأداب الطبية قابلة للطعن في اجل أقصاه 12 شهرا أما الغرفة المختصة للمحكمة العليا".

غير انه وبعد أن تم إنشاء مجلس الدولة، وتحويل اختصاصات الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا إليه، أصبح من اختصاصاته الفصل في الطعون بالإلغاء كدرجة أولى وأخيرة ضد القرارات الصادرة عن المجلس الوطني لأخلاقيات الطب باعتبار أن هذا الأخير منظمة مهنية وطنية⁽¹⁴¹⁾.

المطلب الثاني

¹⁴⁰ راجع المادة 276 من مرسوم التنفيذي رقم 92-276، يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، السالف الذكر.

¹⁴¹ راجع المادة 9 من القانون 01/98، يتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، السالف الذكر.

المسؤولية الجزائية للصيدلي

إلى جانب قيام مسؤولية الصيدلي المدنية تقوم أيضا مسؤولية الصيدلي الجزائية عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء مزاولته لمهنة الصيدلة ويسأل جزائيا عن الجرائم التي يرتكبها هو شخصا أو المرتكبة من طرف مساعديه، وهذا ما نتطرق إليه في الفرع الأول بعدها سنتناول في الفرع الثاني الجرائم العمدية والغير العمدية التي يرتكبها الصيدلي أثناء مزاولته لمهنة الصيدلي.

الفرع الأول

تعريف المسؤولية الجزائية للصيدلي وأركانها

سنتناول تعريف المسؤولية الجزائية للصيدلي (أولا) وأركان قيامها (ثانيا) وكذا المسؤولية

الجزائية للصيدلي عن فعل الغير (ثالثا):

أولا: تعريف المسؤولية الجزائية

يقصد بالمسؤولية الجزائية بتلك التي تقع على كل شخص نتيجة قيام بأفعال أو الامتناع عن القيام بها وتدخل في وصف الجريمة، فالصيدلي كغيره من المواطنين يسأل جزائيا عن أفعاله ويخضع لقانون العقوبات ولا يمكن إعفائه منها لكونه موظفا عموميا¹⁴².

ثانيا: أركان قيام المسؤولية الجزائية للصيدلي

يتطلب القانون الجنائي لقيام المسؤولية الجزائية للصيدلي أن يكون الفعل الذي ارتكبه الصيدلي يعد جريمة وفقا لما جاء في المادة الأولى من قانون العقوبات التي تنص عما يلي: " لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون، وأن تتوافر أركان المسؤولية الجزائية في الصيدلي.

1- الخطأ كركن في المسؤولية الجزائية

¹⁴² بوشعير السعيد، المرجع السابق، ص 82.

الخطأ هو عبارة عن إتيان فعل محرم قانوناً ومعاقب عليه عن قصد أو غير قصد عرفه البعض بأنه "سلوك إرادي ينطوي على إخلال بواجب الحيطة والانتباه الذي يفرضه القانون أو الخبرة الإنسانية أو العلمية أو الفنية ويترتب عليه نتيجة إجرامية كان في الاستطاعة درؤها.

كما عرفه أيضاً بأنه: " إخلال الجاني عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التي فرضها القانون، وعدم حيولته تبعاً لذلك دون أن يفضي إلى إحداث النتيجة الإجرامية بينما كان ذلك في استطاعته وكان واجبا عليه"⁽¹⁴³⁾.

أ- عناصر الخطأ الصيدلي:

يقوم الخطأ الصيدلي بتوافر عنصرين ويتمثلان في الإخلال بواجبات الحيطة والحذر وكذلك قيام الرابطة النفسية بين إرادة الصيدلي والنتيجة الإجرامية.

- الإخلال بواجبات الحيطة والحذر:

يجب أن يكون الفرد على قدر من الحيطة والحذر في تصرفاته فلا يقدم على عمل أو سلوك يحقق نتيجة إجرامية⁽¹⁴⁴⁾، وقد يكون مصدر الواجب هو قاعدة قانونية أين كان مصدرها (التشريع والأنظمة) وقد تكون قاعدة سلوك تفرضها الخبرة الإنسانية⁽¹⁴⁵⁾.

- الرابطة النفسية بين إرادة الصيدلي والنتيجة الإجرامية:

مفاد هذا العنصر انه إذا لم يترتب على إخلال الصيدلي بواجبات الحيطة والحذر أي نتيجة إجرامية كالضعف الصحي أو الوفاة أو عاهة مستديمة ... فلا تقوم مسؤولية¹⁴⁶ حيث لا يسأل الفاعل عن خطئه غير العمد إلا إذا ترتب على سلوكه نتيجة إجرامية فلا يمكن تصور شروع في جريمة لهذا السبب.

¹⁴³ بوخاري مصطفى أمين ، المرجع السابق، ص 120.

¹⁴⁴ أمينة بن أشلاحي، المسؤولية الجزائية للصيدلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص جنائي كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2016، ص 12.

¹⁴⁵ بوخاري مصطفى أمين ، المرجع السابق، ص 121.

¹⁴⁶ أمينة بن شلاحي، المرجع السابق، ص 12.

ب- صور الخطأ:

أشارت إليها المادة 288 من (ق. ع) التي تنظم جريمة القتل الخطأ وتنص على أنه: " كل من قتل خطأ أو تسبب في ذلك برعونة أو عدم احتياظه أو عدم انتباهه أو إهماله أو عدم مراعاته الأنظمة يعاقب..."⁽¹⁴⁷⁾.

- الرعونة:

يقصد بالرعونة سوء التقدير أو النقص في المهارة أو الجهل بالأمر التي يتعين العلم بها وأوضح حالتها للشخص الذي يقدم على عمل وهو لا يقدر خطورته ولا يدرك النتائج التي تترتب عليه، والرعونة تتحقق حينما يقدم شخص على عمل دون أن تتوفر لديه المهارة اللازمة لأدائه كما تتوفر الرعونة حين يأتي رجلا من أهل العلم أو الفن أو الخبرة عملا من اختصاص مهنته وكانت تتقصه المعلومات اللازمة لمباشرة هذا العمل أو دون أن يتبع الأصول والقواعد المستقرة في عمله أو فنه كما هو الشأن في الطبيب الذي يجري عملية جراحية دون أن يستعين بطبيب مختص بالتخدير⁽¹⁴⁸⁾.

- عدم الاحتياط:

¹⁴⁷ قانون رقم 06-23، المؤرخ في 20/12/2006 يعدل ويتمم الأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات الجزائري، الجريدة الرسمية عدد 84، بتاريخ 24/12/2006.

¹⁴⁸ إبراهيم بن صالح النحيدان، مسؤولية الصيدلي عن أخطائه المهنية وعقوباته في النظامين السعودي والمصري مذكرة للحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، تخصص السياسة الجنائية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، الأردن، 2007، ص 150-151.

يتحقق ذلك عندما يقدم فيها الجاني على فعل خطير، وهو يدرك خطورته ويتوقع النتائج التي يمكن أن يؤدي إليها، ولكنه مع ذلك لا يتخذ الاحتياطات الكافية التي تحول دون تحقق هذه النتائج⁽¹⁴⁹⁾.

- الإهمال وعدم الانتباه:

تقوم هذه الصورة على موقف سلبي يتخذه الفاعل بعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة التي تدعو لها الحيطة والحذر، والتي من شأنها أن تحول دون وقوع النتيجة المجرمة⁽¹⁵⁰⁾ كالألم التي تمتع من إرضاع ولدها فيؤدي ذلك لموته⁽¹⁵¹⁾.

- عدم مراعاة الأنظمة والقوانين:

نص عليها المشرع في القانون الجنائي، ويشمل مفهوم الأنظمة بالمعنى الواسع القوانين واللوائح التنظيمية في تحقق الخطأ بهذه الصورة لما يسلك الصيدلي مسلك لا ينطبق مع القوانين والأنظمة التي تنظم مهنته⁽¹⁵²⁾ يقوم عدم مراعاة الأنظمة واللوائح على عدم مطابقة السلوك للقواعد والأحكام التي تقرها تلك اللوائح والأنظمة القانونية سواء توفرت صورة من الصور السابقة للخطأ أم لم تتوفر لان مجرد مخالفة اللائحة يكشف عن خطأ المخالف لها⁽¹⁵³⁾.

2- الضرر

¹⁴⁹ أمينة بن شلالي، المرجع السابق، ص 22.

¹⁵⁰ معوض عبد التواب، الوسيط في شرح جرائم القتل والإصابة الخطأ، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية الطبعة الرابعة، 1998، ص 473.

¹⁵¹ عضيان نبيلة، المرجع السابق، ص 76.

¹⁵² عبد الله أوهابية، شرح قانون العقوبات الجزائري (القسم العام)، هرفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 348-349.

¹⁵³ أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري العام، الطبعة الرابعة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص 131.

يعرف الضرر على انه ذلك الأذى الذي يصيب الشخص المضرور إما في حق من حقوقه التي يحميها القانون سواء في جسمه أو في ماله أو شرفه أو عواطفه وعقيدته.¹⁵⁴

أما بالنسبة للضرر الصيدلي أي الضرر الذي ينتج من جراء الأدوية والمتمثل في الآثار الضارة وغير المرغوبة التي تحدث نتيجة استعمال الدواء والتي قد تسبب في اختلال الوظيفة العضوية،¹⁵⁵ والذي يكون الصيدلي هو المسؤول والمسبب في ذلك بسبب إعطائه دواء غير ذلك المدون في الوصفة.

سواء عن إهمال منه أو عدم احتياط، أو بسبب تركيبه لدواء مخالف للمقايير التي حددها الطبيب المعالج... الخ.

أ- أنواع الضرر الموجب للمسئولة الجنائية:

ينقسم الضرر الذي قد يسببه الصيدلي نتيجة الإهمال أو الخطأ إلى نوعين:

- ضرر مادي:

هي تلك الخسارة التي يتعرض لها المضرور (المريض) في ذمته المالية، ويتمثل الضرر المادي في حالة التعدي على السلامة الجسمانية أو الجسدية أو في مختلف تلك المصاريف التي ينفقها المريض في العلاج بمختلف أنواعها ومنها نفقات الأدوية التي يقتنيها⁽¹⁵⁶⁾.

- ضرر معنوي:

يتمثل في الضرر الذي يمس نفسية المضرور وعواطفه وشعوره وسمعته ويسبب له ألماً داخلياً ويقوم هذا عند المساس بسلامة جسم المريض أو إصابته أو عجزه.¹⁵⁷

¹⁵⁴ علي علي سليمان، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 2007، ص 162.

¹⁵⁵ شحاتة غريب شلقامي، خصومة المسؤولية المدنية في مجال الدواء، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2008، ص 59.

¹⁵⁶ أمينة بن الشلالي، المرجع السابق، ص 24.

ب- شروط تحقق الضرر

يشترط في الضرر كعنصر أساسي في أركان المسؤولية الجزائية للصيدلي توفر مجموعة من الشروط وهي:

- أن يكون الضرر مباشراً:

ويعني ذلك أن يكون الضرر نتيجة مباشرة للخطأ الذي يرتكبه الصيدلي والذي يسبب الضرر وللقاضي السلطة التقديرية في تقدير توافر العلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة⁽¹⁵⁸⁾.

- أن يكون الضرر محققاً

ويعني بذلك أن يكون الضرر أكيداً ومحقق الوقوع سواء كان وقع فعلاً أو سيقع في المستقبل كحالات موت المضرور أو إصابته بتلف في جسمه أو ماله أو بعض من منفعتة⁽¹⁵⁹⁾.

- أن يمس الضرر حقاً أو مصلحة مشروعة:

كل اعتداء على جسم الإنسان والذي قد يصيب مصلحة مشروعة له يحميها القانون والمتمثلة في حقه في سلامة جسمه ضد أي اعتداء كأن يسبب الدواء في وفاة الشخص نتيجة خطأ الصيدلي⁽¹⁶⁰⁾.

3- العلاقة السببية

¹⁵⁸ أمينة بن الشلالي، المرجع السابق، ص 25.

¹⁵⁹ معوض عبد التواب، الوسيط في شرح جرائم القتل والإصابة الخطأ، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ط 4، 1998 ص 473.

¹⁶⁰ غضبان نبيلة، المرجع السابق، ص 76.

تكتمل مسؤولية الصيدلي الجزائية بإثبات علاقة سببية بين الخطأ والنتيجة وهذا ما يعرف بركن السببية، وتحديد العلاقة السببية في المجال الصيدلاني من الأمور الصعبة نظرا لتعدد جسيم الإنسان وتغير حالته وخصائصها.¹⁶¹

¹⁶¹ أمينة بن الشلالي، المرجع السابق، ص 26.

ثالثاً: المسؤولية الجزائية للصيدلي عن فعل الغير

المسؤولية الجزائية للصيدلي تقوم سواء عن فعله الشخصي أو عن فعل مساعده بتوافر شروط هذه المسؤولية الجزائية عن فعل الغير تكفل التشريع والفقهاء والقضاء بتحديد الشروط الواجب توافرها وعليه نحددها كما يلي:

1- ارتكاب جريمة من قبل مساعد الصيدلي:

حتى تقوم مسؤولية الصيدلي الجنائية عن هذه الجريمة يجب أولاً أن يرتكب مساعد الصيدلي جريمة ونشير إلى أن القضاء الفرنسي لا يأخذ بهذه المسؤولية إلا بالنسبة للمهنة المنظمة كالصيدلة، ثم أنه لا يقتصر فيها على الجرائم العمدية بل بقيمتها حتى على الجرائم غير العمدية، كما أن متابعة الصيدلي لا تعني عدم متابعة مساعد الصيدلي، بل يمكن مسائلتها جزائياً في نفس الوقت⁽¹⁶²⁾.

سواء تعلق الأمر بجريمة عمدية أو غير عمدية فإن المسؤولية الجزائية للمتبع لا تمنع من إقامة المسؤولية الجزائية للمتبع بصفته فاعلاً مادياً إذ من الجائز متابعتها معاً خاصة في حالة ارتكابها لأخطاء مختلفة⁽¹⁶³⁾.

2- ارتكاب الصيدلي خطأ

قيام مسؤولية الصيدلي الجزائية يجب أيضاً أن يرتكب خطأ شخصي يتمثل في الإهمال، يستشف من خلال مخالفة مساعدهه لأنظمة القانونية أو التنظيمية وبعد هذا الخطأ مفترض بحيث لا تكون النيابة العامة ملزمة بتقديم الدليل على ارتكاب الصيدلي لهذا الخطأ، ذهب محكمة النقض الفرنسية في بعض الحالات إلى القول بأن الأمر

¹⁶² المرجع نفسه، ص 40.

¹⁶³ بوخاري مصطفى أمين، المرجع السابق، ص 134.

يتعلق بقريضة مطابقة لا تزول أمام إقامة الدليل على انعدام خطأ الحراسة والرقابة ولا أمام إقامة الدليل على الإكراه والقوة والإكراه⁽¹⁶⁴⁾.

3- عدم تفويض الصيدلي لصلاحياته

لكي تقوم المسؤولية الجنائية للصيدلي على أخطاء مساعديه يجب أن يكون هو القائم شخصيا بالإشراف والمراقبة للصيدلية، ولا يفوض هذه الصلاحيات لأحد مستخدميه ليقوم بتسيير الصيدلية⁽¹⁶⁵⁾.

الفرع الثاني

الجرائم التي يرتكبها الصيدلة

قد يرتكب الصيدلي أثناء مزاولته لمهنته أخطاء تحمل وصف الجريمة فتقوم مسؤوليته الجزائية، وقد تطرق المشرع الجزائري إلى جميع الجرائم التي قد يرتكبها أثناء مزاولته لمهنته، البعض من هذه الجرائم أشار إليها في ق.ع حيث حدد أركان قيامها والعقوبات المقررة لها، والبعض الآخر من الجرائم تم النص عليها في قوانين خاصة تحكمها.

وسنتطرق في هذا الفرع إلى تحديد مختلف الجرائم العمدية وغير العمدية التي قد يرتكبها الصيدلي أثناء مزاولته لمهنته.

أولاً: جرائم الصيدلي غير العمدية

يسأل الصيدلي جزائياً وتقوم مسؤوليته الجزائية إذا ترتب عن خطئه غير العمدي قيام جريمة، ومن ضمن هذه الجرائم غير العمدية التي يسأل عليها الصيدلي والتي قام المشرع الجزائري بالنص عليها في ق.ع نجد جريمة القتل الخطأ وجريمة الجرح الخطأ.

¹⁶⁴ أمينة بن الشلالي، المرجع السابق، ص 41.

¹⁶⁵ حمزاوي كريمة، الطبيعة القانونية لمسؤولية الصيدلي، القطاع الخاص، مذكرة تخرج لنيل جائزة المدرسة العليا للقضاء، 2009 ص 35.

1- جريمة القتل الخطأ

يعتبر القتل غير العمدى بمثابة القتل العمدى، إذ يتطلب بالإضافة إلى توافر الجريمة الركن المادي توافر الخطأ غير العمدى وهذا الأخير يمثل الصورة الثانية للركن المعنوي للجريمة، فإذا كان القصد الجنائي صورة الركن المعنوي في جريمة القتل العمدى، فإن الخطأ غير العمدى هو صورة للركن المعنوي في جريمة القتل غير العمدى فيفترض تخلف القصد الجنائي في هذه الجريمة لكي يحل محله الخطأ⁽¹⁶⁶⁾.

نظم المشرع الجزائري جريمة القتل الخطأ وحدد العقوبة المقررة لها حيث نصت المادة 288 من (ق.ع) على عقوبة القتل الخطأ في حالته العادية و نصت على أنه: " كل من قتل خطأ يعاقب بالحبس من 06 أشهر إلى 03 سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج".

كما شدد المشرع من عقوبة القتل الخطأ في المادة 290 من ق.ع⁽¹⁶⁷⁾ إذا توافرت بعض الظروف فتشدد العقوبة المقررة للقتل الخطأ وهي حالة السكر أو حالة التهرب من المسؤولية الجزائية أو المدنية.

2- جريمة الجرح الخطأ

تعتبر جريمة الجرح الخطأ من الجرائم التي يقع فيها الاعتداء على حق المجني عليه في سلامة بدنه ويترتب عن ذلك وقوع إيذاء جسدي على درجات متفاوتة⁽¹⁶⁸⁾.

¹⁶⁶ بورزق حدة، المسؤولية الجزائية للصيدلي في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015 ص 40.

¹⁶⁷ تنص المادة 290 من قانون رقم 06-23 تنص على أنه: " تضاعف العقوبات المنصوص عليها في المادتين 288 و 289 إذا كان مرتكب الجرح في حالة سكر أو حاول التهرب من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي يمكن أن تقع عليه وذلك بالفرار أو بتغيير حالة الأماكن أو بأية طريقة أخرى".

¹⁶⁸ بورزق حدة، المرجع السابق، ص 53.

والملاحظ أن هذه الجريمة فيها يتعلق بمسؤولية الصيدلي الجزائية أنها جريمة لصيقة مع جريمة القتل الخطأ عند معظم فقهاء القانون كون أنها تطبق عليها نفس الأحكام المتعلقة بالأركان وأيضا نفس صور الخطأ رغم أن الجزاء مختلف⁽¹⁶⁹⁾.

وأشار المشرع الجزائري إلى الجزاء المترتب عن جريمة الجرح الخطأ الذي تكون نتيجته إصابة أو جرح أو مرض في أحكام قانون العقوبات وحدده حسب الآتي:

- إذا نتج عن الخطأ الذي ارتكبه الصيدلي عجزا عن عمل يزيد مدته عن 03 أشهر نطبق أحكام المادة 289 من ق.ع التي حددت العقوبة بالحبس من شهرين إلى سنتين وغرامة 20.000 إلى 100.000 دج أو إحدى هاتين العقوبتين⁽¹⁷⁰⁾.

- أما إذا كان العجز الذي سببه الصيدلي نتيجة الخطأ المرتكب لا تتجاوز مدته 3 أشهر نطبق أحكام المادة 2/442 من ق.ع التي حددت بالحبس من 10 أيام على الأقل إلى شهرين على الأكثر وبغرامة من 8.000 إلى 16.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ثانيا: جرائم الصيدلي العمدية

1- جريمة الإجهاض

تعد جريمة الإجهاض من بين الجرائم الحساسة في المجتمع بما لها من آثار سيئة تعارض عاداتنا وتقاليدنا التي استمدت من الشريعة الإسلامية التي حرمت جريمة الإجهاض قطعاً⁽¹⁷¹⁾.

¹⁶⁹ بوخاري مصطفى أمين، المرجع السابق، ص 140.

¹⁷⁰ المادة 289 من قانون رقم 06-23، المتضمن قانون العقوبات والتي تنص على الآتي: " إذا نتج عن الرعونة أو عن عدم الاحتياط إصابة أو جرح أو مرض أدى إلى العجز الكلي عن العمل لمدة تجاوز ثلاثة أشهر فيعاقب الجاني بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 500 إلى 15.000 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين".

¹⁷¹ صاحب عبيد الفتلاوي، التشريعات الصحية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 1997، ص 44.

حيث يقول الله تعالى في محكم تنزيله: " ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقكم وإياكم إن قتلهم كان خطأ كبيرا" (172).

وقد جرم المشرع الجزائري الإجهاض أو الأفعال التي من شأنها أن تؤدي على إسقاط الحمل بصفة عامة.

لم يعرف المشرع الجزائري الإجهاض وتولى الفقهاء بوضع تعريف له حيث عرفه بعض الفقهاء بأنه إسقاط الجنين قبل أوانه الطبيعي سواء ولد حيا أو ميتا (173).

تعد جريمة الإجهاض ضرفا مشددا حيث نص المشرع الجزائري على جريمة الإجهاض ضمن نصوص قانون العقوبات الجزائري حيث جاء في المادة 304 من نفس القانون على أنه: " كل من أجهض امرأة حاملا أو مفترض حملها بإعطائها مأكولات أو مشروبات أو أدوية أو باستعمال طرق أو أعمال عنف أو بأية وسيلة أخرى سواء وافقت على ذلك أو لم توافق أو شرع في ذلك، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20.000 د.ج إلى 100،000 د.ج وإذا أفضى بالإجهاض إلى الموت فتكون العقوبة بالسجن المؤقت من عشر إلى عشرين سنة. وفي جميع الحالات يجوز الحكم علاوة على ذلك بالمنع من الإقامة".

كما نصت المادة 306 من نفس القانون على أنه: " الأطباء أو القابلات أو جراحو الأسنان أو الصيادلة وكذلك طلبة الطب أو طب الأسنان وطلبة الصيدلة ومستخدمو الصيدليات ومحضرو العقاقير وصانعو الأربطة الطبية وتجار الأدوات الجراحية والممرضون والممرضات والمدلكون والمدلكات الذين يرشدون عن طريق إحداث الإجهاض أو يسهلونه أو يقومون به يطبق عليهم العقوبات المنصوص عليها في المادتين 304 و 305 على حسب الأحوال.

¹⁷² سورة الإسراء، الآية 31.

¹⁷³ عبد الحميد شواربي، مسؤولية الأطباء والصيادلة والمستشفيات، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 283.

ويجوز الحكم على الجناة بالحرمان من ممارسة المهنة المنصوص عليها في المادة 23 فضلا عن جواز الحكم عليهم بالمنع من الإقامة⁽¹⁷⁴⁾.

من خلال استقراء المادة 304 من ق.ع السالفة الذكر يتضح أن عقوبة الإجهاض المرتكبة من قبل الصيدلي تتمثل في الحبس من خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح بين 20.000 دج إلى 100.000 دج.

أما إذا أدى الإجهاض إلى موت المرأة المجهضة فتكون العقوبة السجن من عشرة سنوات إلى عشرين سنة.

وتضيف المادة 305 من نفس القانون التي تنص على أنه: " إذا ثبت أن الجاني يمارس عادة الأفعال المشار إليها في المادة 304 فتضاعف عقوبة الحبس في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى وترفع عقوبة السجن المؤقت إلى الحد الأقصى".

بالإضافة إلى هذه العقوبات الأصلية هناك عقوبات تكميلية نصت عليها المادة 306 من ق.ع وهي الحكم على الصيدلي بالحرمان من ممارسة المهنة المنصوص عليها في المادة 23 الملغاة وأيضا المنع من الإقامة المنصوص عليها في المادة 304 من ق.ع.

2- جريمة إفشاء السر المهني

يعد الالتزام بالسر المهني واجب أخلاقي لكل عامل أو موظف أو مسؤول كل حسب طبيعة عمله ووظيفته في المجتمع بحيث يكون ملزمون بالمحافظة على سر مهنتهم وعدم كشف تفاصيلها⁽¹⁷⁵⁾.

ولأهمية هذا الالتزام فقد جرم المشرع الجزائري إفشاء الأسرار المهنية التي يكون أصحاب المهن على اطلاع ودراية بها أثناء مزاولتهم لمهامهم.

¹⁷⁴ انظر في ذلك المادة 306 من قانون رقم 06-23، يتضمن قانون العقوبات، السالف الذكر.

¹⁷⁵ ولد أمير أليسيا، المرجع السابق، ص 60.

وتعتبر مهنة الصيدلي من بين أهم المهن التي يلتزم ممارسيها بكتمان أسرار مرضاهم كونها تتصل بأدق تفاصيل الحياة الشخصية للمريض.

ويمكن وضع تعريف لجريمة إفشاء السر المهني بأنها: قيام الصيدلي بإخبار الغير على الوقائع وعلى المعلومات التي كان على علم بها عند مزاولته لمهنته وكان الصيدلي ملزم بالحفاظ عليها امتثال للواجب القانوني الذي فرضته قواعد المهنة.

جرم المشرع الجزائي إفشاء السر المهني بموجب نص المادة 301 من ق.ع حيث وضع عقوبة أصلية تتمثل في الحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 20.000 دج إلى 100.000 دج.

وكذا عقوبات تكميلية اختيارية المنصوص عليها في المادة 09 من ق.ع المتمثلة في المنع ممارسة المهنة أو نشاط، إغلاق المؤسسة الإقصاء من الصفقات العمومية الحضر من الإصدار¹⁷⁶.

3- جريمة تسهيل تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والمهلوسات

يقصد بجريمة تسهيل تعاطي المخدرات تمكين الشخص المدمن من تعاطي وأخذ هذه السموم من خلال تسهيل وتيسير الصيدلي له ذلك والذي يكون مرخص له قانون التعامل بالمخدرات، وذلك بمساعدة المدمن وتسلمه المؤثرات العقلية ذات المفعول والآثار المخدرة، وذلك بواسطة وصفة طبية وهمية أو بالتواطئة⁽¹⁷⁷⁾.

¹⁷⁶ المادة 301 من قانون 06-23، يتضمن قانون العقوبات التي تنص على أنه : " يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج الأطباء والجراحون والصيدالدة والقابلات وجميع الأشخاص المؤتمنين بحكم الواقع أو المهنة أو الوظيفة الدائمة أو المؤقتة على أسرار أدلي بها أو أفشوها في غير الحالات التي يوجب عليهم فيها القانون إفشاءها ويصرح لهم بذلك.

والسبب من نص المشرع أن الصيدالدة يعتبرون من الأمناء على السر فالصيدلي يطلع على أسرار المرضى بطريقة غير مباشرة من خلال الوصفة الطبية التي يدون فيها التشخيص والعلاج".

¹⁷⁷ بورزق حدة، المرجع السابق، ص 69.

نصت المادة 16 من القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية تنص على أنه: " يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى خمس عشرة (15) سنة وبغرامة من 500.000 دج إلى 1000.000 دج كل من: سلم مؤثرات عقلية بدون وصفة طبية أو كان علم بالطابع السوري أو المحاباة للوصفات الطبية"¹⁷⁸.

وضع المشرع أيضا عقوبات تكميلية منها الجوازية المنصوص عليها في المادة 29 من قانون 04-18 وهي: الحرمان من الحقوق السياسية والمدنية والعائلية من 5 إلى 10 سنوات، المنع من ممارسة المهنة التي ارتكبت بمناسبة الجريمة لمدة لا تقل عن 5 سنوات، المنع من الإقامة وفق الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات سحب جواز السفر وكذا رخصة السياقة لمدة لا تقل عن 5 سنوات، المنع من حيازة أو حمل سلاح خاضع لترخيص لمدة لا تقل عن 5 سنوات، الغلق لمدة لا تزيد عن 10 بالنسبة للفنادق والمنازل المفروشة ومراكز الإيواء ... إلخ حيث ارتكب المستغل أو شارك في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادتين 15 و 16 من القانون 04-18، مصادرة الأشياء التي استعملت أو كانت موجهة لارتكاب الجريمة أو الأشياء الناجمة عنها، وهناك عقوبات تكميلية إلزامية نصت عليها المواد من 32 إلى 34 من القانون السالف الذكر وهي: مصادرة النباتات والمواد المحجوزة، مصادرة المنشآت والتجهيزات والأموال المنقولة والعقارية، مصادرة الأموال النقدية.

¹⁷⁸ قانون رقم 04-18، المؤرخ في 25 / 12 / 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار الغير مشروعين بها، ج. ر، عدد 83.

خاتمة

من خلال دراستنا لتنظيم مسؤولية الصيدلي في التشريع الجزائري تبرز لنا أهمية مهنة الصيدلي في حياة الإنسان والتي ترتبط بشكل متين في سلامته الصحية، وكذا الدور الكبير الذي يلعبه الصيدلي في تقديم الرعاية الصحية للمرضى من خلال بيعه وتركيبه للدواء.

مهنة الصيدلة كغيرها من المهن الأخرى تتمتع ببعض المبادئ والآداب والشروط والأخلاقيات وقواعد تحكم عمل الصيدلي في تعامله مع الأفراد. ويعد أي إخلال من جانب الصيدلي بواجباته المهنية أو قيامه بتصرف لا يتوافق مع القوانين والأنظمة التي تنظم مهنته انتهاك للقوانين والنصوص التشريعية الأمر الذي يستوجب محاسبته، وبالتالي تترتب على الصيدلي مسؤوليته. ومما سبق دراسته في موضوع مسؤولية الصيدلي استطعنا التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات التي نراها جديرة بالإعمال، وفيما يلي بيان ذلك:

- غياب الأحكام القضائية الجزائية المتعلقة بموضوع مسؤولية الصيدلي جعلنا نستشهد بأحكام أجنبية والتي جعلت إلتزام الصيدلي هو التزم بتحقيق نتيجة والمتمثلة في بيع أدوية صالحة لا تشكل خطرا على المرضى.
- القوانين المتعلقة بمزاولة مهنة الطب والصيدلة لم تنص على أحكام التزم الصيدلي بالإعلام بالنسبة للأدوية التي يقوم الصيدلي بتركيبها في صيدليته بناء على وصفة طبية بالرغم من أهمية هذا الإلتزام.
- المشرع الجزائري تغافل عن ذكر كيفية إجراء الجلسات التأديبية وكذلك كيفية اتخاذ العقوبات التأديبية داخل الفرع النظامي الجهوي.
- المشرع الجزائري لم يضع تنظيميا خاصا يحدد فيه السلطة التأديبية على الصيادلة بالمقارنة مع بعض التشريعات الأجنبية.

- المشرع الجزائري لم يقدّم بتحديد أخطاء التي يرتكبها الصيدلي أثناء قيامه بأداء مهامه والتي تعرضه للمسؤولية، مما دفع الفقه والقضاء بالتكفل في استنباطها من الميدان العملي الصيدلي.

الاقتراحات

- تمكين الصيدلة من مسايرة التطورات العلمية من خلال تسطير برامج تكوينية لمتابعة تكوينهم والقيام بدورات علمية وتربصات في الخارج للاحتكاك بالصيدلة الأجنبي لاكتساب الخبرة ولتحسين الخدمات الصحية.
- ضرورة النظر للصيدلي كفني جدير بالتقدير والتوقير وليس كبائع تجاري فهذه المهنة صحية جديرة بأن تنال الدعم والاحترام من الدولة والمواطنين.
- تكثيف الرقابة على الصيدليات من قبل وزارة الصحة وذلك من أجل ضبط ورصد المخالفات المرتكبة من قبل الصيدلة أو نوعية الأدوية الموجودة على رفوف الصيدليات.
- ضرورة إنشاء محاكم تأديبية متخصصة تكون من صلاحيتها الفصل في المخالفات التأديبية للصيدلة خاصة الجسيمة منها بحيث لا ينبغي أن توجه إلى المجالس الوطنية لأخلاقيات الطب أو المجالس الجهوية أو الجهات الإدارية وذلك من أجل تفعيل الرقابة أكثر في مجال التأديب وتوقيع الجزاء من طرف جهة أخرى محايدة.
- ضرورة مساهمة وسائل الإعلام من جهة والمواطنين من جهة أخرى في الرقابة على أعمال الصيدلة وأوضاع الصيدليات.
- تحسيس المواطنين بأهميتهم في جهاز الصحة على أعمال الصيدلة كونه في تماس مباشر بهم والإبلاغ على الخروقات.

- العمل على كسب ثقافة شعبية بالأدوية والمستحضرات الطبية وذلك لتوعية المواطن بأنواع الأدوية وطرق استخدامها ومخاطرها وذلك عبر حملات تحسيسية توعوية داخل المدارس والجامعات للتقليل من المخاطر والأضرار التي تسببها الأدوية، وكذلك استغلال التكنولوجيا ومنصات التواصل الاجتماعي من خلال الصفحات.

والله ولي التوفيق

قائمة المراجع

المصادر:

القرآن الكريم

أولاً: باللغة العربية

1. الكتب:

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد الأول، ط 3، دار الفكر، بيروت، 1994.
2. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، الطبعة الرابعة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.
3. أحمد السعيد الزر قرد ، الروشنة التذكرة الطبية بين المفهوم القانوني والمسؤولية المدنية للصيدلي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2007.
4. احمد حسن الحيارى، المسؤولية المدنية للطبيب، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2005.
5. أسامة أحمد بدر، فكرة الحراسة في المسؤولية المدنية (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2005.
6. أسامة عبد الله قايد، المسؤولية الجنائية للصيدلي، "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية 1992.
7. أكرم محمد الحسين التميمي، التنظيم القانوني المهني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
8. بوشعير الشعير، النظام التأديبي للموظف العمومي في الجزائر طبقاً للأمر 66-133، دراسة مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن.
9. جابر محجوب علي محجوب، قواعد أخلاقيات المهنة، ط 2، دار النهضة القاهرة، د.س.ن.
10. حسين علي الذنوب، المبسط في شرح القانون المدني، الرابطة السببية، دار وائل، عمان، 2006.

11. رضا عبد الطيب عبد المجيد، المسؤولية القانونية عن إنتاج وتداول الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
12. سليم سعداوي، حماية المستهلك، (الجزائر نموذجاً)، دار الخلدونية، الجزائر 2009.
13. سليمان محمد الطماوي، الجريمة التأديبية، معهد البحوث والدراسات العربية للطباعة، مصر، 1975.
14. سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري، قضاء التأديب، الكتاب الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، د.س.ن.
15. شحاتة غريب شلقامي، خصومة المسؤولية المدنية في مجال الدواء، دار الجامعة الجديدة، د.ب.ن، 2008.
16. صاحب عبيد الفتلاوي، التشريعات الصحية، (دراسة مقارنة)، مكتبة دار الثقافة عمان، 1997.
17. صاحب عبيد الفتلاوي، التشريعات الصحية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1 عمان، 1997.
18. عباس علي محمد الحسيني، مسؤولية الصيدلي المدنية عن أخطائه المهنية (دراسة مقارنة)، د.ط، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1999.
19. عبد الحميد الشورابي، عز الدين الديناصورى، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء، ط 5، د.ب.ن، 1996.
20. عبد الحميد شورابي، مسؤولية الأطباء والصيدلة والمستشفيات، منشأة المعارف الإسكندرية، 1998.
21. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، مجلد 2، ط 3، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2000.
22. عبد السلام عبد العظيم، تأديب الموظف العام في مصر، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
23. عبد القادر حلمي، الضريبة على أرباح المهن الغير تجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963.

24. **عبد الله أوهابية**، شرح قانون العقوبات الجزائري (القسم العام)، هرفم للنشر الجزائر، 2011.
25. **عبد الوهاب عرفة**، الوجيز في مسؤولية الطبيب والصيدلي، دار المطبوعات الجامعية، مصر، د. س. ن.
26. **علي سيد حسن**، الالتزام بالسلامة في عقد البيع، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
27. **علي سيد حسين**، الالتزام بالسلامة في عقد البيع، (دراسة مقارنة)، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
28. **علي علي سليمان**، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، ط السابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 2007.
29. **العماري محمد عبد الغفور**، التعويض عن الأضرار الجسدية والأضرار المجاورة لها، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2012.
30. **فوده عبد الحكيم**، التعويض المدني، المسؤولية المدنية التعاقدية والتقصيرية (في ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض)، المطبوعات الجامعية، مصر، 1988.
31. **قتدلي رمضان**، الحق في الصحة في القانون الجزائري (دراسة تحليلية مقارنة) دفاثر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة بشار، الجزائر، 2012.
32. **محمد جلال الاتروشي**، المسؤولية المدنية الناجمة عن نقل الدم، دراسة مقارنة دار الحامد، الأردن، 2008.
33. **محمد حسنين**، الوجيز في نظرية الالتزام، مصادر الالتزام وأحكامها في القانون المدني الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
34. **محمد شكري سرور**، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983.
35. **محمد صبري السعدي**، الواضح في شرح القانون المدني، النظرية العامة للالتزامات (دراسة مقارنة في القوانين العربية)، دار الهدى، الجزائر، 2011.

36. مصطفى محمد عبد المحسن، الخطأ الطبي والصيدلاني، (المسؤولية الجنائية) د.د.ن، مصر، 2000.
37. معوض عبد التواب، الوسيط في شرح جرائم القتل والإصابة الخطأ، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1998.
38. منذر الفضل، الوسيط في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام وأحكامها، ط 1 دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
39. ميرفت عبد العال، الالتزام بالتحذير في مجال عقد البيع، دار النهضة العربية القاهرة، 2004.
40. وائل محمود عيسى، آداب مزاولة مهنة الطب، وزارة الصحة الفلسطينية، فلسطين 2001.
- 2- الرسائل والمذكرات:**
1. إبراهيم بن صالح النحيدان، مسؤولية الصيدلي عن أخطائه المهنية وعقوباته في النظامين السعودي والمصري مذكرة للحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية تخصص السياسة الجنائية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، الأردن 2007.
2. الأخضر بن عمران محمد، النظام القانوني لانقضاء الدعوى التأديبية في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية والإدارية كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.
3. أمينة بن الشلالي، المسؤولية الجزائية للصيدلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص جنائي كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2016.
4. براهمي زينة، مسؤولية الصيدلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2012.

5. **بلعيد بوخرس**، خطأ الطبيب أثناء التدخل الطبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع مسؤولية مهنية كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2011.
6. **بن شعبان بلال**، المسؤولية الإدارية للصيدلية تابعة للمستشفيات العامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2006.
7. **بوخاري مصطفى أمين**، مسؤولية الصيدلي في تصريف الدواء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون طبي جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
8. **بوخريصة محمد أمين**، المسؤولية المدنية للصيدلي، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون طبي، شعبة الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحديد بن باديس، مستغانم، 2017.
9. **بورزق حدة**، المسؤولية الجزائية للصيدلي في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015 .
10. **ثائر سعد عبد الله العكدي**، مسؤولية الصيدلي المدنية عن أخطائه المهنية دراسة مقارنة في القانونين العراقي واللبناني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في الحقوق (غير منشورة)، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2012، 2013.
11. **حمزوي كريمة**، الطبيعة القانونية لمسؤولية الصيدلي، القطاع الخاص، مذكرة تخرج لنيل جائزة المدرسة العليا للقضاء، 2009.
12. **طايل عمر البريزات**، المسؤولية المدنية للصيدلي في القطا الخاص، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع العقود والمسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2001.
13. **عليان عدة**، الالتزام بالتحذير من مخاطر الشيء المبيع، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، فرع عقود ومسؤولية، جامعة الجزائر 2008.

14. **العمرى صالحة**، الحماية القانونية من مخاطر النشاط الطبي والصيدلي في الجزائر أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون الأعمال قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.
15. **عميري فريدة**، مسؤولية المستشفيات في المجال الطبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.
16. **عيساوي زاهية**، المسؤولية المدنية للصيدلي، مذكرة ماجستير في القانون، فرع قانون المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2012.
17. **عيسى عائشة**، المسؤولية التأديبية الناجمة عن الأخطاء داخل المستشفيات العمومية مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص: القانون الطبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019.
18. **محمد وحيد علي**، المسؤولية المدنية للصيدلي، رسالة دكتوراه، جامعة عين الشمس، مصر، 1993.

3- النصوص القانونية:

1. **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996** ، صادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-483، مؤرخ في 7 ديسمبر 1996، ج.ر، ج.ج عدد 76، الصادر سنة 1996، متمم للقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002، ج.ر، عدد 25، الصادر سنة 2002، معدل بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ج.ر، عدد 63، صادر في 16 نوفمبر 2008، معدل بموجب القانون 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016، ج.ر عدد 14، مؤرخ في 7 مارس 2016.

أ- النصوص التشريعية

1. **أمر رقم 58-75**، مؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، ج.ر عدد 78، السنة 12، الصادر في 24 رمضان 1395 الموافق ل 30 سبتمبر 1975، معدل ومتمم.

2. أمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427، الموافق ل 15 يوليو 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج.ر عدد 46 الصادر في 16 يوليو 2006.
3. قانون رقم 06-23، المؤرخ في 20/12/2006 يعدل ويتم الأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات الجزائي، الجريدة الرسمية عدد 84، بتاريخ 2006/12/24.
4. قانون رقم 09-03، مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق ل 25 فبراير 2009 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ج.ر، عدد 15، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2009.
5. قانون رقم 18-11، مؤرخ في 02 جويلية 2018، يتعلق بالصحة، ج.ر، عدد 46، الصادر بتاريخ 29 جويلية 2018.
6. قانون رقم 04-18، المؤرخ في 25 / 12 / 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار الغير مشروعين بها ج.ر، عدد 83.

ب- النصوص التنظيمية

1. مرسوم التنفيذي رقم 11-413، المؤرخ في 30 نوفمبر 2011، يعدل ويتم المرسوم رقم 71-216، المؤرخ في 25 غشت سنة 1971، ج.ر، عدد 71، الصادرة في 31 غشت 1971، والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على دبلوم صيدلي، ج.ر عدد 67، الصادر في 11 ديسمبر 2011.
2. مرسوم التنفيذي رقم : 92-276، مؤرخ في 05 محرم عام 1413 الموافق 06 يوليو 1962 يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، ج.ر عدد 52 الصادر في 07 محرم 1413، الموافق 08 يوليو 1962.

4- قرارات المحكمة العليا:

1. قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 11/06/1990، المجلة القضائية، العدد 2 لسنة 1991.

5- المجلات:

1. حاج عزام، الدعوى التأديبية الناشئة عن مخالفة قواعد أخلاقيات الطب، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر د.س.ن.
2. عشوش كريم، المسؤولية التأديبية للطبيب العامل بالقطاع الخاص، مجلة المعارف، قسم العلوم القانونية، العدد 21 ديسمبر، 2016.
3. محمد بودالي، الضمانات القضائية للحريات الأساسية والحقوق، مقال منشور في مجلة الجامعة والمجتمع، مجلة دورية إعلامية، جامعة الجبالي الياس، العدد 1، سيدي بلعباس، الجزائر. 2008، ص 18.
4. محمود مصطفى القبلاوي، (مسؤولية الأطباء والجراحين الجنائية)، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 2، 1948.

6- مواقع الانترنت:

1. "مدى إضفاء الصفة التجارية على أعمال مهنة الصيدلة في ضوء القانون الواقع العلمي"، puplit.alwatanvoice.com، 27/10/2015، 19h55.
2. "مفهوم ومقومات وخصائص المهن الحرة والمهن غير التجارية"، جريدة المحاسبين <https://almohasben.com>، 2020/11/06، 21h16.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1- Ouvrages :

1. **Blemont patrice et florence de saint martin**, Mémento de droit pharmaceutique à l'usage des pharmaciens, Ellipses paris, 2010.
2. **Jean Sébastien ROBGHETTI**, la responsabilité du fait des produits (étude du droit comparé), tome 428, librairie général du droit et de la jurisprudence, paris, 2004.
3. **Michèle HARICHAUX-RAMU**, responsabilité du pharmacien in jurise classer, responsabilité civile (santé), fax, N° 67.
4. **Tisseyre- Berry Monique**, Abrégé de législation et de déontologie pharmaceutique (le médicament et la profession pharmaceutique), 3^{eme} edition, Massou, Paris, 1983.

2-code:

1. **Code de la santé publique française**, les éditions des journaux officiels, paris, décembre 2003.

فہرس

فهرس

شكر وتقدير

إهداء

قائمة المختصرات

2..... مقدمة

7..... **الفصل الأول:** الإطار العام لتنظيم مهنة الصيدلي7..... **المبحث الأول:** ماهية مهنة الصيدلي8..... **المطلب الأول:** مفهوم مهنة الصيدلي9..... **الفرع الأول:** تعريف مهنة الصيدلي9..... **أولاً:** التعريف اللغوي لمهنة الصيدلي9..... **ثانياً:** التعريف الفقهي لمهنة الصيدلي11..... **ثالثاً:** التعريف التشريعي لمهنة الصيدلي12..... **الفرع الثاني:** شروط مزاوله مهنة الصيدلي12..... **أولاً:** تعريف الترخيص القانوني لمزاوله مهنة الصيدلي13..... **ثانياً:** شروط الحصول على الترخيص القانوني لمزاوله مهنة الصيدلي

14..... 1- أن يكون مؤهلاً علمياً

15..... 2- أن يكون بكامل قواه العقلية

15..... 3- عدم التعرض لعقوبة مخلة بالشرف

16..... 4- التمتع بالجنسية الجزائرية

17..... 5- التسجيل لدى المجلس الجهوي للأداب الطبية

17..... **المطلب الثاني:** التزامات ومهام الصيدلي18..... **الفرع الأول:** التزامات الصيدلي18..... **أولاً:** التزامات الصيدلي اتجاه مهنته

18..... 1- احترام المهنة والتمتع بالخلق المهنية

- 20.....2- مساهمة الصيدلي في تطوير الصحة العامة.....
- 22.....ثانيا: التزامات الصيدلي أثناء مزاوله المهنة.....
- 23.....1- التقيد بقواعد النزاهة.....
- 24.....2- التزام الصيدلي بالحفاظ على السر المهني.....
- 25.....الفرع الثاني: مهام الصيدلي.....
- 25.....أولا: مراقبة الوصفة الطبية.....
- 27.....1- المراقبة الفنية للوصفة.....
- 28.....2- المراقبة الموضوعية لوصفة الطبيب.....
- 29.....ثانيا: صرف وتقديم المواد الصيدلانية.....
- 31.....1- مراقبة صلاحية الاستعمال.....
- 32.....2- حفظ وتخزين المواد الصيدلانية.....
- 32.....3- النصح والإرشاد.....
- 33.....ثالثا: الإعلام حول المستحضر الذي يعده.....
- 34.....1- بيان طريقة استعمال المستحضر.....
- 34.....2- التحذير حول مخاطر المستحضر الذي يعده.....
- 34.....المبحث الثاني: التنظيم القانوني لمهنة الصيدلي وطبيعته القانونية.....
- 34.....المطلب الأول: التنظيم القانوني لمهنة الصيدلي.....
- 35.....الفرع الأول: مجالس أخلاقيات الطب.....
- 36.....أولا: المجلس الوطني لأخلاقيات الطب.....
- 37.....1- تسيير المجلس الوطني.....
- 37.....2- صلاحيات المجلس الوطني.....
- 38.....ثانيا: المجلس الجهوي لأخلاقيات الطب.....
- 38.....1- تسيير المجلس الجهوي لأخلاقيات الطب.....
- 40.....2- صلاحيات المجلس الجهوي لأخلاقيات الطب.....
- 40.....ثالثا: الرقابة عن مزاوله مهنة الصيدلة.....

- 41.....**الفرع الثاني:** الفروع النظامية الخاصة بالصيادلة.
- 42.....**أولاً:** الفرع النظامي الوطني الخاص بالصيادلة.
- 43.....**ثانياً:** الفرع النظامي الجهوي الخاص بالصيادلة.
- 44.....**المطلب الثاني:** الطبيعة القانونية لمهنة الصيدلي.
- 46.....**الفرع الأول:** الاتجاه الأول.
- 49.....**الفرع الثاني:** الاتجاه الثاني.
- 49.....**الفرع الثالث:** موقف المشرع الجزائري.
- 50.....**الفصل الثاني:** صور المسؤولية الناتجة عن أخطاء الصيدلي.
- 50.....**المبحث الأول:** المسؤولية المدنية للصيدلي.
- 50.....**المطلب الأول:** أركان قيام المسؤولية المدنية للصيدلي.
- 51.....**الفرع الأول:** الخطأ الصيدلي.
- 51.....**أولاً:** تعريف الخطأ الصيدلي.
- 52.....**ثانياً:** عناصر الخطأ.
- 52.....1- الخطأ المادي.
- 53.....2- الخطأ المعنوي.
- 53.....**ثالثاً:** أنواع الخطأ.
- 54.....1- الخطأ العادي.
- 54.....2- الخطأ المهني.
- 54.....**الفرع الثاني:** الضرر.
- 55.....**أولاً:** تعريف الضرر.
- 55.....**ثانياً:** أنواع الضرر.
- 56.....1- الضرر المادي.
- 56.....2- الضرر المعنوي.

- 57..... ثالثا: شروط الضرر.....
- 57..... 1- يجب أن يكون الضرر محققا.....
- 58..... 2- يجب أن يكون الضرر مباشرا.....
- 58..... 3- أن يكون الضرر نتيجة لإخلال بحق أو مصلحة مشروعة.....
- 59..... الفرع الثالث: العلاقة السببية بين الضرر والخطأ الصيدلي.....
- 59..... أولا: تعريف العلاقة السببية.....
- 60..... ثانيا: قيام العلاقة السببية أمام التشريع والقضاء الجزائري.....
- 60..... ثالثا: إثبات العلاقة السببية.....
- 61..... **المطلب الثاني: تحديد المسؤولية المدنية للصيدلي والآثار المترتبة عنها.....**
- 63..... **الفرع الأول: تحديد المسؤولية المدنية للصيدلي.....**
- 63..... أولا: مسؤولية الصيدلي المدنية عن أخطائه الشخصية.....
- 65..... 1- مسؤولية الصيدلي كبائع للدواء.....
- 66..... 2- مسؤولية الصيدلي كمركب للدواء.....
- 67..... ثانيا: مسؤولية الصيدلي المدنية عن الأخطاء المهنية لمساعديه.....
- 64..... 1- مسؤولية الصيدلي العقدية عن الأخطاء المهنية.....
- 66..... 2- مسؤولية الصيدلي التقصيرية عن أخطاء مساعديه.....
- 67..... **الفرع الثاني: آثار المسؤولية المدنية للصيدلي.....**
- 67..... أولا: التعويض.....
- 68..... 1- تعريف التعويض.....
- 70..... 2- أنواع التعويض.....
- 71..... ثانيا: إعفاء الصيدلي من المسؤولية المدنية.....
- 71..... 1- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ.....
- 72..... 2- خطأ المريض.....
- 73..... 3- خطأ الغير.....

- 73.....المبحث الثاني: ازدواجية المسؤولية العقابية.
- 73.....المطلب الأول: المسؤولية التأديبية للصيدي.
- 74.....الفرع الأول: تعريف وأركان مسؤولية الصيدلي التأديبية.
- 74.....أولاً: تعريف الجريمة التأديبية للصيدي.
- 75.....ثانياً: أركان المسؤولية التأديبية للصيدي.
- 75.....1- الركن المادي
- 75.....2- الركن الشخصي.
- 76.....الفرع الثاني: إجراءات سير الدعوى التأديبية للصيدي.
- 76.....أولاً: الأشخاص المؤهلون لرفع الدعوى أمام الهيئات التأديبية.
- 78.....ثانياً: الإجراءات القانونية التي تمر بها الدعوى التأديبية.
- 79.....ثالثاً: العقوبات التأديبية المقررة للصيدي.
- 81.....رابعاً: الطعن في القرار التأديبي.
- 81.....المطلب الثاني: المسؤولية الجزائية للصيدي.
- 81.....الفرع الأول: تعريف المسؤولية الجزائية للصيدي.
- 84.....أولاً: تعريف المسؤولية الجزائية.
- 87.....ثانياً: أركان قيام المسؤولية الجزائية.
- 87.....1- الخطأ كركن في المسؤولية الجزائية.
- 88.....2- الضرر.
- 88.....3-العلاقة السببية.
- 88.....ثالثاً: المسؤولية الجزائية للصيدي عن فعل الغير.
- 89.....1- ارتكاب جريمة من قبل مساعد الصيدلي.
- 89.....2- ارتكاب الصيدلي خطأ.
- 90.....3- عدم تفويض الصيدلي لصلاحياته.
- 90.....الفرع الثاني: الجرائم التي يرتكبها الصيادلة.
- 91.....أولاً: جرائم الصيدلي غير العمدية.

92.....	1- جريمة القتل الخطأ.....
92.....	2- جريمة الجرح الخطأ.....
93.....	ثانياً: الجرائم العمدية.....
93.....	1- جريمة الإجهاض.....
93.....	2- جريمة إفشاء السر المهني.....
94.....	3- جريمة تسهيل تعاظم المخدرات والمؤثرات العقلية والمهلوسات.....
96.....	خاتمة.....
99.....	قائمة المراجع.....
109.....	فهرس.....
116.....	ملخص.....

ملخص

المسؤولية القانونية للصيدي في القانون الجزائري

تلعب مهنة الصيدلي دور كبير في قطاع الصحة إذ تحافظ على صحة وسلامة الأفراد داخل المجتمعات، ويعتبر الصيدلي جزء لا يتجزأ في هذه المهنة إذ يساعد في علاج الأفراد من الأمراض من خلال ما يقدمه من أدوية ومستحضرات طبية.

ونظراً للدور الحساس الذي يلعبه في هذا القطاع فقد حدد المشرع الجزائري مهامه بمجموعة من الالتزامات والقواعد التي في حالة مخالفتها تقوم مسؤوليته القانونية التي تختلف باختلاف الخطأ المرتكب، فتقوم مسؤوليته المدنية سواء عقديّة أو عنصر تقصير نتيجة الإخلال بإحدى الالتزامات التي تقع عليه وأحدث ضرر للمريض مما يستوجب عليه التعويض.

كما تقوم مسؤوليته الجزائية إذا كان فعل مجرم، إضافة إلى قيام مسؤوليته التأديبية عند مخالفته لأخلاقيات المهنة.

Résumé :

Le pharmacien joue un rôle très important dans le secteur sanitaire. Il est un professionnel de la santé, spécialiste du médicament, dans le rôle consiste à assurer la conformité de la prise en charge pharmaceutique et thérapeutique du patient.

Vu la sensibilité du rôle du pharmacien dans le domaine de la santé publique, le législateur Algérien a émis des règles juridiques régissant l'organisation et l'exercice de la professions du pharmacien. Notamment celles qui définissent l'ensemble des droits et des devoirs du pharmacien.

Mais l'exercice de cette profusions peut causer des dommages, pour cela la responsabilité du pharmacien peut engagé. cette responsabilité être civile (contractuelle, délictuelle) ou disciplinaire (manquement à la déontologie) ou pénale.